المحتويات



مُقَدِّمَة

اعتقاد أصحاب النبي ﷺ أن كل ما أمر به النبي ﷺ دين واجب اتباعه، وأن كل ما نهى عنه واجب تركه والابتعاد عنه؛ لهذا حرصوا كل الحرص على نقل كل ما ثبت عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو إقرار منه ﷺ، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ (النجم).

وقد سرى هذا الحرص على السنة النبوية من الصحابة الكرام إلى التابعين وتابعيهم، فحرص الأئمة من أهل العلم على جمع السنة المطهرة في دواوين مستقلة، فظهرت الموطَّآت، ثم المصنَّفات، ثم الأسانيد، والجوامع، وكتب السُّنن، والمعاجم... إلخ، ولم تدع تلك الدواوين شاردة ولا واردة عن النبي ﷺ إلا ذكروها بعد تدقيق وتفحيص وبحث، وإن اختلف منهج كل مصنِّف عن الآخر في طريقة الجمع، وشروط العدالة، وطريقة ترتيب الأحاديث، وموقفهم من الصحة والضعف... إلخ.

هذا، وقد قمنا في هذا الجزء من هذه الموسوعة المخصَّصة للدفاع عن السنة النبوية المطهرة بتتبع الطُّعون والشُّبَه المثارة حول دواوين السنة النبوية، والتي يحاول أعداء الإسلام والسنة من خلالها تقويض صَرْح السنة المطهرة، بل صرح الإسلام العظيم.

وقد تطلبت طبيعة هذه الشبهات أن يتم ترتيبها داخل الجزء ترتيبًا تاريخيًّا حسب تاريخ وفاة كل مصنِّف، من الأقدم إلى الأحدث، لا على حسب أهمية كل مصنَّف ومكانته بين كتب الحديث.

ومن هذه الشبهات التي تم الرد عليها داخل هذا الجزء: إنكار الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث، والتشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري، والزعم أن في صحيح مسلم أحاديث مُعلَّة، والادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين مَنقَصة لهما.

هذا وقد أردنا من خلال معالجة هذه الشبهات والرد عليها التأكيد على عدة حقائق نذكر منها:

- لقد قام بحركة جمع السنة في دواوين علماء أجِلَّاء، عُرفوا بالأمانة والصدق، ولقد سلكوا في جمعهم هذا منهج التَّحرِّي والتثبُّت، وانتقاء الحديث وفق معايير وضوابط محددة، وضربوا في سبيل العلم والرواية المُثُل العليا، مما جعلهم في عِداد العلماء الثقات.
- من الثابت أن كتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة، وإجماع الأمة قائم على تقديم صحيحي البخاري ومسلم على سائر كتب السنة، ووجوب العمل بأحاديثهما.
- إن ما استدركه بعض العلماء على صحيحي البخاري ومسلم لا يطعن بحال فيهما؛ وذلك لأنهما لم يشترطا جمع الصحيح كله في كتابيهما.
- إن ما يوجد في بعض دواوين السنة ـ ما عدا الصحيحين ـ من أحاديث ضعيفة أو موضوعة ـ على ندرتها ـ

لا يقلِّل، بأي حال من الأحوال، من أهمية هذه الكتب، ولا ينفي الاحتجاج بما فيها من صحيح؛ وذلك لأن مصنِّفيها لم يشترطوا الصحة في كل ما جمعوه، ولقد تتبع علماء الحديث هذه الكتب بالنقد والتفحيص، وبيَّنوا ما كان فيها من صحيح أو غير ذلك.

وأخيرًا فإن ما حَظِيَت به كتب السنة من اهتمام من قِبل علماء الأمة، من شرح ونقد واستدراك... إلخ - ليؤكد - بما لا يدع مجالًا للشك - على مكانة هذه الكتب لدى الأمة الإسلامية، ودورها في حفظ سنة النبي ﷺ.



الشبهة الأولى

الزعم أن أحاديث الموطأ لا يصح الاحتجاج بها(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض منكري السنة أن أحاديث الموطأ لا يصحُّ الاحتجاج بها، ويستدلون على ذلك بأن الإمام مالكًا ـ نفسه ـ لم يكن واثقًا من صحة موطئه؛ مما جعله يرفض اقتراح الخليفة أبي جعفر المنصور بنسخ نُسخ من الموطأ، وتوزيعها على أمصار المسلمين، فقال له الإمام: "يا أمير المؤمنين لا ينبغي أن نحمل الناس على قول رجل واحد يُخطئ ويصيب". وهذا كله في ظنهم يدل على أن أحاديث الموطأ ليس مقطوعًا بصحتها؛ إذ قد نصَّ الإمام مالك نفسه على أن به الخطأ والصواب، وعليه فلا يصح الاحتجاج بما في الموطأ من الأحاديث.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في موطأ الإمام مالك خاصةً، والطعن في السنة النبوية عامة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن الشروط التي وضعها الإمام مالك لقبول الأحاديث في موطئه تنأى بالموطأ عن أن تكون أحاديثه لا يصح الاحتجاج بها، إذ ظلَّ أربعين سنة ينقِّحه ويهذِّبه؛ حتى عرف له القدماء قدره ومكانته بين كتب الحديث.

٢) إن جميع الآراء الواردة حول درجة الموطأ في السنة لا يخرج أي منها عن كون الموطأ من أصح كتب الحديث النبوي، فبعضها يجعله مقدَّمًا على الصحيحين، وبعضها يجعله في مرتبة واحدة معهما، وبعضها يجعله بعدهما مباشرة من حيث الصحة.

٣) إن ما يقصده الإمام مالك بقوله: "لا ينبغي أن نحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب" هو آراؤه واجتهاداته الفقهية التي كان يدلي بها عقب كل حديث يذكره، وليس ما في الموطأ من الأحاديث.

التفصيل:

أولا. الشروط الصارمة التي وضعها الإمام مالك لقبول الأحاديث في موطئه، وتهذيبه له طيلة أربعين سنة:

الإمام مالك هو أول من سلك منهج التحرِّي وتوخي الصحيح، وانتقاء الأحاديث وفق معايير وضوابط محدَّدة، حتى أثمر هذا الجهد عن كتاب الموطأ الذي أمضى فيه أربعين عامًا، وهو يهذِّب فيه وينقِّح، إلى أن استقر فيه على خمسمائة حديث أو أكثر بقليل، هي خلاصة الروايات التي اطمأنَّ لها بعد عرضها على الكتاب والسنة الصحيحة، وعمل أهل المدينة. وهذا الذي جعل الإمام الشافعي رحمه الله يقول: "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابًا من موطأ الإمام مالك بن أنس"[1].

وكان منهج الإمام مالك أن لا يروي إلا عن الثقات؛ ولذا أثنى عليه كل الأئمة وامتدحوا صنيعه؛ قال سفيان بن عُيينة: "رحم الله مالكًا، ما كان أشد

(*) شبهات وأباطيل منكري السنة، أبو إسلام أحمد عبد الله، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١. الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (١/ ١٢).

انتقاده للرجال"[1]!

وقال يحيى بن معين: "كل ما روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية"[2]. وقال بشر بن عمر الزهراني: "سألت مالكًا عن رجل، فقال: رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي"[3]. وقال محمد بن عبدالله بن عبد الحكم والربيع بن سليمان الشافعي: "سمعنا الشافعي يقول: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله"[4].

ومما تقدَّم يتبيَّن أن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة عنده، ولم يكتف بذلك، بل كان يشترط الشهرة بطلب العلم والعناية به؛ حتى يعلم الراوي ما يحدِّث به.

قال مطرف بن عبد الله: أشهد لسمعت مالكًا يقول: أدركت ببلدنا هذا مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدِّثون، فما كتبت عن أحد منهم حديثًا قط، قلت: لمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون[5].

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٨/ ٧٣).

٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشَّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٢٥/ ٦٣٥).

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٧١، ٧٢).

٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مطبعة فضالة ـ المحمدية، المغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (١/ ٦٣).

٥. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٤٠٣، ٤٠٤. الواضح في منهاج المحدثين، د. ياسر الشمالي، دار مكتبة الحامد، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م، ص٢٩٣، ٢٩٤.

ويُعَدُّ موطأ الإمام مالك أول كتاب دُوِّن في حديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة، وفتاوى التابعين، توخَّى فيه واضعه منهجًا فريدًا، تبدو معالمه فيما يأتي[6]:

١. التزم الإمام مالك بذكر الثقات من الرجال، حتى كان ذكر الرجل في الموطأ يُعدُّ حكمًا عليه بالتوثيق قال ابن معين: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية" كما سبق ذكره.

لقد اشتهر الإمام مالك بنقد الرجال نقد الفاهم الخبير، فقد أُثرت عنه كلمات في شروط الرجال ـ الذين يستحقون أن يروي عنهم ـ تعدُّ بيانًا لشروط الرواة المقبولة روايتهم.

ومن ذلك قوله: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسَّفه، ولو كان أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث[7].

فهو لا يكتفي ـ كما ترى ـ بالعدالة والضبط، بل لا بد أن يكون الراوي عنده ممن يزن ما يُنقل إليه، ويتعرف حاله وحال من ينقل عنه؛ ولذا كان يرفض أحاديث رجال كثيرين من أهل الصلاح، ويعرف لهم فضلهم وتقواهم وصلاحهم، وكان يقول: "أدركت

٦. انظر: من جهود الأمة في حفظ السنة، أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٢١١: ٢١٥.

٧. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٤٠٣.

بهذه البلدة أقوامًا لو استُسقي بهم القطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيرًا، ما حدثت عن أحد منهم شيئًا؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تُقى وورع وصيانة، وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدًا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة، فلا يُنتفع به، ولا هو حجة، ولا يُؤخذ عنه"[١].

ولهذا لم يرو الإمام مالك عن كثيرين من أهل الصلاح والتقى، إذ لم يكونوا ضابطين؛ ولذا كان يقول: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقولون: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[٢].

من ثم كان الإمام مالك حريصًا على أن يكون الرواي الذي يروي عنه عدلًا، ليس من أهل الهوى، ضابطًا، فاهمًا لما يروي، لذا كان يتشدَّد في فحص الرجال على مقتضى هذه الشروط، من ذلك رفضه رواية علماء بلد بأسره، فقد قيل له: "لم لا تحدِّث عن أهل العراق؟ قال: لأني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير ثقة، فقلت: إنهم كذلك في بلادهم"[٣].

٢. حرص الإمام مالك على أن يذكر الأحاديث الصحيحة وفق مذهبه واجتهاده، فجاءت جميع أحاديثه في الموطأ منتقاة، وقد عدَّ أهل الفن بالحديث كل ما فيه من الحديث صحيحًا، إلا قليلًا، فلقد وصف الحافظ ابن عبد البر الإمام مالكًا في روايته وصفًا موجزًا محكمًا، فقال: "معلوم أن مالكًا كان من أشد الناس تركًا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادًا للرجال، وأقلهم تكلفًا، وأتقنهم حفظًا؛ ولذلك صار إمامًا"[٤].

٣. حوى موطأ الإمام مالك عددًا من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، والموقوفة على الصحابة والتابعين تبلغ حوالي ألف وسبعمائة وعشرين حديثًا، جملة المرفوع الصحيح منها حوالي ستمائة حديث قد اشتملت على أعلى شروط الصحة، وأجمع العلماء على قبولها والأخذ بها، وقد دخلت في كتب السنة الصحيحة، وهناك أحاديث لم يتصل سندها، وإنما هي بلاغات أو مراسيل كان الإمام مالك يقول فيها: "بلغني أن ابن عمر، أو أن عمر، أو أن أبا هريرة قال، "ويغفل ذكر السند إلى من ذكر بلاغة عنه، أو كان يذكر السند حتى إذا وصل إلى التابعي رفع الحديث إلى النبي ﷺ - وهو المرسل - ومذهب الإمام مالك تصحيح هذه البلاغات والمراسيل؛ لقربها من عصر النبوة، ولتميُّز رواتها بالأمانة والعدالة والثقة، ولكن العلماء لم يقبلوا هذه البلاغات والمرسيل على إطلاقها، وراحوا يلتمسون لها طرقًا متصلة، فتبيَّن لهم أن الإمام مالكًا لم يذكر هذه الحلقات وهي موجودة بالفعل، ومن يبحث عنها يجدها، وهذا ما فعله العلامة ابن عبد

١. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، (١/ ٣١).
٢. المرجع السابق، (١/ ٣٣).
٣. السابق، (١/ ٤٣).
٤. التمهيد، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٦٥).

البر في كتابه "التمهيد" الذي وصل فيه روايات الموطأ[1].

٤. لم يقتصر الإمام مالك في الموطأ على ذكر الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، سواء كانت متصلة أم منقطعة، بل ضمَّنه طائفة من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، فبلغت الموقوفات حوالي ستمائة وثلاثة عشر، وأقوال التابعين مائتين وخمسة وثلاثين[2].

٥. ومن أهم ما يمتاز به موطأ الإمام مالك أنه جمع فيه بين الحديث وفقه الحديث، فنرى الإمام يستنبط ويفرِّع، وينقل القارئ إلى بيئة السنة والحديث، وينقل طالب العلم إلى معايشة السنة النبوية[3].

لهذا المنهج الفريد الذي وضعه الإمام مالك في موطئه، والذي جعله يحتلُّ هذه المكانة العالية بين الناس، فقد عُرف واشتُهر من خلال موطئه الذي مكث فيه أربعين سنة يهذِّبه وينقِّحه.

ويؤكد هذا ما أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" من قول عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال: "عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يومًا، فقال: كتاب ألَّفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يومًا! قلَّما ما تفقهون فيه"[4].

ولقد ألَّفه الإمام مالك بإشارة من الخليفة العباسي المنصور، حينما حجَّ وذهب إلى المدينة، فطلب من الإمام مالك أن يضع للناس كتابًا في الحديث و الفقه، فقال له: وطئ لنا كتابًا في العلم تجنَّب فيه شدائد ابن عمر، ورُخَص ابن عباس، وغرائب ابن مسعود، فألَّف كتابه هذا وسمَّاه الموطأ[5].

وذكر السيوطي لهذه التسمية سببًا آخر، وهو ما رُوي من أن مالكًا قال: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسمَّيته الموطأ"[6].

ومنذ ألَّف مالك الموطأ والعلماء يضربون أكباد الإبل إلى المدينة يسمعونه منه[7] حتى لقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل.

ولقد عني الناس بالموطأ على اختلاف مشاربهم، فكان منهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم، ومنهم جهابذة المحدثين؛ كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام، ومنهم الملوك والأمراء؛ كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون، وبذلك اشتُهر الموطأ في عصر مؤلفه، فانكبَّ الناس جميعًا عليه من جميع ديار الإسلام القاصي منهم والداني، ثم لم يأت زمان

---

١. الفكر المنجهي عند المحدثين، همام عبد الرحيم سعيد، ص١١٣، ١١٤، نقلًا عن: من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين إبراهيم، مرجع سابق، ص٢١٤.

٢. مالك حياته وعصره، محمد أبو زهرة، ص١٩٢، نقلا عن: من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين إبراهيم، مرجع سابق، ص٢١٤.

٣. الفكر المنهجي عند المحدثين، همام عبد الرحيم سعيد، ص١١٨، نقلًا عن: من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين إبراهيم، مرجع سابق، ص٢١٥.

٤. التمهيد، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٧٨).

٥. انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، (١/ ٦٠).

٦. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م، (١/ ٢٩).

٧. انظر: التمهيد، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٨٤).

إلا ازداد الموطأ فيه شهرة على شهرته، واشتدت عناية الناس به، ولا عجب فعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمورهم، ولم يزل العلماء يخرِّجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته وشواهده، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله، كما لم يزل الخلفاء يعرفون قدره[1].

هذا هو موطأ الإمام مالك وهذه هي مكانته عند صاحبه، وغيره من العلماء في كل زمان ومكان، لم يشك الإمام مالك لحظة في صحة أحاديثه؛ رغم ذلك ظلَّ أربعين سنة ينقِّحه ويهذِّبه حتى لم يترك فيه إلا الصحيح®.

ثانيًا. مكانة الموطأ بين كتب الحديث النبوي:

لقد اختلفت آراء العلماء حول درجة الموطأ في السنة، وتلك الاختلافات لا يخرج رأي منها عن كون الموطأ من أصح كتب الحديث. وقد قام د. السباعي بدراسة مستفيضة حول هذا الأمر، فقال: أما عن درجة الموطأ في السنة فقد اختلفت آراء العلماء حولها:

فقال قوم: بأنه مقدَّم على الصحيحين؛ لمكانة الإمام مالك رحمه الله ولِمَا عُرف عنه من التثبت والتمحيص، وحسبك أنه أُلِّفَ في أربعين سنة، وممن ذهب إلى هذا الرأي ودافع عنه ابن العربي، وهو رأي جمهور المالكية.

ومنهم من جعله مع الصحيحين في مرتبة واحدة، وإليه يشير كلام الدهلوي في كتاب "حجة الله البالغة"؛ حيث تحدَّث عن طبقات كتب السنة، وجعل في الطبقة الأولى منها، الموطأ والصحيحين.

ومنهم من رأى مرتبته دون مرتبة الصحيحين، وهو رأي جمهور المحدثين، ويعبِّر عن سر ذلك ابن حجر؛ حيث يقول: "إن كتاب مالك صحيح عنده، وعند من يقلِّده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما"، والمحدِّثون على عدم الاعتداد بالمرسل والمنقطع وماعدا المتصل، فلا جرم أن كانت مرتبة الموطأ عندهم دون مرتبة الصحيحين.

وقد أجاب أصحاب القولين الأولين عن وجود الأحاديث المرسلة والمنقطعة في الموطأ فقالوا بأنها متصلة السند من طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

وممن عني بوصل ما في الموطأ من مرسل ومنقطع ومعضل، الحافظ ابن عبد البر، ومما قاله: "وجميع ما فيه من قوله بلغني"، ومن قوله "عن الثقة" عنده مما لم يسنده، واحد وستون حديثًا كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تُعرف وهي:

١. "إني لا أنسى، ولكن أُنَسَّى".

٢. "إن رسول الله ﷺ، أُرِيَّ أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر".

٣. قول معاذ ﷺ: "آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ، في الغَرْز[2] أنه قال: حسِّن خلقك للناس".

---

١. انظر: الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، ص٢٥٢، ٢٥٣.

® في **"مكانة الإمام مالك وثناء العلماء عليه ومنهجه في الموطأ"** طالع: الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

٢. الغَرْز: هو موضع الركاب من رحل البعير.

٤. "إذا نشأت بحْريَّة[1] ثم تشاءمت فتلك عين غديقة" أي: كثيرة الماء.

وقد دافع العلماء عن هذه الأحاديث الأربعة بأن معاني هذه الأحاديث صحيحة، واستشهدوا لها بما يعضدها في كتب السنة.

ولكن الشيخ الشنقيطي رحمه الله في كتابه "إضاءة الحالك" نقل عن ابن الصلاح أنه وصل هذه الأحاديث الأربعة، والذي استظهره السيوطي إطلاق الموطأ صحيح لا يُستثنى منه شيء؛ لأن ما فيه من المراسيل مع كونه حجة عنده بلا شرط، وعند من يوافقه من الأئمة في الاحتجاج بالمرسل، فهو أيضًا حجة عندنا؛ لأن المرسل ـ عندنا ـ حجة إذا اعتُضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد وعواضد".

وأما عن قول ابن حزم بأن في الموطأ أحاديث ضعيفة، ضعَّفها العلماء، فقد تعقَّبه اللكنوي بأنها لم تصل إلى حد السقوط والوضع، ولعل ما نقله ابن حزم من توهين العلماء لبعض تلك الأحاديث ناشئ عن حكمهم عليها بالنظر إلى الطرق التي وصلتهم، أما بالنظر لطريق مالك فهي عنده صحيحة، وهو أولى أن يؤخذ رأيه في شيوخه ومن روى عنهم؛ إذ هو أدرى بهم وأعرف[2].

روى أبو الحسن بن فهر عن علي بن أحمد الخلنجي: سمعت بعض المشايخ يقول: قال مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسمَّيته الموطأ"، وهذا جعل تسمية الموطأ من المواطأة، أي الموافقة، وهذا مما لم يرو عن أحد غيره.

ورُوي أن مالكًا لما أراد أن يؤلف بقي متفكرًا بأي اسم يسمي تأليفه؟ قال: فنمت، فرأيت النبي ﷺ يقول: وطِّئ للناس هذا العلم، فسمَّى كتابه الموطأ.

ثم إن مالكًا عزم على تصنيف الموطأ، وقرر أن يقوم بجمع كتاب تحتوي أبوابه صحاح الأخبار، وعمل أهل المدينة في أبواب الفقه، ثم إنه صنَّفه وأتمَّه وجوَّده في مدة طويلة، فعمل من كان في المدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: إيتوني بما عملوا، فأتى بذلك فنظر فيه وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله تعالى، قال ابن عبد البر: فكأنما ألقيت تلك الكتب بالآبار، وما سمعت لشيء منها بعد ذلك بذكر، ولهذا لا يذكر الموطأ إلا ذُكر معه مالك[3].

ومن هذا يتبين لنا أن موطأ مالك يضاهي الصحيحين من حيث الصحة والمكانة بين كتب الحديث.

ثالثًا. مقصد الإمام مالك في قوله: "لا ينبغي أن نحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب":

إن الذي ذهب إليه المشككون من أن الإمام مالكًا لم يوافق على حمل الناس على الموطأ؛ لأن أحاديثه ليس مقطوعًا بصحتها؛ لا يتفق والفهم الصحيح، ونوضح

١. البحريَّة: السحابة.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٣٨٩، ٣٩٠ بتصرف.

٣. الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٠٤، ١٠٥.

ذلك بالآتي:

على فرض صحة القصة التي نقلها المشككون، والتي كانت بين الخليفة أبي جعفر المنصور والإمام مالك، والتي قال فيها الإمام مالك: "لا ينبغي أن نحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب"(١).

فعلى فرض صحة ذلك نسأل هؤلاء:

١. هل يُتصوَّر أن الإمام مالكًا الذي هذَّب موطأه ونقَّحه في أربعين سنة يأتي بعد ذلك كله ويقول: لا ينبغي أن نحمل الناس على الأحاديث الموجودة فيه، خاصة وقد علمنا مدى حرصه على ذكر الأحاديث الصحيحة فقط في موطئه، وأنه كان متشدِّدًا في شرطه لقبول تلك الأحاديث؟!

٢. هل عندكم شك في أن أحاديث الموطأ هي من قول رسول الله ﷺ، وليست من قول الإمام مالك؟

٣. فإذا ما كانت أحاديث الموطأ من قول رسول الله ﷺ، فهل يتصور أن يصف الإمام مالك ـ وهو من هو في اللغة ـ جمعه للأحاديث بأنه "قول"! إلا أن يكون قاصدًا بذلك آراءه واجتهاداته الفقهية في موطئه؟

ومن ثم، فالإمام مالك لم يقصد بقوله: "لا ينبغي أن نحمل الناس على قول رجل يخطئ ويصيب" أن الأحاديث التي دوَّنها في موطئه ليس مقطوعًا بصحتها، وأنه لا ينبغي أن نحمل الناس على تلك الأحاديث، فذلك لا يُتصور، ولم يقل به أحد قط، خاصة وقد بيَّن العلماء مدى حرص الإمام مالك على أن يذكر الأحاديث الصحيحة في موطئه، وأنها قد اشتملت على أعلى شروط الصحة.

وإنما الذي يقصده الإمام مالك هو آراؤه الفقهية التي كان يدلي بها عقب كل حديث يذكره؛ ودليل ذلك ما رواه أبو نعيم في الحلية عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: "شاورني هارون الرشيد أن يعلِّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعل فإن أصحاب رسول الله ﷺ، اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان، وكلٌّ مصيب"(٢).

وعليه فلا شك أن الأمام مالكًا يتحدث عن آرائه واجتهاداته الفقهية الواردة في الموطأ، والتي رفض أن يحمل الناس عليها؛ لأن صحابة رسول الله ﷺ أنفسهم قد اختلفت اجتهاداتهم في الفروع، وتفرقوا في البلدان بعد ذلك وكلٌّ مصيب في رأيه، فلا نستطيع أن نُخطِّئ أحدًا منهم في اجتهاده، أو نلزم الناس برأي أحد منهم؛ لأنه كما قال الإمام مالك: "كلٌّ يُؤخذ من كلامه ويُردُّ إلا صاحب هذا القبر".

"وفي هذا وحي للعالم ألا يستبدَّ وألا يغلق باب العلم من بعده، أو يدعي أنه قال قولًا قد أُغلق به، وفي هذا فسحة ليسر الدين وسماحته، ورخصة عند الحاجة الملحَّة وتخفيف من الله ورحمة، فالعلماء الذين يستبدُّون، والعلماء الذين يتجردون من مواريث العلم الإسلامي، هؤلاء جميعًا ينفون عنهم صفة العلم ويتجافون عما رسمه لنا أجدادنا من المنهج القويم

١. مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد رقم (٣١) رجب إلى شوال، ١٤١١هـ، ص٥١.

٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٦/ ٣٣٢).

الذي يوحِّد ولا يفرِّق، ويسهِّل ولا يصعِّب"[1].

ومن هذا يتبيَّن لنا أن الإمام مالكًا لم يقل على الأحاديث النبوية التي جمعها في الموطأ أن بعضها صحيح وبعضها خطأ، ولكنه قصد أن اجتهاداته الفقهية هي التي تحمل الصحة والخطأ، أما الأحاديث فهي عنده كلها صحيحة؛ إذ إنه ظلَّ ينقِّح فيه أكثر من أربعين سنة كلما شك في صحة حديث حذفه، حتى بقي الصحيح منه حسب رؤيته هو وشروطه.

الخلاصة:

- الإمام مالك أول من سلك منهج التحرِّي، وتوخي الصحيح من المحدثين؛ وذلك بانتقاء الأحاديث وَفْق معايير وضوابط محددة، أضف إلى ذلك هذا الجهد الكبير الذي أمضاه في تنقيح كتاب الموطأ الذي بلغ أربعين عامًا، فكيف يسوغ لطاعنٍ أن يطعن في أحاديثه بعد ذلك؟!

- يُعدُّ موطأ مالك أول كتاب مدوَّن في حديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة، وفتاوى التابعين.

- لقد توخَّى الإمام مالك في موطئه منهجًا فريدًا؛ إذ التزم بذكر الثقات من الرجال؛ حتى كان ذكر الرجل في الموطأ حكمًا عليه بالتوثيق، ولا غرو فقد اشتُهر الإمام مالك بنقد الرجال نقد الفاهم الخبير، فكان لا يكتفي بالعدالة والضبط، بل كان لا بد أن يكون الرواي عنده ممن يزن ما يُنقل إليه، ويتعرف حاله، وحال من ينقل عنه؛ ولذا كان يرفض أحاديث رجال كثيرين من أهل الصلاح الذين يعرف لهم فضلهم وتقواهم، ولقد بلغ من تحرِّيه أنه كان يشترط الشهرة بطلب العلم والعناية به حتى يعلم الراوي ما يحدِّث به.

- منذ ألَّف مالك الموطأ والعلماء يضربون أكباد الإبل إلى المدينة يسمعونه منه، حتى لقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل.

- عني الناس بالموطأ على اختلاف مشاربهم، فكان منهم المبرزون من الفقهاء الأجلاء؛ كالشافعي، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم، ومنهم جهابذة المحدثين؛ كيحيى بن سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام، ومنهم الملوك والأمراء؛ كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون، وبذلك اشتهر الموطأ في عصر مؤلفه، فانكبَّ الناس عليه من جميع ديار الإسلام القاصي منهم والداني.

- لقد اختلفت آراء العلماء حول درجة الموطأ بين كتب الحديث، وتلك الاختلافات لا يخرج رأي منها عن كون الموطأ من أصح كتب الحديث؛ فمنهم من يرى أنه مقدَّم على الصحيحين، ومنهم من يجعله مع الصحيحين في مرتبة واحدة، ومنهم من رأى مرتبته دون مرتبة الصحيحين، وهو رأي جمهور المحدِّثين.

- إن الإمام مالكًا رحمه الله عرض كتابه على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، وكلهم واطأه عليه، لذا سُمِّي الموطأ، كما رُوي أن الإمام مالك رحمه الله رأى في منامه النبي ﷺ، وهو يقول له: "وطئ للناس هذا العلم".

- إن الذي ذهب إليه المشككون من أن الإمام مالكًا لم يوافق على حمل الناس على موطئه؛ لأن

1. السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، د. رءوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، مصر، د. ت، ص٢١١.

أحاديثه ليس مقطوعًا بصحتها لا يتفق مع الحقائق ولا الفهم الصحيح؛ لأن الذي يقصده الإمام مالك من قوله ـ هو آراؤه واجتهاداته الفقهية التي كان يدلي بها عقب كل حديث يذكره في الموطأ.

الشبهة الثانية

إنكار الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث(*)

مضمون الشبهة:

يردُّ بعضُ المغالطين الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من أحاديث. ويستدلون على ذلك بما نهجه الإمام أحمد في مصنفه من جمع أحاديث كل صحابي في مسند خاصٍّ به دون تثبت ورويَّة، ودون تمييز منه للحديث الصحيح من السقيم، مما أدَّى إلى امتلاء المسند بالأحاديث الضعيفة والموضوعة دون إشارة منه إليها؛ مخالفًا بذلك أقوال أهل العلم بأنه "لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان أنه موضوع"؛ مما دفع العلماء كابن الجوزي والحافظ العراقي إلى القول بامتلاء المسند بالموضوعات التي نصَّ كلاهما على عددٍ منها، ودفع غيرهما كالنووي وطاهر الجزائري إلى القول بعدم مشروعية الاحتجاج بما في مسند أحمد من الأحاديث مطلقًا. هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية المطهرة، وإسقاط الاحتجاج بها؛ من خلال الطعن في أكبر ديوانٍ من دواوينها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إجماع الأمة الإسلامية على تلقِّي مسند الإمام أحمد بالقبول، وجعله حجةً وإمامًا يُعوَّل عليه عند الاختلاف ـ ينفي القول برده وإسقاط الاحتجاج به.

٢) شرط الإمام أحمد في مسنده ألا يروي إلا عن الثقة العدل ـ يدلُّ على تشدده في الرواية وتحرِّيه في قبول الحديث.

٣) لا وجود للأحاديث الموضوعة بين دفتي المسند، وقول بعض أهل العلم بوجود أحاديث موضوعة فيه إنما هو من قبيل الوهم، وهو مردود بأقوال جمهور أهل العلم، وضعف بعض الأحاديث فيه لا يمنع الاحتجاج به.

التفصيل:

أولا. تلقي الأمة لمسند أحمد بالقبول واحتجاج العلماء به:

إن مسند الإمام أحمد كتاب عظيم في السنة شهد له المحدِّثون قديمًا وحديثًا بأنه أجمع كتب السنة للحديث وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه، وقد سلك الإمام أحمد في ترتيبه مسلكًا يتفق وطريقة أهل طبقته، فهو يذكر الصحابي، ثم يورد ما رواه عن رسول الله ﷺ من الأحاديث غير ناظر إلى ترتيبها حسب موضوعاتها ثم يتلوه بالصحابي الآخر وهكذا، فالمتصفِّح لهذا الكتاب يرى حديثًا في الحدود يلي حديثًا آخر في العبادات، إلى جانب ثالث في الترغيب والترهيب، وهذ ه الطريقة وإن كانت لا تلائم أهل عصرنا الحاضر الذين قعدت بهم الهمم وضعفت فيهم

(*) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٩م.

ملكة الحفظ والضبط التي كانت سائغة ميسورة لأهل القرن الثالث الذين عظمت عنايتهم بحفظ الحديث وضبطه ومذاكرته، حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير، كما يحفظ السورة من القرآن الكريم.

هذا وقد اشتمل مسند أحمد على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر على ثلاثين ألفًا، ومع ذلك فلم يستوعب الأحاديث كلها، ومن زعم ذلك فقد أخطأ. وفي المسند كذلك نحو ثلثمائة حديث ليس بين أحمد وبين رسول الله ﷺ فيها غير ثلاثة رواة[1].

قال الحافظ ابن كثير: "لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته، وقد فاته أحاديث كثيرة جدًّا، بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبًا من مائتين"[2].

وبالإضافة إلى ما سبق نورد أقوال كبار أهل العلم التي تؤكد أهمية المسند وجلالة مكانته، من هذه الأقوال ما ورد عن الإمام الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني قال: "وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتُقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجُعِل إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأً ومستندًا"[3].

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: إن هذا المسند مصنفٌ عظيم تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعلوه إمامًا وحجةً يُرجع إليه، ويُعوَّل عند الاختلاف عليه[4].

ويصف الإمام الذهبي المسند بالديوان السامي، ثم يقول عنه: إنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن يثبت حديثٌ إلا وهو فيه[5].

ورُوي عن عبد الله بن الإمام أحمد قال: "قلت لأبي: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال عملت هذا الكتاب إمامًا إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ﷺ رجعوا إليه. وقد رُوي أنه قال لابنه عبد الله لما ألَّفه: احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إمامًا"، ومما لا يختلف فيه اثنان أن الإمام أحمد أبعد الناس عن المجازفة في القول وإطراء كتابه بغير حق، ولو أراد الدنيا بجاهها وسلطانها لحازها بكلمة تخرج من شفتيه في فتنة خلق القرآن، ولكنه وقف الموقف المشرِّف الخالد في تاريخ الإنسانية"[6].

ومما يدل على أهمية وقيمة المسند ما قام عليه من شروح وجهود في محاولة لتصفيته وتنقيحه وتبويبه، وأول من قام بهذا العمل الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله ابن المحب الصامت، فرتبه على معجم الصحابة، ورتَّب الرواة كذلك، ثم أخذ هذا الكتاب الحافظ ابن كثير، وأضاف إلى أحاديثه الكتب الستة، وكتاب ابن

١. الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٣٦٩، ٣٧٠.

٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، (١/ ١٧٣).

٣. مقدمة مسند الإمام أحمد، أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، (١/ ٣٢).

٤. القول المسدد في الذَّب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط ٤، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٢ بتصرف.

٥. مسند الإمام أحمد، تحقيق: أحمد شاكر، مرجع سابق (١/ ٣٩).

٦. دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢٦١.

كثير اسمه "جامع المسانيد والسنن"، وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المتوفى سنة ٣٤٥هـ، واختصره عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة ٣٠٥هـ، ورتبه على الأبواب الفقهية علي حسين بن عروة، وأبو الحسن علي زكنون الحنبلي المتوفى ٨٣٧هـ، وشرحه كذلك بعض الحفاظ الأصبهانيين، والحافظ ناصر الدين زريق، وبعض من تأخر عنه[1].

وقد رتب المسند على الأبواب ترتيبًا متقنًا مهذبًا الشيخ المحدِّث أحمد بن عبد الرحمن محمد البنا الشهير بالساعاتي، وقد انتهي من تبييضه عام ١٣٥١هـ، وجعله سبعة أقسام: قسم التوحيد وأصول الدين، وقسم التاريخ، وقسم الفقه، وقسم التفسير، وقسم الترغيب، وقسم الترهيب، وقسم القيامة وأصول الآخرة، وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول، وفي أكثر تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب، وقد سمَّى هذا الكتاب" الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ثم شرح كتابه هذا وخرَّج أحاديثه في كتاب آخر سمَّاه "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني"[2].

وقد أخرج كتاب المسند إخراجًا آخر عالم محقق هو الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله وقام بعمل فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواضع الأحاديث، كالفهارس اللفظية، وفهارس الأعلام، والجرح والتعديل، والأماكن، وغريب الحديث، أما الفهارس العلمية فهي فهارس الأبواب والمسائل التي ترشد إلى ما جاء في المسند من المعاني، وقد رقَّم الأحاديث فأصبح ميسورًا لكل قارئ أن يجد الباب الذي يقصده، والمعنى الذي يريده، ولم يخرِّج الأحاديث كلها، وإنما عني ببيان درجة الحديث، فيذكر صحة الحديث إن كان صحيحًا، ويبيِّن سبب الضعف إن كان ضعيفًا، وقد صدَّر الكتاب ببحوث سمَّاها طلائع الكتاب، تضمَّنت ما قاله بعض الأئمة في المسند، كما ذكر ترجمة للإمام أحمد نقلها من كتاب تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي، وقد أكمل منه خمسة عشر جزءًا، ثم لحق بربه رحمه الله، ثم أكمل من بعده فضيلة د. الحسين هاشم رحمه الله من الجزء السادس عشر حتى التاسع عشر، ثم اشترك معه د. أحمد عمر هاشم في الجزء العشرين والحادي والعشرين[3].

ومن ثم، فهذه نبذة عن جهود بعض العلماء على مر العصور الذين حاولوا ترتيب المسند وتهذيبه، وهذا ما كان يتمنَّاه الحافظ الذهبي رحمه الله حيث قال: ولو أنه - يعني عبد الله بن الإمام أحمد - حرَّر ترتيب المسند وقرَّبه وهذَّبه لأتى بأسْنى المقاصد، ولعل الله تبارك وتعالى أن يقيِّض لهذا الديوان السامي من يخدمه، ويبوِّب عليه، ويتكلم على رجاله ويرتِّب هيئته ووضعه، فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن

١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى، (٢/ ٢٦٥)، نقلًا عن: السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص١٣٥ بتصرف.

٢. الحديث والمحدثون، د. محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٣٧٧ بتصرف.

٣. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص١٣٦.

يثبت حديث إلا وهو فيه[1].

وعليه فهذه هي أقوال العلماء في المسند، وهي تزكية جليلة للمسند من أئمة ثقات أجلاء، ونلاحظ أن تلك الشهادات تدلُّ دلالة قوية على أن للمسند مكانة سامية في قلوب علماء الأمة الذين نهلوا من معينه العذب، وقد تلَّقت الأمة مسند الإمام أحمد بالقبول، وأجمعت على توثيقه والأخذ منه، وأمة الإسلام لا تجتمع على ضلالة، كما قال النبي الأكرم ﷺ: "إن الله لا يجمع أمتي ـ أو قال: أمة محمد ـ على ضلالة"[2].

ولقد تتابعت أجيال الأمة على حفظ أحاديث المسند جيلًا بعد جيل، حتى كان أحدهم يفتخر بأنه يحفظ جزءًا من المسند[3] وحُقَّ لهم ذلك؛ كما قال الذهبي: "فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن يثبت حديثٌ إلا وهو فيه، وأما الحِسان فما اسْتُوعِبت فيه، بل عامتها ـ إن شاء الله تعالى ـ فيه (أي: موجودة فيه)، وأما الغرائب وما فيه لين، فرُوي من ذلك الأشهر وتُرك الأكثر"[4].

لقد كان من أكبر الدوافع التي دفعت الإمام أحمد إلى تصنيف المسند "ما رآه أحمد في عصره من كثرة الأحاديث التي وضعها أعداء الدين والمغرضون من أصحاب النحل الأخرى، حتى عجَّ تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الإمام الجليل مما جعله يتصدَّى للقيام بهذا العمل الضخم، والمجهود الكبير ليقدِّم ما صح في رأيه من أحاديث رسول الله ﷺ"[5].

ومن ثم، أراد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أن يحفظ على المسلمين السنة؛ من خلال جمع ما تيقَّن لديه صحته من أحاديث النبي ﷺ في كتابه المسند، وقد اختار هذه الأحاديث من بين سبعمائة وخمسين ألف حديث؛ لتكون حجة لأهل السنة على مخالفيهم من المبتدعة، وتكون ملجأً وملاذًا لمن أراد أن يقتفي أثر النبي ﷺ في هديه وسنته، لذلك قال الإمام العلم أحمد بن حنبل رحمه الله لابنه عبد الله: "احتفظ بهذا المسند؛ فإنه سيكون للناس إمامًا"[6].

وأما من زعم أن الأئمة لا يحتجون - بأحاديث المسند فهذا زعم كاذب بناه المدعي على مقولة للإمام النووي وغيره فهمها خطأً؛ إذ إنه فرق كبير بين قولهم: لا يُحتج بما يورد فيه مطلقًا، وبين مقالة المدَّعي: إنه لا يسوِّغ الاحتجاج بأحاديث المسند ولا التعويل عليها، وهذا الفرق يدركه المبتدئ من طلاب العلم، ومراد الأئمة بقولهم "مطلقًا" أنه لا يُحتجُّ بكل حديث فيها؛ وذلك لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف، وإنما يُحتج بالصحيح والحسن دون الضعيف بأنواعه، ومن ثم أوجب العلماء البحث عن درجة أحاديث المسانيد والتحقُّق من صلاحيتها للاحتجاج، والشيء الذي لا ينبغي أن يُشك فيه أن معظم أحاديث مسند

١. مقدمة مسند الإمام أحمد، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، (١/ ٣٩).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الفتن، باب: لزوم الجماعة، (٦/ ٣٢٢)، رقم (٢٢٥٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢١٦٧).

٣. انظر: مقدمة مسند الإمام أحمد، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، (١/ ٣٢).

٤. المرجع السابق، (١/ ٣٩).

٥. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص١٢٩.

٦. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٦١.

الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها؛ فهي إما صحيحة أو حسنة"[1].

يقول الشيخ الألباني: "لقد تتابع علماء المسلمين - سلفًا وخلفًا - على الاحتجاج بما في المسند من الأحاديث بشروطها المعروفة في علم المصطلح"[2].

وفي النهاية نقول إذا كانت أحاديث المسند التي تصح نسبتها للإمام أحمد إما صحيحة وإما حسنة - كما قرر المحققون من أهل العلم - فهي مما يُحتج به، وعليه فأحاديث المسند حجة يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنها تدور في فلك الحديث الصحيح والحسن، وكلاهما يحتج به عند جمهور أهل العلم.

ثانيًا. شرط الإمام أحمد ومنهجه في مسنده:

قد يظن ظانٌّ أن الإمام أحمد رحمه الله كان مجرد رجل حافظ يجمع الأحاديث من أفواه الرواة - صادقين كانوا أوكاذبين - دون معرفة منه بعلم الجرح والتعديل وأحوال رواة الحديث عدالةً وضبطًا، وقد ينسبه بعض الواهمين إلى علم الفقه دون الحديث؛ لذا يجب أن نسلط الضوء على علم الإمام أحمد بالحديث والرواة، ثم نشرع لنتكلم عن شرط الإمام أحمد رحمه الله في مسنده.

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله في صدر ترجمته للإمام أحمد: ومن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة من أهل بغداد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني"[3].

وكان الإمام أحمد صاحب سنة وفقه وزهد وورع وعبادة، وقد حفظ الله به دينه في فتنة خلق القرآن، وألقى محبته في قلوب المؤمنين من عباده، حتى قال أبو رجاء (قتيبة بن سعيد): "إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل، فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة"[4].

وقال الفلاس: "إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدعٌ ضال"[5].

ومن ثم، كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إمامًا لأهل السنة والجماعة، كما قرر جمهور أهل العلم، فقد فصل الله به بين السنة والبدعة، فصار السائرون على أثره الذي يقتفي فيه أثر النبي ﷺ متبعين لسنة النبي ﷺ منقادين لها، وصار المخالفون له مبتدعة ضُلَّالًا، هذا هو اعتقاد أهل السنة، وهو المقصود بهذا اللقب، وهذا يعني أن الإمام أحمد رحمه الله كان على علم ظاهر ومتين بسنة رسول الله ﷺ؛ إذ لا يُعقل أن يكون إمام أهل السنة جاهلًا بالسنة؛ لهذا ورد أنه كان يحفظ ألف ألف حديث، لم يثبت منها في المسند غير ثلاثين ألف حديث، وهذا يعني أن الإمام أحمد انتقى مما يحفظ، وانتقاء الإمام يدل على أنه كان يتبنَّى منهجًا في نقد الحديث، ونقد الحديث مبنيٌّ على العلم بالرواة من ناحية السند وفقه المتن.

لكل ذلك بدأ الإمام ابن أبي حاتم الرازي ترجمته للإمام أحمد بقوله: ومن العلماء الجهابذة النقاد، وهذه

---

١. المرجع السابق، ص٢٦٠.

٢. الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٥.

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١/ ٢٩٢).

٤. المرجع السابق، (١/ ٣٠٨).

٥. السابق، (١/ ٣٠٩).

شهادة من أحد أكبر أعلام علم الجرح والتعديل وأحوال الرواة للإمام أحمد، وكفى بشهادته شهادة؛ ولكننا لا نكتفي بذلك، وإنما نضيف إلى اليقين يقينًا، وندعم القول بآخر والشهادة بمثلها.

قال ابن أبي حاتم: "حدثنا عبد الرحمن حدثنا أحمد بن سنان الواسطي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه رأى أحمد بن حنبل أقبل إليه، أو قام من عنده، فقال: هذا أعلم الناس بحديث سفيان الثوري"(١).

وقال: "حدثنا عبد الرحمن، قال أبو عبد الله الطهراني، قال: سمعت أبا ثور إبراهيم بن خالد يقول: أحمد بن حنبل أعلم، أو أفقه من الثوري"(٢).

وقال أيضًا: "حدثنا عبد الرحمن، قال سمعت محمد بن مسلم بن وارة، وسئل عن علي بن المديني ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: علي كان أسرد وأتقن، ويحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، كان صاحب فقه، وصاحب حفظ، وصاحب معرفة"(٣).

وقال أيضًا: "حدثنا عبد الرحمن حدثنا الحسين بن الحسن الرازي، قال سمعت علي بن المديني يقول: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة".

وقال أيضًا "حدثنا عبد الرحمن حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: مات هشيم وأنا ابن عشرين سنة، وأنا أحفظ ما سمعت منه، ولقد جاء إنسان إلى باب ابن عليَّة ومعه كتب هشيم، فجعل يلقيها عليَّ وأنا أقول: إسناد هذا كذا، فجاء المعيطي وكان يحفظ فقال له أجبه فبقي، ولقد عرفت من حديثه مالم أسمعه"(٤).

من أجل كل ما تقدم قال عمرو بن محمد الناقد: إذا وافقني أحمد بن حنبل على حديث، لا أبالي من خالفني(٥).

وله الحق في هذا، فالإمام أحمد هو عَلَمُ الحديث والسنة في زمانه، ويكفيه فخرًا أن أئمة الحديث الستة كانوا تلاميذه، فقد روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود بلا واسطة، والترمذي والنسائي وابن ماجه بواسطة.

وقد روى عنه بعض شيوخه كعبد الرزاق والشافعي، وفي هذا ما يدل على مكانته الجليلة وعظمته العلمية.

وروى عنه من أقرانه علي بن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة الرازي، وأبو القاسم - وهو آخر من حدَّث عنه - وغير هؤلاء(٦).

يقول العلامة المعلمي اليماني: "أما تمحيص الروايات لمعرفة الصحيح من السقيم، والراجح من المرجوح، والناسخ من المنسوخ، فأحمد أرجح الأئمة في ذلك؛ لأنه أوسعهم رواية، وأعلمهم بأحوال

---

١. السابق، (١/ ٢٩٢).
٢. السابق، (١/ ٢٩٣).
٣. السابق، (١/ ٢٩٤).
٤. السابق، (١/ ٢٩٥، ٢٩٦). وقوله: "فبقي"؛ أي: حائرًا مبهورًا لا يكاد ينطق لما صادف من حفظ الإمام وهو في هذه السِّن.
٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ١٩٨).
٦. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، (١/ ٦٣) بتصرف.

الرواة، وعلل الحديث، وأعلمهم بآثار الصحابة والتابعين"[1].

شرط الإمام أحمد في المسند:

قال الحافظ أبو موسى المديني: "... لم يُخرِّج أحمد في مسنده إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طُعِنَ في أمانته"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه[3]، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم أحمد في المسند، كمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه؛ ليعتضد به ويعتبر"[4].

ومن ثم فقد كان الإمام أحمد لا يروي عن أحد لم يعرف ثقته وضبطه إنما كان يروي عن الثقات في عصره، وكان حريصًا على أن يروي الحديث متصلًا سنده إلى النبي ﷺ، وما لا يتصل سنده يكون ضعيفًا عنده، وإن كان راويه من الثقات، وقد جمع بهذه الطريقة أكبر مجموعة من الأحاديث كما قال الذهبي، ولكنه كان ينقِّح ما جمع، فكان يحذف بعض ما روى، فقد كان يبدو له أحيانًا أن بعض من روى عنه لم يكن كامل الضبط، أو خُدع فيما رواه، فكان يحذف ما رواه عنه، وكان دائم الحذف والتغيير والتنقيح حتى وهو في مرض الموت، وكان يحذف ما يبدو له تعارض مع المشهور من الصحاح، فهو يجمع في الرواية المتعارضَيْن، ثم عند التنقيح يحذف أحدهما الذي يبدو له أنه معارض للصحاح، أو أن الآخر أقوى منه[5].

والذي يشهد بأن مجرد الجمع لم يكن هو مراد الإمام أحمد من تصنيف المسند أمران:

أولهما: أنه اكتفى بثلاثين ألف حديث من مجموع مليون حديث كان يحفظه[6]، فانظر إلى النسبة وقارن، وهذا ليس له إلا معنىً واحدًا، وهو أن الإمام أحمد اعتمد في تصنيفه للمسند على الانتقاء لا على الجمع.

الأمر الآخر: أن الإمام أحمد "لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبًا من مائتين" كما يقول ابن كثير، وهذا يعني أن الإمام أحمد لم يكن همه الجمع، ولو أراد الجمع لما فاته أن يروي عن أحد من الصحابة، إذن كان الإمام أحمد ينتقي من أحاديث النبي ﷺ أوثقها وأصحها عنده، ولم تكن طريقته هي الجمع دون ضوابط كما يذكر الطاعنون.

قال الإمام أحمد: "هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ

---

١. التنكيل بما في كتاب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني، تحقيق: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ، (١/ ١٦٤).

٢. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى مَنْ ذُكر في تهذيب الكمال، الإمام محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ص٩.

٣. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (١/ ٢٥٠).

٤. تدوين السنة النبوية، د. محمد الزهراني، مكتبة الحديث، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ص١٠٦.

٥. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٥١٢، ٥١١.

٦. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ١٨٧).

فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة"[1].

وقد فهم الذهبي هذا القول خطأً حين قال: "لنا أحاديث في الصحاح والسنن والأجزاء، وما هي في المسند"؛ لأن الإمام أحمد لم يقل أن ما ليس في المسند غير صحيح أو لا يُحتج به، ولكنه يقصد الأحاديث المشكلة التي يُثار الخلاف حولها، كحديث "إن الله خلق آدم على صورته"، فهذا الحديث من مشكل الأحاديث وهو في البخاري، وهو في المسند أيضًا، هذا ما يقصده الإمام أحمد، يقصد أن أحاديث الخلاف التي تثبت أو تنفي شيئًا في العقيدة والتي يرد العقل ظاهرها قد اختبرها وعرفها، وأثبت في المسند ما تيقَّن ثبوته منها، وترك ما فيه علة قادحة، فصار ما تركه ولم يكتبه في المسند من هذه الأحاديث مسار الخلاف، ساقطًا عنده ومتروكًا لعلة يراها، أما ما صحَّ من الأحاديث ولم يُثر خلافًا، فلم يقصده أحمد بكلامه، وقد جانب الذهبي رحمه الله الصواب حين حمَّل كلام الإمام ما لا يحتمله. ولعل من أبرز ما يؤكد ما ذهبنا إليه ما أجاب به الإمام الحافظ علي بن محمد اليونيني رحمه الله حين سُئل: هل يحفظ الكتب الستة أم لا؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل، فأنا أحفظها بهذا الوجه[2].

ودعمًا لما سبق فقد كان الإمام أحمد لا يروي في المسند عمن عُرف بالكذب، وإنما يروي عن الثقات العدول، ولا يردُّ حديثًا لنقدٍ في متنه إلا إذا عارضه حديثٌ غيره أقوى منه[3].

ومما يدل على ذلك أن عبد الله بن أحمد قال لأبيه: ما تقول في حديث ربعيٍّ بن خِراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي روَّاد؟ قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلافه، قلت: قد ذكرته في "المسند" المشهور، قال: فلو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أروِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضُعِّف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه[4].

ومما سبق يمكننا أن نقول: إن الإمام أحمد لم يكن مجرد حافظ إذا لُقِّن تلقَّن، ولكنه كان إمامًا من كبار أئمة ونقاد الحديث النبوي، وكان على علمٍ ودارية بأحوال الرواة، وقد ألزم نفسه ألا يروي في المسند إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، وبهذا ندفع كل ما قيل من سقطات الطاعنين في هذا الديوان السامي، أكبر ديوان من دواوين السنة النبوية المطهرة®.

ثالثًا. لا وجود للأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد، وضعف بعض الأحاديث فيه لا يمنع العمل به:

أما زعم المشككين أن في المسند أحاديث موضوعة

1. طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (1/ 143).
2. مقدمة الفتح الرباني، عبدالرحمن أحمد البنا، ص8، نقلًا عن: الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص372.
3. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص142.
4. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (11/ 328).

® في "**مفهوم الحديث الضعيف عند أحمد بن حنبل**" طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

متخذين من بعض اجتهادات أهل العلم بالحديث ـ والتي لم يُوفَّقوا فيها ـ تكأةً للقول بأن المسند أحاديثه مختلطة لا يجمعها حكم الصحة، بل فيها الصحيح والسقيم والضعيف والموضوع.

وفي هذا الكلام تجوُّز وبعد عن سبيل الحق، لا يجوز أن يُقال، وسنردُّ عليه بالتفصيل، ولكننا يجب أن نمهد للأمر بذكر أقوال أهل العلم في نفي القول بالوضع عن مسند أحمد، حتى لا يُفهم أن المحققين من أهل العلم موافقون على تلك المزاعم.

وقبل أن نردَّ على بعض الأحاديث التي نقلها بعض أهل العلم ونسبوها إلى الوضع توهمًا منهم دون أن يحققوا القول فيها، نعلق على هذا الزعم وتلك الدعوى بما قاله الحافظ أبو القاسم التميمي رحمه الله في المسند: "... لا يجوز أن يقال فيه السقيم، بل فيه الصحيح، والمشهور والحسن والغريب..."[1].

وفي تاريخ الإسلام كله لم يقل أحدٌ بأن مسند الإمام أحمد فيه أحاديث موضوعة إلا اثنان من أهل العلم هما: أبو الفرج ابن الجوزي، والحافظ العراقي رحمهما الله، فقد تعَّلق كلٌّ منهما ببضعة أحاديث في المسند، وحكم عليها بالوضع، ولكن يبدو أن هذه الأحكام كانت مبنية على نظرة عاجلة، لا نظرة فاحصة دقيقة؛ لذلك ردَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني على الإمامين أحكام الوضع على أحاديث المسند التي حكموا بها عليه، وقد حقَّق الحافظ ابن حجر العسقلاني أقواله في الأحاديث وفصَّلها حديثًا حديثًا، وأثبت صحتها، ونفى عنها هذه الأقوال التي بُنيت على الوهم أكثر منها على الحقيقة من قبل هذين الإمامين الجليلين، غفر الله لهما.

وقد ألَّف الحافظ ابن حجر كتابًا سمَّاه "القول المسدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد" ـ من أجل الرَّد على من قال بالوضع في المسند ـ قال في مقدمته: "أما بعد، فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث؛ ذبًّا عن هذا المصنَّف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم"[2].

ثم سرد الأحاديث التي جمعها الحافظ العراقي في جزء وحكم عليها بالوضع، وهي تسعة أحاديث، ثم أضاف إليها خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي في المسند، وأجاب عنها حديثًا حديثًا.

قال السيوطي: وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه، وجمعتها في جزء سمَّيته "الذيل الممهد" مع الذَّب عنها، وعدتها أربعة عشر حديثًا[3].

وقد أجاب ابن حجر العسقلاني على شيخه الحافظ العراقي في الأحاديث التسعة التي انتقدها على المسند، ثم ثنى بالإجابة على أحاديث أُخَر انتقدها الإمام ابن الجوزي، وسنأخذ مثالًا من إجابته التفصيلية على كليهما، حتى لا نُتَّهم بأننا نقول كلامًا مجملًا يحتاج إلى إقامة الأدلة عليه.

---

١. المرجع السابق، ص١٠٦، ١٠٧.

٢. القول المسدد، ابن حجر، مرجع سابق، ص١، ٢.

٣. تدريب الراوي، السيوطى، مرجع سابق، (١/ ١٧٢).

يقول الحافظ ابن حجر في ردِّه على أحد الأحاديث: قال الإمام أحمد: حدثنا أبو عامر، حدثنا أفلح بن سعيد شيخ من أهل قباء من الأنصار، حدثنا عبد الله بن رافع مولى أبي سلمة سمعت أبا هريرة يقول: "قال رسول الله ﷺ: إن طال بك مدة أوشكت أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ﷻ ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر"[1]. قال ابن حجر: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات بإسناد المسند أيضًا، ونقل عن ابن حبان أنه قال: إن هذا الخبر باطل، وأفلح (يعني: أفلح بن سعيد) كان يروي عن الثقات الموضوعات.

وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي بهذا، وأخرجه من وجه آخر كما سيأتي، ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة منه، و"أفلح" المذكور يُعرف بالقبائي، مدني من أهل قباء، ثقة مشهور، وثَّقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن معين أيضًا والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث؛ وأخرج له مسلم في صحيحه، وقد روى عنه عبد الله بن المبارك وطبقته، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي؛ قلت: وليس هذا بجرح، وقد غفل ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأً شديدًا، وغلط ابن حبان في أفلح فضعَّفه بهذا الحديث... وتعقَّب الذهبي في الميزان كلام ابن حبان هذا، فقال: حديث أفلح حديث صحيح غريب؛ وابن حبان ربما جرَّح الثقة حتى كأنه لا يدري، وقد تابع أفلحَ سُهيلٌ عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، كما أخرجه أحمد والحاكم، والبيهقي في "دلائل النبوة"، وابن حبان في صحيحه.

ومن ثم؛ فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثًا من صحيح مسلم، وهذا من عجائبه[2].

يكفي بهذا دليلًا لمن أراد الدليل على أن الحكم بالوضع على أحاديث المسند حكمٌ جائر قائم على التوهم أكثر منه على البحث والتحقيق العلمي.

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نجزم ونحن مطمئنون بأن مسند الإمام أحمد خالٍ من الأحاديث الموضوعة.

هذا ... ويؤمن كثيرٌ من العلماء المحققين بأن المسند فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن، وممن ذهب إلى ذلك من الحفاظ أبو عبد الله الذهبي، وابن حجر العسقلاني وابن تيمية والسيوطي، وإليك أقوالهم في ذلك: قال الحافظ السيوطي في خطبة الجامع الكبير ما لفظه: وكل ما كان في مسند أحمد هو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن، وقال الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة في رجال الأربعة:ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف "أنه يدخل الجنة زحفًا"، والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه، فتُرك سهوًا أو ضُرب وكُتب من

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسندالمكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ﷺ، (١٥/ ٢١٢، ٢١٣)، رقم (٨٠٥٩). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٢. القول المسدد، ابن حجر، مرجع سابق، ص٣٧: ٣٩ بتصرف.

تحت الضرب[1].

إن ما في المسند من الأحاديث إما صحيح وإما حسن، وهذه مسلَّمة قد يشك فيها بعض المنتسبين إلى العلم بحجة أن الإمام أحمد صرَّح بأنه يروي الأحاديث الضعيفة وأن ذلك ثابتٌ عنه، ونحن نقول له: نعم ذلك ثابتٌ عنه، ولكن غاب عنك شيء، ألا وهو أن الحديث الضعيف في عهد الإمام أحمد كان يتضمَّن الحسن والضعيف الذي ينجبر ضعفه، وليس شديد الضعف؛ وذلك لأن اصطلاح الحسن وتقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف كان في عهد الإمام الترمذي؛ أي: بعد موت الإمام أحمد؛ لذلك يرى أهل العلم والمحققون من أهل الحديث أن الضعيف كان عند المتقدمين قسمان؛ قسمٌ لا يُحتجُّ به وهو الشديد الضعف، وقسم يحتج به؛ لأن ضعفه يُجبر، وهو الحديث الحسن، وهو ما يقصده الإمام أحمد بلفظ الضعيف، فإنه يقصد الضعيف الذي يُحتجُّ به لا الضعيف الذي لا يُحتجُّ به.

يقول د. أحمد عمر هاشم: وكان الضعيف عندهم نوعين: ضعيف ضعفًا لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفًا يوجب تركه، وهو الواهي[2].

ونخلص مما سبق إلى القول بأن المسند أحاديثه كلها مقبولة يُحتج بها، والقول بحجية ما فيه من الأحاديث لا ينافي القول بأن فيه الضعيف، ولكن الضعيف فيه دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره، وكلاهما مما يحتج به عند العلماء[3].

الخلاصة:

- المسند كتاب عظيم تلقته الأمة بالقبول، وشهد له المحدثون قديمًا وحديثًا بأنه أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.
- اعتمد الإمام أحمد في تصنيفه للمسند على الانتقاء لا الجمع، ولو كان همه الجمع لما فاته أن يروي عن أحدٍ من الصحابة.
- تتابع العلماء خلال العصور المتتابعة على الاهتمام بالمسند شرحًا واختصارًا وتبويبًا، يدل على اهتمام العلماء به، ورفعة مكانته بين دواوين السنة المطهرة.
- لقد أجمع علماء المسلمين ـ سلفًا وخلفًا ـ على الاحتجاج بما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث بشروطها المعروفة عند أهل المصطلح.
- كان الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث لم يثبت منها في المسند غير ثلاثين ألف حديث، وهذا يعني أن الإمام أحمد انتقى مما يحفظ، وانتقاء الإمام يدل على أنه كان يتبنى منهجًا في نقد الحديث، ونقد الحديث مبنيٌّ على العلم بالرواة من ناحية السند، وفقه المتن من ناحية أخرى، وكان أحمد عالمًا بهما.
- لا وجود للأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد، ومن قال بالوضع حكمه قائمٌ على الوهم أكثر

---

١. الحديث والمحدثون، د. محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٣٧٣، ٣٧٤.

٢. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص١٣٤.

٣. الحديث والمحدثون، د. محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٣٧٥.

منه على التحقيق العلمي للأحاديث.

- أحاديث المسند كلها مقبولة يُحتجُّ بها؛ فالضعيف فيها دائرٌ بين الحسن لذاته والحسن لغيره، وكلاهما مما يُحتج به عند العلماء.

الشبهة الثالثة

التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري(*)

مضمون الشبهة:

يشكك بعض المغرضين في صحة نسبة "الجامع الصحيح" إلى البخاري، ويستدلون على ذلك بما يصفونه بالاضطراب في الترتيب الذي اعتمده المؤلف لأبوابه، ذلك أن بعض أبوابه تتضمن أحاديث كثيرة، وبعضها فيه حديث واحد، وبعضها يُذكر فيه آية من القرآن، وبعضها لا يذكر فيه شيئًا ألبتة؛ وما ذلك إلا لأن البخاري مات قبل أن يضع كتابه في صيغته النهائية؛ مما أدَّى ببعض ناسخي الكتاب إلى ضمِّ بعض الأبواب، وإضافة تراجم إلى أحاديث غير مترجم لها، وهذا يعني أن "الجامع الصحيح" في شكله النهائي أنجزه أتباع البخاري وتلاميذه، لا البخاري نفسه. هادفين من وراء ذلك إلى التشويش على المسلمين بالقدح في نسبة أصح ديوان من دواوين السنة إلى صاحبه.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لا ينكر أي منصف أن يكون البخاري هو مؤلف "الجامع الصحيح" لثبوت ذلك عقلًا ونقلًا؛ إذ إنه بعد تنقيحه وتهذيبه عرضه على ثلاثة من كبار علماء الحديث فاستحسنوه، وقد حدَّث به كثيرًا من تلامذته فنقلوه عنه، كما كتبه في صيغته التي وصلت إلينا.

٢) إن طريقة تصنيف كتاب "الجامع الصحيح" تشير إلى أنه من تأليف الإمام البخاري؛ فقد حرص البخاري على أن يخرج كتابه بهذا الترتيب والتبويب؛ حيث راعى فيه الدقة والتحري والتشدد في قبول الأحاديث، وأن يشتمل على الصحيح لا على غيره.

٣) إن ما استدلَّ به مثيرو الشبهة لم يقع من الإمام البخاري سهوًا، وإنما كان لفقه خاص به؛ لأن مقصوده ليس مقتصرًا على سرد الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من خلال فقهه في تراجمه التي أعيت فحول العلماء.

التفصيل:

أولا. إثبات نسبة "الجامع الصحيح" للبخاري عقلا ونقلا:

من الواضح الجلي لكل ذي عقل أن البخاري هو مؤلف كتاب "الجامع الصحيح" ولا يكاد ينكر ذلك الأمر إلا جاهل بعلم السنة ورجالاتها، كما أن البخاري رحمه الله نقَّح كتابه وهذَّبه غاية التهذيب قبل موته، ولم يمت إلا بعد أن تركه بصورته التي وصلت إلينا.

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م.

ويؤكد ذلك الأمر ما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي مؤكدًا تأليف البخاري للجامع الصحيح: "لما ألَّف البخاري كتاب "الصحيح" عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها للبخاري وهي صحيحة"[1].

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن البخاري رحمه الله لما أتمَّ كتابه العظيم عرضه على هؤلاء الأعلام، ولم ينكر ذلك أحد، ومعنى نفي الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثًا حديثًا قبل أن يشهدوا له بالصحة، ويالها من شهادة نطق بها أئمة الحديث في عصره.

وقد أكد البخاري نفسه أنه قد أتمَّ صحيحه قبل موته، ولم يتركه إلا بعد أن هذَّبه ونقَّحه، فقال رحمه الله: "صنَّفت جميع كُتبي ثلاث مرات"[2]، وصنَّف الشيء؛ أي: ميَّز بعضه عن بعض، فالبخاري نقَّح كتابه وهذَّبه وراجعه ثلاث مرات، فكيف نقول إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته؟!

فإذا أراد المشتبهون نفي أن يكون الكتاب من تأليفه رحمه الله فلينفوا ما حكاه التاريخ على مر الزمن عن البخاري وكتابه "الصحيح"، واشتهار ذلك على جميع المستويات والطوائف يؤكده الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" إذ يقول: وأما جامع البخاري الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: وهو أعلى في وقتنا هذا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة كانوا يفرحون بعلو سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته[3].

وقال الحافظ ابن كثير: "وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام"[4].

وعليه فإن الإمام البخاري رحمه الله هو أشهر الأئمة الأعلام من أصحاب الموسوعات الحديثية، وقد كان كتابه "الجامع" أحد الأنهار الكبرى التي صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين[5].

ومن الأدلة الواضحة المؤكدة على أن البخاري هو مؤلف الصحيح، هذه الشروح الكثيرة والضخمة التي ملأت المكتبة الإسلامية شارحة لكتاب "البخاري"، موضحة منهجه في تأليف ذلك الكتاب، وشروطه في قبول أحاديثه أو ردِّها، يعلم هذا القاصي والداني، المتعلم والأُمِّي، المثقف والجاهل، الجميع يعرف ذلك، ولا ينكر هذا إلا متعنِّت يريد أن يسلب الحق أهله.

قال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القومسي، سمعت محمد بن حَمدويه، سمعت محمد بن إسماعيل

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص٥١٤.
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٣).
٣. الإمام القسطلاني وصحيح البخاري، عبد الرحيم عطية، ص١١٤، نقلًا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٧٧.
٤. البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٦/ ٨٢).
٥. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٦١ بتصرف.

ـ أي البخاري ـ يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح[1].

وقال ابن عدي: سمعت البخاري يقول: صنَّفت "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[2].

وقد اشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بصحيحه كثيرًا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله حتى وصل إلينا كما تركه هو، يقول أبو إسحاق المستملي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: "سمع كتاب "الصحيح" لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري"[3].

ويقول د. أبو شهبة: "وليس أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية الصحة من قوله: "جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث"، وقد استفاض واشتُهر أن البخاري رحمه الله لم يمت إلا بعد أن حدَّث بصحيحه الكثيرين من تلاميذه، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله الذي بالغ في التحري في جمع أحاديثه، حتى وصل إلينا كما تركه"[4].

ومن ثم، فالقول بأن أحدًا من النساخ أو التلاميذ تصرَّف في صحيح البخاري بعد موت صاحبه أي تصرفٍ، هو قول ممتنع عقلًا؛ إذ ليس من الممكن أن يُسمِعَ الإمامُ البخاري صحيحه الجامع لآلاف التلاميذ بعد أن عرضه على أئمة الحديث، وقضى في تصنيفه ستة عشر عامًا دون أن يستقر على صورته النهائية، وإذا لم يستقر على الانتهاء من الصيغة النهائية لكتاب وقف نفسه على تأليفه ستة عشر عامًا، فمتى كان سيستقر إذًا؟

وإذا كان الإمام البخاري قد عرض كتابه على مشايخه، وأقروه عليه، فهل عرضه عليهم بعد ستة عشر عامًا قضاها في تأليفه دون أن يكون قد انتهى منه؟ وعلام أقرَّه شيوخه إذن، هل على ما صنفه أم على ما سيصنفه؟!

وإذا كان الإمام البخاري قد حدَّث آلاف التلاميذ بكتابه الصحيح مبوبًا ومرتبًا حسب ما صنَّفه، وكان من هؤلاء المحدِّثين طائفة من صفوة تلاميذه، فكيف تدَّخل النُساخ دون أن ينكر عليهم التلاميذ ذلك؟ وإذا انفرد أحد التلاميذ بتبويب وترتيب وتقديم وتأخير لصحيح البخاري لم يقم به الإمام، فكيف يقره باقي التلاميذ على ذلك؟! وإذا تواطأ تلاميذ الإمام على التدخل في كتابه، وقد رواه آلاف مؤلفة، فكيف أقرَّهم جمهور المحدِّثين على ذلك؟! وإذا كان هذا القول لم يقل به أحدٌ من قبل، فما هو المسوِّغ لقبوله، والقول به مع قيام الدليل بنقيضه؟!

ومن ثم، فإن هذا يثبت أن ما قام به بعض النسَّاخ من ضمٍّ بعض أبواب صحيح البخاري، وإضافة تراجم إلى أحاديث غير مترجم لها ـ لم يؤثر بحالٍ على "الجامع الصحيح" بصورته الحالية، وذلك لأن ما قام به هؤلاء النساخ لم يلق قبولًا لدى العلماء وجماهير النساخ الآخرين الذين أبقوا على ما فعله البخاري؛

1. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٦١).
2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٤، ٤٠٥).
3. المرجع السابق، (١٢/ ٤٦٩).
4. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٥٥.

حتى وصل إلينا صحيحه كما هو، وليس أدل على هذا من تضمُّن الجامع الصحيح في صورته الحالية أحاديث ليست لها ترجمة، وترجمة ليس فيها أحاديث، فلو كان لما فعله هؤلاء النساخ أثر، لظهر جليًّا في صحيح البخاري بصورته الحالية؟!(1).

ثانيًا. طريقة تصنيف الكتاب "الجامع" تشير إلى أنه من تأليف البخاري:

لقد كان الغرض الأساسي من تصنيف البخاري "الجامع الصحيح" أمرين:

الأول: انتخاب جملة من الأحاديث التي أجمع عليها المحدثون في فروع الإسلام المختلفة، حتى تكون نبعًا صافيًا للسنة النبوية، يستقي منه الناس في سائر الأعصار والأمصار، ومن ثم، تحرَّى أشد التحري، واحتاط باختيار أعلى الرواة في الحفظ والعدالة، وتأكد من شدة اتصال سلسلة الإسناد في كل حديث.

الآخر: هو استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية، ولهذا الغرض قسَّم الكتاب إلى كتب، وقسَّم كل كتاب إلى أبواب، وترجم للأحاديث تراجم، ولم يكتف بترجمة واحدة لكل حديث، بل يذكر أحيانًا للحديث الواحد عدة تراجم، إما بتقطيعه، والترجمة لكل معنى يتضمَّنه الحديث، وإما بذكر روايات الحديث الواحد المختلفة، والترجمة لكل رواية بما يناسبها(2).

لذا كان لهذا الترتيب الذي جاء به كتاب الصحيح مناسبة ذكرها ابن حجر في "الفتح"، فقال: قال شيخ الإسلام أبو حفص عمر البلقيني: "بدأ البخاري بقوله كيف بدأ الوحي ولم يقل كتاب بدء الوحي؛ لأن بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي، قلت (أي ابن حجر): ويظهر لي أنه إنما عرَّاه من باب؛ لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أم الأبواب فلا يكون قسيمًا لها، قال (أي عمر البلقيني): وقدَّمه؛ لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عُرف الإيمان والعلوم، وكان أوله إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمان من القراءة والربوبية وخلق الإنسان، فذُكر بعد كتاب الإيمان والعلوم، وكان الإيمان أشرف العلوم، فعقَّبه بكتاب العلم، وبعد العلم يكون العمل، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة، ولا يتوصَّل إليها إلا بالطهارة، فقال: كتاب الطهارة، فذكر أنواعها وأجناسها"(3)، وهكذا بيَّن رحمه الله لماذا اختار البخاري هذه الطريقة في الترتيب، إذ لم تكن من قبيل الصدفة؛ وإنما كانت لغرض حكيم في نفسه.

وعلى أية حالٍ، فإن هذه التراجم كلها تدور حول معاملة العبد مع الخالق، وبعدها معاملة العبد مع الخلق، فقال: كتاب البيوع، وذكر تراجم بيوع الأعيان، ثم بيع دين على وجه مخصوصٍ وهو السَّلَم، وكذا البيع يقع قهريًّا، فذكر الشفعة التي هي بيع قهري(4).

وهذا يعني أن تصنيف "الجامع الصحيح" كان شغل البخاري الشاغل في هذه المدة (في ست عشرة

1. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٠.
2. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص٨٥.
3. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٩٤.
4. المرجع السابق، ص٤٩٤ بتصرف.

سنة هي عمر تصنيف كتاب الجامع الصحيح)؛ فقد أكثر من مراجعته، والإضافة إليه والحذف منه[1].

يقول محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله (يعني البخاري) يقول: صنَّفت جميع كتبي ثلاث مرات[2].

ولم يكتف الإمام البخاري باحتياطه، واتباعه لأصح الأساليب العلمية للوصول إلى هدفه في التأليف، حتى استعان بالله عز وجل واستخار ربه تعالى قبل أن يضع كل حديث في "جامعه الصحيح"[3].

فهل بعد هذا يحق لمدعٍ أن يقول: إن "الجامع الصحيح" يتسم بشيء من الاضطراب والغرابة، أو إنه ليس من تأليف البخاري®؟!

ثالثًا. فقه البخاري في تراجم كتابه "الجامع الصحيح":

لقد سار الإمام البخاري في ترتيب أبواب كتابه الجامع الصحيح على المنهج الفقهي - كما أشرنا - وهو استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية، والذي دعاه إلى أن يترجم لأحاديث كتابه بتراجم توضح ذلك، ولكن بعض الذين أثاروا حول كتابه الشبهات لم يفطنوا إلى ذلك.

1. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص٨٧.
2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٣).
3. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٥١٣.

® في **"مكانة البخاري في معرفة علل الحديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من هذا الجزء. وفي **"شهادة العلماء للبخاري في الحديث وعلله ورواته"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء. وفي **"شرط البخاري في صحيحه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

يقول ابن جماعة: "إن الإمام البخاري ضمَّن تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب، فأوقع ذلك بعض التباس على كثير من الناس، فبعضهم مصوِّبٌ له ومتعجِّبٌ من حسن فهمه، وبعضهم نسبه إلى التقصير في فهمه وعلمه، وهؤلاء ما أنصفوه؛ لأنهم لم يعرفوه"[4].

ومن ثم، فقد ذهب هؤلاء إلى القول بأن الإمام البخاري لم يهذِّب كتابه، ولم يرتِّب أبوابه بوعيٍ، مستدلين على ذلك خطأً بأنه يقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه ألبتة.

وهاهو الحافظ ابن حجر يوضح الإشكالات التي أُثيرت حول تراجمه ومناسبة الترجمة لحديث الباب، وتوهيم من وهَّم البخاري في كثير من الأحيان، وذلك من خلال بيان فقه البخاري في تراجمه الذي اشتُهر من قول جمع من الفضلاء، فيقول: "وكثيرًا ما يُترجم بأمرٍ مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي، كقوله: "باب استياك الإمام بحضرة رعيته"؛ فإنه لما كان الاستياك قد يُظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهَّم أن إخفاءه أولى مراعاةً للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دلَّ على أنه من باب التطيُّب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد، وكثيرًا ما يترجم بلفظٍ يومئ إلى معنى حديثٍ لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحًا في الترجمة، ويورد في

4. مناسبات تراجم البخاري، بدر الدين بن جماعة، نقلًا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١٦٧ بتصرف.

الباب ما يؤدي معناه تارة بأمرٍ ظاهر وتارةً بأمر خفي، من ذلك قوله: "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يُروى عن علي ﷺ، وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث "لا يزال والٍ من قريش"... وربما اكتفى أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرًا أو آية، فكأنه يقول لم يصح في الباب على شرطي"[1]، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، حتى يتبيَّن للغافلين المشككين مدى فقه البخاري في "تراجمه التي حيَّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار[2]، والتي بذل فيها جهدًا كبيرًا، حيث قام باستخراجها من عشرات النصوص من بين آيةٍ قرآنيةٍ، وحديثٍ نبوي، وأثرٍ جيدٍ، وفريدةٍ لغويةٍ، وهو بهذا يثبت أنه ليس راوية حديثٍ فحسب، ولا رجل دراية في الأسانيد فقط، ولكنه جمع فيما جمع فهمًا جيدًا لفقه الكتاب والسنة حتى أصبح إمامًا في هذا الشأن[3].

ولقد أجاد القائل:

أعْيَا فُحُولَ العِلْمِ حَلُّ رُمُوزِ ما

أَبْدَاهُ فِي الأَبْوَابِ مِنْ أَسْرَارِ[4]

وقد ختم الحافظ ابن حجر كلامه عن تراجم البخاري، ومدى مناسبة الترجمة لحديث الباب بقوله:

"وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييضٍ، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجَدَ"[5].

وعليه، فإن القول بأنه يقع في كثير من أبواب صحيح البخاري الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله تعالى، وبعضها لا شيء فيه ألبتة، هو قول حق أُريد به باطل، وهو الزعم بأنه لم يهذِّب كتابه ولم يرتِّب أبوابه، وقد وقع ما قالوه في الجامع الصحيح للبخاري لكن ليس سهوًا من مؤلفه، وإنما لحكمة بديعة، ذكرها ابن حجر في "الفتح"، فقال: "تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يُورد فيه إلا حديثًا صحيحًا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحًا، ثم رأى ألا يخلِّيه من الفوائد الفقهية والنكت الحُكمية، فاستخرج بفقهه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة، قال الشيخ محيي الدين: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبوابٍ أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبي ﷺ" أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسنادٍ، وقد يُورده معلَّقًا،

---

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٦.

٢. انظر: المرجع السابق، ص١٥.

٣. من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٢١ بتصرف.

٤. الإمام القسطلاني وصحيح البخاري، عطية عبد الرحيم عطية، ص٩٨، نقلًا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١٠٥.

٥. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٦.

وإنما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجَّم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريبًا"[1].

وهذا يدل دلالةً واضحة على أن "الجامع الصحيح" هو صنعة وتصنيف وتبويب الإمام البخاري، وأنه عمد إلى هذا التبويب والتصنيف عمدًا؛ لأن له من وراء ذلك مبتغًى فقهيًّا.

فهل بعد هذا يحق لمدعٍ أن يقول بأن الإمام البخاري لم يضع كتابه في صورته النهائية، وإنما وضعه تلاميذه، أو الذين قاموا بنسخه؟!

وفي النهاية نستطيع القول بأن الحق الذي لا مراء فيه أن البخاري لم يمت إلا بعد أن نقَّح كتابه، وهذَّبه غاية التهذيب، ولم يتركه إلا بهذه الصورة التي وصلت إلينا، وأما وضعه أحاديث كثيرة في بعض الأبواب، وحديث واحد أو أكثر في بعضها الآخر، وعدم وضع أحاديث مطلقًا في بعض الأبواب؛ فإن ذلك عن عمدٍ منه، وهو أن يبيِّن أن الباب الذي لم يذكر فيه أحاديث لم يثبت عنده حديث بشرطه في هذا المعنى.

الخلاصة:

- مما لا شك فيه أن كتاب "الجامع الصحيح" بصورته النهائية من تأليف البخاري لا غيره، ولا ينكر هذا إلا جاهل بعلم السنة ورجالها، ومن الأدلة على ذلك أنه بعدما هذَّب كتابه ونقَّحه عرضه على الأئمة الأعلام: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة.
- لقد أكد البخاري نفسه أنه أتمَّ صحيحه قبل موته وهذَّبه أكثر من مرة فقال رحمه الله: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" فكيف نقول: إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته، وقد راجعه في التصنيف ثلاث مرات؟!
- اشتهر بين أهل العلم أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بصحيحه كثيرًا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله؛ حتى وصل إلينا كما تركه، وليس أدلُّ على تنقيحه وتهذيبه له من قوله: "جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث".
- إن الكلام عن طريقة ترتيب أبواب الكتاب وكتبه يؤكد أن الغرض الأساسي من تصنيف "الجامع الصحيح"، هو انتخاب جملة من الأحاديث التي أجمع عليها المحدثون في فروع الإسلام المختلفة، وكذلك استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية؛ لذا كان لهذا الترتيب حكمة؛ فابتدأ صحيحه بقوله: "كيف بدأ الوحي"، وعرَّاه من باب لأنه أم الأبواب، فلا يكون قسيمًا لها، كما أنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ثم ذكر الإيمان، ثم الأعمال البدنية، فابتدأ بأفضلها "الصلاة"، وهكذا لم يكن التبويب إلا لحكمة في نفسه رحمه الله.
- إن مثيري الشبهة قد غفلوا عن المقاصد الدقيقة، والفوائد الجمَّة التي ضمَّنها الإمام البخاري تراجم كتابه، فتوهَّموا وظنُّوا أنه ترك الكتاب بلا تبييض، لكنه لما كان يترجم لأبواب ولا يذكر فيها أحاديث، يريد أن يخبر أنه لم يجد لهذا الباب حديثًا على شرطه، وهذا لا يعني الاضطراب في التبويب، وإنما يعني الدقة في تحري الصحيح دون غيره، فإعداد الأحاديث في الأبواب عن قصد منه، وليس

١. المرجع السابق، ص١٠.

سهوًا كما زعموا.

الشبهة الرابعة

الطعن في "صحيح البخاري" لعدم اشتماله على الأحاديث الصحيحة كلها(*) ®

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في "صحيح البخاري"؛ لعدم استيعابه كل الأحاديث الصحيحة، مدَّعين أن ذلك يُعد منقصة لهذا الكتاب، مستدلين على ذلك بأن البخاري لم يدوِّن في صحيحه إلا أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهو كل ما صحَّ عنده من عدد الأحاديث التي كانت متداولة في عصره، وبلغت ستمائة ألف حديث. متسائلين: أكان هذا بسبب ندرة الصحيح في محفوظ البخاري؟ وهذا مما يقدح في مؤلِّفه. رامين من وراء ذلك كله إلى الطعن في السنة النبوية من خلال الطعن في أصح كتبها ورميه بالنَّقص.

وجها إبطال الشبهة:

١) لم يكن هدف الإمام البخاري من تدوين صحيحه جمع كل الأحاديث الصحيحة فيه ـ بل كان هدفه انتقاء جملة من الأحاديث الصحيحة التي أجمع عليها المحدِّثون في فروع الدين المختلفة؛ وذلك من باب تقريب السنة من الأمة، وجمعها على كتاب مختصر صحيح.

٢) لقد كان الإمام البخاري من حفَّاظ الدنيا؛ إذ كان يحفظ مائة ألف حديث صحيح أو أكثر، ولعل مؤلفاته هي خير شاهد على ذلك، فكيف يُتَّهم بنُدرة الصحيح في محفوظه؟!! ثم إن الستمائة ألف حديث المتداولة في عصره ليس عددها على حقيقته، بل شمل العدد طرق الحديث المتعددة، وآثار الصحابة والتابعين.

التفصيل:

أولا. هدف الإمام البخاري من جمع كتابه تقريب السنة من الأمة، لا جمع الأحاديث الصحيحة وحسب:

إن محاولة الانتقاص من صحيح البخاري؛ لأنه لم يستوعب كل الصحيح محاولة فاشلة تدل على سفه أحلام القائلين بها، إذ عُلم عن الإمام البخاري رحمه الله أنه لم يكن همه جمع كل الصحيح في كتابه الجامع الصحيح، بل كان يهدف إلى وضع كتاب مختصر صحيح يجمع أبواب الإسلام المختلفة، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، وليس كما يتوهَّم المدعون من أنه أودع كتابه كل حديث صحيح عنده.

ومما يدعم هذه الرؤية عند الإمام البخاري ما رواه إبراهيم بن معقل قائلًا: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب"[1].

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

® في **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء.

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٢).

ولعل الباعث على جمع الإمام البخاري لهذا الكتاب يؤكد أيضًا ما ذهبنا إليه، إذ يقول الذهبي: "وقال خلف الخيام: سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت أبا عبد الله يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب"[1].

ومن ثم، فكان الغرض والباعث على جمع الإمام البخاري رحمه الله لهذا الكتاب أن يكون مختصرًا لسنن النبي ﷺ، ولا يصح عقلًا أن يجمع المختصر كل السنة الصحيحة.

إن الإمام البخاري رحمه الله أراد أن يجمع أبواب الإسلام، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، على أن تكون هذه الأحاديث صحيحة.

فغطَّى أبواب الإسلام من عقيدة، وشريعة، وآداب، وفضائل، وتفسير... غطَّى كل ذلك بأحاديث صحيحة، وكان حريصًا على أن لا يطول الكتاب؛ لأنه لم يضعه بغرض جمع كل الأحاديث الصحيحة، وإنما وضعه لتقريب السنة من الأمة[2].

وها هو الحافظ ابن كثير يزيد الأمر تأكيدًا وتوضيحًا فيقول: "ثم إن البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها"[3].

ثم إن الإمام البخاري ألزم نفسه منهجًا في تدوين الحديث، وهو كتابة حديثين في اليوم الواحد، وكان يتوضأ ويصلي ركعتي الاستخارة قبل أن يضعهما في صحيحه المعروف، ولذلك استغرق تأليف صحيحه ست عشرة سنة، وقد حرص البخاري على تدوين الصحيح، ولكنه لم يدوِّن كل ما صح عنده، كما قال في كلمته الشهيرة: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحيح مخافة الطول"[4] ولو أنه أدخل كل الصحيح - وهو يزيد عن خمسمائة ألف حديث - لاحتاج في هذه الحالة إلى ٧١٤ سنة تقريبًا؛ إذ كان يدوِّن كل يوم حديثين اثنين، وهو محال عقلًا أن يحدث أو يعيش البخاري هذه المدة؛ إذ إن عمره لم يتجاوز الستين إلا بقليل.

ومن المعروف أيضًا أن الإمام البخاري في "الجامع الصحيح" لم يكن ساردًا لما دوَّنه من الأحاديث، بل كان تدوينه موزَّعًا على أبواب الفقه وفروعه الدقيقة، وكان يُقطِّع الحديث الواحد أجزاء، يضع كل جزء في مقامه من علم الفقه، مع عناوين لمسائل الفقه المسوق من أجلها الحديث[5].

إن العقل لا يقبل ما يقوله هؤلاء المغرضون؛ من إلزامهم للبخاري رحمه الله بما لا يلزمه، فهل يملكون

١. المرجع السابق، (١٢/ ٤٠١).
٢. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، د. ت، ص٥٢ بتصرف.
٣. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص١٨، ١٩.
٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ٩٨).
٥. الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعنى، مرجع سابق، ص٧١، ٧٢ بتصرف.

دليلًا واحدًا يقول بأن البخاري تعهّد بأن يجمع كل الصحيح في كتابه؟ هل قال البخاري ذلك؟ الإجابة هي: لا، لم يقل ذلك، ولا يملك المغرضون - أعداء السنة - دليلًا على أنه قال ذلك، وعليه فإن من مسلمات العقل أن إلزام الشخص بشيء لم يقله ظلم، وبعد عن سبيل الحق.

فلو أن طبيبًا قال بأنه سيضع كتابًا مختصرًا في أمراض البطن وطرق علاجها، ثم جاء صحافيٌّ فكتب مقالةً علق فيها على الكتاب وانتقده بأنه لم يستوعب جميع التفاصيل في كل مرض، ولم ينقل كل طرق العلاج، متجاهلًا أن الطبيب قال بأنه سيضع كتابًا مختصرًا ولم يقل مفصّلًا، فلو أن كاتبًا فعل ذلك وجرى على هذا الأسلوب في نقده؛ لرماه الناس بسفاهة العقل وتفاهة الفكر.

إن الإمام البخاري لم يُلزم نفسه بجمع كل الصحيح في كتابه، وإنما وضع كتابًا مختصرًا ولم يضع كتابًا مفصّلًا؛ وعليه فإن أيَّ نقدٍ مداره على إلزام البخاري بما لم يلزم به نفسه قولٌ ساقط لا يقول به عاقل.

وبهذا يتأكد ما ذهبنا إليه وتُدحض هذه الشبهة من أساسها؛ لما تأكد أنه من المحال أن يُطالب البخاري بتدوين جميع الصحيح في كتابه؛ لتنافي ذلك مع العقل، فكتاب البخاري ملخص للسنة النبوية الصحيحة كما أشرنا.

ثانيًا. قوة حفظ الإمام البخاري وسعة علمه:

إن العجب ليتملكنا من هذه التهمة التي تُلصق بالإمام البخاري وصحيحه، فبعدما تبيّن أنه رحمه الله لم يكن يحتاج أن يُدوِّن في كتابه "الجامع الصحيح" من الأحاديث الصحيحة أكثر مما دوّن، ذهبوا إلى القول بأن هذا كان بسبب قلة حفظ البخاري، والقدح في المؤلِّف قدحٌ في المؤلَّف، وهذا أيضًا مردود، واستدلالهم يدل على جهلهم الفاضح بهذا الإمام العظيم الذي يُعدُّ بلا مبالغة من حفَّاظ الدنيا.

"قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم: قلت لأبي عبد الله: تحفظ جميع ما أدخلت في المصنَّف؟ فقال: لا يخفى عليَّ جميع ما فيه"[1].

"قال محمد بن حمدوَيْه: سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

قال ورّاقه: سمعته يقول ما نمت البارحة؛ حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث، فإذا نحو مائتي ألف حديث، وقال أيضًا لو قيل لي تمنَّ لما قمتُ حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة"[2].

ومما يؤكد ما سبق قول محمد بن أبي حاتم الورّاق: "سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلايكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: إنكما أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٣).
٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٥١٢.

قلب، حتى جعلنا نُحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا، وأضيِّع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد"[1].

ولا عجب في ذلك؛ لأنه رحمه الله طلب العلم فحصَّله، وبلغ فيه مبلغًا عظيمًا، ومما يدل على ذلك قول جعفر بن محمد القطان إمام كرمينية: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[2].

كما ألَّف الإمام البخاري كتبًا كثيرة، وما الجامع الصحيح إلا أحد هذه الكتب، وهذه الكتب قد حوت أحاديث صحيحة، وليست من أحاديث الجامع الصحيح.

فمن كتب الإمام البخاري الكثيرة:

- المسند الكبير.
- التاريخ الكبير.
- التفسير الكبير.
- التاريخ الأوسط.
- خلق أفعال العباد.
- الأشربة.
- الجامع الكبير.
- العلل.
- بر الوالدين.
- الكنى.
- الضعفاء.
- المبسوط.
- القراءة خلف الإمام.
- الفوائد.
- رفع اليدين في الصلاة.
- الهبة، وفيه ٥٠٠ حديث.
- الأدب المفرد، وفيه ١٣٢٢ حديثًا.
- التاريخ الصغير، والأحاديث في تواريخه كثيرة ومسندة.

ومن المحال أن يكون البخاري قد ألَّف هذه الكتب وغيرها بأحاديث موضوعة؟! إذ إنه رحمه الله ألفها للعمل بأحاديث ثابتة عالية السند[3].

ومما يؤكد سعة حفظه أنه صنَّف كتاب "الاعتصام" في ليلة.

"قال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في مصنفاتي من الحديث، فإذا نحو مائتي ألف حديث مسندة"[4].

وبناءً على هذا نستطيع القول بأنه لا سبيل إلى اتهام الإمام البخاري بندرة الصحيح في محفوظه، أو الطعن في مؤلَّفه؛ لما ثبت من أنه الحافظ المدقِّق، شيخ الإسلام في الحديث، وأن "صحيح البخاري" هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

فإن قيل إن الأحاديث المتداولة في عصر الإمام البخاري قد بلغت أكثر من ستمائة ألف حديث، فأين هذه الأحاديث من محفوظ الإمام البخاري؟ قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أولهما: أن الأحاديث التي تداولها الناس في عصر البخاري كانت كثيرة جدًّا، بلغت ستمائة ألف أو أكثر، ولكن ما حقيقة هذه الكثرة الهائلة؟

لو تأملنا لوجدنا أن هذه الأعداد الهائلة تشمل المنقول عن رسول الله ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين، كما تشمل طرق الحديث الواحد، فقد يروي المحدِّث

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٨).

٢. المرجع السابق، (١٢/ ٤٠٧).

٣. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٥٠، ٥١ بتصرف.

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤١٢).

الحديثَ الواحد من عشرين وجهًا، فيعدَّها عشرين حديثًا، وهي ليست في الأصل إلا حديثًا واحدًا.

وبهذا إذا جمعت أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته إلى أقوال الصحابة والتابعين، وجمعت طرق كل حديث منسوب إليه ﷺ و إلى الصحابة والتابعين، لا يُستغرب أبدًا أن يبلغ ذلك كله مئات الألوف بهذا المعنى.

والآخر: أننا لا نقول بصحة الستمائة ألف حديث المنتشرة في عصر الإمام البخاري كلها، ولكن الذي نرفضه أن نقول بعدم صحة ما تركه الإمام البخاري كله، ولم يخرجه في جامعه الصحيح؛ إذ إنه قد قال في غير موضع رُوي: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقال أيضًا: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب[1].

وهذا هو الذي يظهر من صنيع الإمام البخاري في تصانيفه، وهو الصواب الذي ينبغي أن يُقال في تدوين الإمام البخاري لصحيحه، لا ما يقوله منكرو السنة النبوية والطاعنون على الأئمة والرواة.

ومن هذا كله يتبيَّن لنا سعة حفظ الإمام البخاري وإلمامه بالأحاديث النبوية ـ صحيحها وضعيفها ـ وأن عدم ذكره لكل الصحيح في كتابه "الجامع الصحيح" ليس دليلًا على قلة محفوظه منها؛ وإنما كان ذلك منه مخافة التطويل، وحتى يسهل حمل كتابه في الأسفار، وهذا كله لا يُعَدُّ منقصة ولا مطعنًا فيه رحمه الله ولا في صحيحه الجامع.

الخلاصة:

- الانتقاص من صحيح البخاري لمجرد أنه لم يستوعب كل الصحيح لا يصح بحال، إذ إن البخاري لم يكن يريد أن يجمع كل الصحيح من الأحاديث، بل كان هدفه تقريب السنة من الأمة بجمع المسلمين على كتاب يجمع جميع أبواب الإسلام المتعددة، ويضع تحت كل باب ما يكفيه من الأحاديث؛ فقال: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب".
- لقد التزم الإمام البخاري بمنهج فريد في تدوينه لكتابه الجامع الصحيح، وهو ألا يدخل فيه أكثر من حديثين في اليوم الواحد، ولو ألزمناه بإدخال كل الصحيح للزمه في هذه الحالة ٧١٤ سنة تقريبًا، وهو محال حدوثه عقلًا، إذ إن عمر الإمام البخاري لم يتجاوز الستين إلا بقليل، فكان من المحال عقلًا أن يُطالب البخاري بتدوين جميع الصحيح في كتابه وفق المنهج الذي سار عليه في التدوين.
- إن محاولة القدح في "صحيح البخاري" بدعوى ندرة الصحيح في محفوظه لا تستقيم أبدًا بأي حال من الأحوال، إذ شهد أهل العلم بحفظه وسعة علمه، ثم إنه يشير إلى ذلك قائلًا: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال ورَّاقه: سمعته يقول ما نمت البارحة، حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث، وقال: لو قيل لي تمنَّ، لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.
- خير شاهد على حفظ الإمام البخاري وسعة

---

١. المرجع السابق، ص٤١٥ بتصرف.

علمه مؤلفاته الكثيرة التي حوت أحاديث كثيرة صحيحة ليست ضمن أحاديث الجامع الصحيح منها: المسند الكبير، والتفسير الكبير، والجامع الكبير، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، وغير ذلك كثير.

- لم يبلغ عدد الأحاديث في عصر الإمام البخاري ستمائة ألف حديث أو أكثر كما يدَّعون، فإنه قد يروي المحدِّث الحديث الواحد من عشرين وجهًا مختلفًا فيعد هذه الوجوه عشرين حديثًا، بالإضافة إلى موقوفات الصحابة والتابعين فإنها تدخل في جملة المعدود إلى جانب أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته.
- لا نقول بصحة كل ما انتشر من الأحاديث في عصر البخاري، ولكننا نرفض القول بضعف ما تركه البخاري من الأحاديث التي لم يروها في كتابه "الجامع الصحيح"؛ فقد صرَّح أنه ترك من الصحاح الكثير مخافة طول الكتاب، وليسهل حمله في الأسفار.

الشبهة الخامسة

الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحيح الإمام البخاري رحمه الله مستدلين على ذلك بأنه أهمل الرواية عن أهل الرأي[1]، كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن مع سعة علمهما وفقههما، كما أنه أهمل الرواية عن أئمة أهل البيت، بحجة أنه لا يروي عن أهل الأهواء، مع أنه روى عن بعض الخوارج كعمران بن حطان، وهذا يخالف ما قرَّره.

هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية المطهرة من خلال الطعن في صحيح البخاري الذي عليه إجماع الأمة.

وجوه إبطال الشبهة:

1) إن شروط الرواية في علم الحديث تقتضي كون الراوي حافظًا، ضابطًا لما يحفظ، ثقة في نقله، فليس الفقه واستنباط الأحكام شرطًا في الراوي، وهذا حال الفقهاء كالقاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

2) لقد كان الإمام البخاري كغيره من أهل السنة محبًّا لأهل البيت، ويدل على ذلك إيراده في صحيحه مناقبهم جميعًا، كمناقب علي وفاطمة والحسن والحسين وغيرهم، وليس هذا فحسب، بل إنه روى عنهم أحاديث كثيرة إذا وصل إليه السند صحيحًا كما اشترط في صحيحه، وهو بذلك لم يرو عنهم كلهم؛ وذلك لأنه لم يورد كل الأحاديث الصحيحة في جامعه الصحيح، كما أن انشغال أهل البيت بالحياة السياسية كان سببًا في قلة مروياتهم.

3) أجمع أهل الحديث والعلماء على جواز الرواية

(*) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مرجع سابق. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، مرجع سابق.

1. أهل الرأي (من الفقهاء): مَنْ يكثرون من الاعتداد بالرأي في استنباط الأحكام، ويعتمدون عليه لقلة ما صح لديهم من الحديث.

عـن بعـض المبتدعـة أصـحاب الأهـواء، كالـشيعة والخوارج إذا كان الحديث مخالفًا لأهـوائهم، وعُرفـوا بالـصدق والعدالـة والـضبط لما يحفظـون، وخاصـة الخوارج الذين اشتهروا بالصدق وعدم الكذب.

التفصيل:

أولا: سعة الفقه والعلم ليست شرطًا في الرواية:

في البداية نودُّ أن نشير إلى أن كل علم من العلوم له اختصاصاته ورجالـه، فـالراوي يختلـف عـن الفقيـه، ويختلف عن الشاعر أو الأديب، وهذا مـا نقـصده؛ إذ إن الرواية شيء، والفقه شيء آخر، وهذا يدلُّنا عـلى أن فقه الإمامين محمد بـن الحـسن والقـاضي أبي يوسـف وسعة علمهما لم يكن ذلك ملزمًا للإمام البخاري ـ على وجه الخصوص ـ أو أصحاب الصحاح والسنن ـ على وجه العموم ـ بالرواية عنهم.

فإن رواية الأخبار ونقلها وتوثيقها ـ كما هو مستقر عند أهل الـشريعة ـ لـون مـن إحقـاق الحـق وإبطـال الباطل؛ لذلك فقد وضـع علـماء الـسنة خمـسة شروط لقبول الخبر سندًا ومتنًا هي:

١. اتصال السند: أن يكون كل راوٍ من رواتـه قـد سمع ممن قبلـه، وأدَّاه لمـن بعـده، مـع المعرفـة بحـال كل راوٍ.

٢. عدالة الراوي: أن يغلب على الراوي التقوى والصلاح.

٣. ضبط الراوي: أن يضبط الراوي سماعه ضـبطًا لا يتردد فيه، ويفهمه فهمًا جيدًا لا يلتـبس عليـه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه، ويضبط كذلك الكتاب الذي تحمَّل الحديث فيه.

٤. السلامة من الشذوذ: هي مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه حفظًا وعددًا.

٥. السلامة من العلة القادحة الخفية[١].

وهذا إن دلَّ فإنما يدل عـلى أن لكـل علـم شروطًـا وقواعد، ولكل فن مقاييس وضوابط، ولكل أهل فـن مراتب ودرجات، فكـما أن للـسنة وروايتهـا شروطًـا وقواعد، فكذلك للاجتهاد والمجتهد شروط معلومـة، وللمجتهدين مراتب موسومة، فعلى سـبيل المثـال قـد قيـل: "أجمـع المتقـدمون مـن العلـماء وأهـل الـصنعة المختصة بالنظر في قضايا الدين عامـة، وقـضايا الفقـه والتشريع خاصة على أن الحد الأدنى الذي ينبغـي لمـن يعالج قـضايا الاجتهـاد في الـشريعة الإسـلامية، هـو حفظ آيات الآحكام والعلم بما جاء فيها مـن التفـسير المعتبر لدى الأئمة المختصين في هذا الشأن، وعلـم مـا اشتهر فيها من أسباب النزول، والعلم بما تقرر فيها من النسخ أوالأحكام، كما يُشترط أيضًا الحفـظ أو المعرفـة التامة بأحاديث الأحكام والعلم بما جـاء فيهـا... ومـا كان عليه العمل حتى وفاة النبـي ﷺ... إلى آخـر هـذه الشروط"[٢].

ولعلنا لو نظرنا إلى الفرق بين شروط الرواية وبـين شروط الاجتهـاد والاسـتنباط، نجـد أنـه لا يلـزم أن يكون الفقيه راويًا للأخبار والسنن، وهذا المعنى نجده

١. انظر: التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبدالله شعبان، دار الـسلام، القـاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٩١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٣٨٢.

٢. الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الخوَّاص الـشيخ العقـاد، دار الجيـل، بـيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٧٢ بتصرف.

غضًّا طريًّا فيما جاءنا عن رسول الله ﷺ من حديث زيد بن ثابت أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربَّ حامل فقه ليس بفقيه"[1].

ففي هذا الحديث كون حامل الفقه (رواي الحديث) لا يشترط فيه أن يكون فقيهًا عالمًا باستنباط المعاني التي يحتوي عليها النص الذي ينقله، وإنما يُكتفى فيه بالحفظ له على وجهه وتبليغه كما سمعه.

وهذه المفارقة بين التخصص في النقل دون الاستنباط، وبين التخصص في الاستنباط والفقه دون الانشغال بنقل الروايات، قد أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية في لمحة ذكية منه رحمه الله قال: وهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حَبْرُ هذه الأمة، وترجمان القرآن، رغم أن مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحو عشرين حديثًا يقول فيه سمعت ورأيت، إلا أنه بُورك له في سماعه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علمًا وفقهًا. قال محمد بن حزم: فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه للقرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمع ما سمعوا، وحفظ من القرآن ما حفظوا، ولكن أرضه كانت من أخصب الأراضي، وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص، فأنبتت من كل زوج كريم.

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟

وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق؛ يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسًا، فكانت همته إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقُّه والاستنباط وتفجير النصوص، وشقِّ الأنهار منها واستخراج كنوزها، وهكذا كان ورثتهم من بعدهم[2].

وفي كلامه رحمه الله إشارة إلى حديث رسول الله الذي عند الشيخين وغيرهما من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها نقيَّة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخري إنما هي قِيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، فذلك مَثَلُ مَنْ فَقِه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعَلِم وعلَّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يَقْبل هُدى الله الذي أُرسلتُ به"[3].

ومن ثم، فمن الناس العالم العامل المعلِّم الذي هو بمنزلة الأرض الطيبة التي شربت، فأنبتت فهو مثال حي للعالم المجتهد المستنبط، وهناك الراوي الناقل الجامع للرواية، الذي ينتفع الناس بروايته.

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: العلم، باب: في الحث على تبليغ السماع، (٧/ ٣٤٧، ٣٤٨)، رقم (٢٧٩٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٦٥٦).

٢. مجموع الفتاوي، ابن تيمية، مرجع سابق، (٤/ ٩٣، ٩٤) بتصرف.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: فضل من علِم وعلَّم، (١/ ٢١١)، رقم (٧٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم، (٨/ ٣٤١٩)، رقم (٥٨٤٣).

قال ابن حجر العسقلاني: "وإنما جمع في المثل ـ يقصد رسول الله ﷺ ـ بين الطائفتين الأوليين المحمودتين؛ لاشتراكهما في الانتفاع بهما"[1].

وإذا سلَّمنا بما سبق، فكيف نُلزم رجلًا كالإمام البخاري بالرواية عن فقيهين جليلين خاصة وهما من أهل الرأي الذين اشتُهر عنهم كثرة الاستنباط، وقلة الاهتمام بالرواية، ونقل الأخبار عن هذا الأمر الذي نجده واضحًا جليًّا في كتب التراجم عن هذين الرجلين الجليلين، فلو نظرنا إلى قول الإمام الذهبي عن محمد بن الحسن: محمد بن الحسن الشيباني، أحد الفقهاء، ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه[2] والملاحظة أن وصف الذهبي للإمام محمد بن الحسن يعتبر في قمة النزاهة العلمية، فكلامه عنه جاء في وجهين؛ الأول: عن حفظ الإمام وهو ما يخص نقل الرواية، فقال فيه: ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، ثم أردف هذا الوصف ليبيِّن الجهة الثانية وهي: قدره في العلم والفقه، فقال: وكان من بحور العلم والفقه. وفي ذلك دلالة على انشغال الإمام محمد بن الحسن عن الرواية، ونقل الأخبار بالفقه والاستنباط.

أما أبو يوسف صاحب أبي حنيفة؛ فقد قال فيه الإمام الذهبي في السير: العلامة المحدِّث قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم.

وقال عنه أيضًا: قال إبراهيم بن أبي داود البرلسي: سمعت ابن معين يقول، ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف.

وروى عباس عن ابن معين قال: أبو يوسف صاحب حديث، صاحب سنة... وقال أحمد: كان أبو يوسف منصفًا في الحديث، وقال النسائي في طبقات الحنفية: وأبو يوسف ثقة، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه[3].

ومن ثم، فكل هذا يدل على أن الرجل كان ذا فضل وسعة علم، وهذا الثناء جاء على ألسنة المحدثين والنقاد أنفسهم، لكن شهرته في الفقه تزيد بكثير عن شهرته في الحديث، ولعل هذا ما جعل البخاري يترك الرواية عنه، ليس تقليلًا من مكانته؛ وإنما لأن البخاري يبحث عن الرواية عند أكثر الرواة علوًّا في السند.

ومن هنا نخلص إلى أن عدم وجود مرويات لأصحاب الرأي كأبي يوسف ومحمد بن الحسن في صحيح البخاري ليس من قبيل معاداة الإمام البخاري لأهل الرأي، أو من قبيل العداء الشخصي، وإنما كان هذا سببه انشغال أهل الرأي عمومًا بالفقه واستنباط المعاني منه، وقلة اعتنائهم بالرواية، ونقل الأخبار وتوثيقها في الوقت الذي وضع فيه الإمام البخاري شروطًا هي الأقوى في قبول الرواية، كالشروط التي اشترطها في عدالة الراوي وشهرته بالرواية ـ وانتفاء

1. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (1/ 212).
2. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (3/ 513) بتصرف.
3. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (8/ 535: 537).

الجهالة عنه - ومعاصرته وسماعه ممن روى عنه، في الوقت الذي لم يلزم البخاري نفسه فيه بالرواية عن راوٍ بعينه، وإنما ألزم نفسه بما اشترطه على نفسه فيمن يخرِّج لهم في صحيحه®.

ثانيًا. حُبُّ البخاري لأهل البيت وذكره لمناقبهم، وروايته عنهم في صحيحه:

إن الزعم أن الإمام البخاري رحمه الله أهمل الرواية عن أهل بيت رسول الله ﷺ مغالطة كبيرة للواقع، وتعصُّب مذموم يفضي إلى الاتهامات الباطلة، فليس ثمة أحد يحب أهل بيت رسول الله ﷺ كحب أهل الحديث لهم.

ولـمَّا كان أهل الحديث دائمًا يطلبون العلوَّ للقرب من رسول الله ﷺ كان القول بأنهم يؤذونه في أهل بيته و عشيرته ضربًا من المغالطة والكذب.

فلو دقَّقنا النظر وجدنا أن الإمام البخاري رحمه الله عقد أبوابًا - في كتاب المناقب - لذكر مناقب أهل البيت وقرابة رسول الله ﷺ.

وفيما يلي نذكر على سبيل المثال بعض هذه الأبواب، مع إيراد حديث من الأحاديث التي أوردها الإمام البخاري تحت هذه الأبواب؛ لنبيِّن كيف كانت منزلة أهل البيت عند المسلمين عامة وعند أهل الحديث خاصة، لا سيما الإمام البخاري:

١. باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه:

ذكر فيه الإمام البخاري تسعة أحاديث: سبعة منها مسندة، واثنان من المعلَّقات؛ تتحدث هذه الأحاديث عن فضله رضي الله عنه وسابقته في الإسلام، ونذكر منها مثالًا حديث رقم(٣٧٠٦) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي ﷺ لعلي: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"[١]؟

يقول ابن حجر: قال أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: "لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجِيَاد أكثر مما جاء في عليٍّ، وكأن السبب في ذلك أنه تأخر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سببًا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة، ردًّا على من خالفه"[٢].

٢. باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه، وأورد فيه ثلاثة أحاديث، نذكر منها:

روى عن الشعبي: "أن ابن عمر كان إذا سلَّم على ابن جعفر قال: السلام عليك يا ابن ذي الجناحين، قال أبو عبد الله: الجناحان كل ناحيتين"[٣].

® في **"معايير قبول الراوي"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة العشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة). وفي **"قبول رواية المنفرد ما دام ثقة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب، (٧/ ٨٨)، رقم (٣٧٠٦).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٨٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب جعفر بن أبي طالب، (٧/ ٩٤)، رقم (٣٧٠٩).

٣. باب ذكر مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة رضي الله عنها ذكر فيه سبعة أحاديث؛ بيَّن من خلالها منزلة فاطمة من رسول الله ﷺ وكيف أنها سيدة نساء أهل الجنة.

فقال: حدثنا أبو الوليد، حدثنا ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن المِسْور بن مخرمة أن رسول الله ﷺ قال: "فاطمة بَضْعَةٌ مِنِّي، فمن أغضبها أغضبني"(١).

٤. باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما وذكر فيه البخاري تسعة أحاديث نذكر منها قوله:

حدثنا مُسدَّد، حدثنا المعتمر، قال: سمعت أبي قال: حدثنا أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: "أنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم إني أُحِبُّهما فأحِبَّهما، أو كما قال"(٢).

وقال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة عن محمد بن أبي يعقوب سمعت ابن أبي نعيم سمعت عبد الله بن عمر وسأله عن المُحْرِم ـ قال شعبة أحسبه يقتل الذباب ـ فقال: أهل العراق يسألون عن الذباب، وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله ﷺ، وقال النبي ﷺ: "هما ريحانتاي من الدنيا"(٣).

ومما سبق من إيراد الإمام البخاري رحمه الله لهذه الفضائل في حق هؤلاء الأفاضل، تبيَّن قطعًا ما هو قدر أهل بيت رسول الله ﷺ عند أهل الحديث عامة، وعند الإمام البخاري خاصة، إيمانًا بأن الاعتراف بالفضل، وذكر الفضائل والمآثر نوع من البرِّ والمحبة التي يكنُّها أهل الحديث عامة لرسول الله ﷺ وأهل بيته.

وسيتبيَّن لنا كما سيأتي كيف أن هذا الحب قد ترجمه الإمام البخاري ترجمة عملية بالرواية لأهل البيت، بل ولمن شايعهم من أهل العدالة والضبط.

- **مرويات أهل البيت في صحيح البخاري:**

إن مما يؤكد حُبَّ الإمام البخاري لأهل البيت أنه من أهل السنة، وأهل السنة جميعًا يرون أن حب آل البيت واجب على كل مسلم؛ وذلك لأنهم أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ، ولا ينكر ذلك إلا جاحد لشيء معلوم من الدين بالضرورة؛ لورود كثير من الأحاديث في فضلهم، فعن جابر بن عبد الله قال: "رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: "يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعِتْرتي أهل بيتي"(٤).

فالمراد من الحديث في قول رسول الله ﷺ: "عِترتي" أكثر مما يريده الشيعة، ولا يردُّه أهل السنة، بل هم مستمسكون به، ألا وهو أن العِتْرة فيه هم أهل بيت

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ، (٧/ ٩٧)، رقم (٣٧١٤).
٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، (٧/ ١١٩)، رقم (٣٧٤٧).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، (٧/ ١١٩)، رقم (٣٧٥٣).
٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ، (١٠/ ١٩٥، ١٩٦) رقم (٤٠٣٨)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٧٨٦).

النبي ﷺ، وقد جاء ذلك صريحًا في بعض طرقه كحديث الترجمة: "وعترتي أهل بيتي"، وأهل بيته في الأصل هم نساؤه بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ (الأحزاب)، فالآيات الكريمة تتحدث عن نساء النبي ﷺ"[1].

وفي هذا دلالة على أن أهل البيت المقصود بهم زوجاته وعلي وأهله وأعمامه وأولادهم، وهذا هو المفهوم الشامل لأهل بيته ﷺ، وهذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة، والإمام البخاري أحدهم، ثم إن المتصفِّح لصحيح البخاري يجد مرويات كثيرة لأهل البيت، فعلى سبيل المثال نجد البخاري قد روى عن سيدنا علي رضي الله عنه تسعة وعشرين حديثًا في صحيحه، وروى عن العباس خمسة أحاديث، وروى عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب حديثين، وروى عن عبد الله بن عباس مائتي حديث وسبعة عشر حديثًا، وعن السيدة فاطمة الزهراء حديثًا واحدًا[2]، فهل بعد هذا يُتَّهم بأنه لم يرو عن أهل البيت؟!

وفيما يلي نذكر بعض الروايات التي جاءت من طريق أهل البيت في صحيح البخاري من خلال سلسلة الرواة، سواء كانوا من الصحابة الذين عاصروا النبي ﷺ من أهل البيت، أو من ذريتهم من أهل بيت عليٍّ رضي الله عنه.

١. حياة الألباني، محمد إبراهيم الشيباني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (١/ ٣٣١، ٣٣٢) بتصرف.

٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٩٩: ٥٠١ بتصرف.

١. باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال:

قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا مُسدَّد، قال حدثنا عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال: "كنت رجلًا مذَّاءً[3]، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ، فسأله، فقال: فيه الوضوء"[4] فهذا حديث من طريق محمد بن الحنفية عن عليٍّ كرَّم الله وجهه.

٢. باب بيع الحطب والكلأ:

قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام أن ابن جُريج أخبرهم قال: أخبرني ابن شهاب عن عليِّ بن حسين بن عليٍّ عن أبيه حسين بن عليٍّ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "أصبت شارفًا مع رسول الله ﷺ في مغنم يوم بدر..."[5]. فهذا إسناد من البيت العلوي من طريق ابن شهاب عن علي بن حسين بن عليٍّ عن أبيه حسين بن عليٍّ عن أبيه عليٍّ رضي الله عنه.

٣. باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها.

قال الإمام البخاري: حدثني صدقة أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة"[6].

٣. المذَّاء: كثير المذي، والمذي: ماء أبيض دقيق يخرج من فرج الرجل أو المرأة عند شهوة أو غير شهوة دون تدفق.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من استحيا فأمر غيره بالسؤال، (١/ ٢٧٧)، رقم (١٣٢).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المساقاة، باب: بيع الحطب والكلأ، (٥/ ٥٧)، رقم (٢٣٧٥).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها، (٧/ ١٦٥)، رقم (٣٨١٥).

وهذان إسنادان فيهما عبد الله بن جعفر عن عليٍّ ﷺ.

٤. باب الدليل على أن الخُمس لنوائب رسول الله ﷺ والمساكين.

قال الإمام البخاري: "حدثنا بَدَل بن المُحَبَّر أخبرنا شعبة، أخبرني الحكم قال: سمعت ابن أبي ليلى أخبرنا عليٌّ أن فاطمة رضي الله عنها اشتكت ما تلقى من الرَّحَى مما تطحن..."[١].

٥. باب القثّاء بالرُّطب:

قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: "رأيت النبي ﷺ يأكل الرُّطب بالقثَّاء"[٢].

ومن خلال هذه الأمثلة نستطيع أن نجزم بأن القول بتجافي البخاري الرواية عن أهل البيت زعم غير صحيح تشهد بخطئه هذه الروايات وغيرها، وقد تأكّد بها لا يدع مجالًا للشك أن الإمام البخاري كان يروي عن الثقات والعدول من أهل البيت الذين اشتهروا بالرواية ونقل الأخبار.

وبالإضافة إلى ماسبق، فقد يقال إن اللوم على البخاري ليس لأنه لم يرو لأهل البيت، وإنما اللوم عليه لأنه أهمل كثيرًا من أئمتهم، والجواب عن هذا أنه لا يلزم الإمام البخاري أن يستغرق كل أهل البيت بالرواية، فهو يتتبع الإسناد الذي على شرطه، ولا يتتبع رجلًا معينًا ليروي عنه، أضف إلى ذلك أنه لم يستغرق كل الرواة الذين تصح عنهم الرواية؛ لأنه لم يستغرق كل الأحاديث الصحيحة في كتابه، كما هو معلوم.

ومع تسليمنا بعدالة أئمة أهل البيت وصلاحهم وعبادتهم، فإن هذا لا يلزم منه أن يكونوا كلهم أصحاب رواية ونقل؛ وذلك لسببين:

الأول: أن التقوى والصلاح ليسا هما الشرط الوحيد لقبول الرواية، وهذا متواتر عن أئمة هذا الفن، قال الخطيب البغدادي: "...عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: إن مِنْ إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها".

وقال يحيى بن سعيد القطان: "أأتمن الرجل على مائة ألف، ولا أأتمنه على حديث".

"... وعن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمونون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال ليس من أهله، وقال ذؤيب بن عمامة: قال سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يُؤخذ عنهم، ويَقْدَم ابن شهاب وهو دونهم في السن، فيزدحم الناس عليه، وقال مالك بن أنس: لا يُؤخذ العلم من أربعة، وذكر منهم: "... ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يحدِّث"[٣].

فلا شك أن الناس منهم الصالح والطالح مع تسليمنا بأن أهل البيت كانوا كلهم من أهل الصلاح،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فرض الخمس، باب: الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله والمساكين، (٦/ ٢٤٨)، رقم (٣١١٣).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: الرطب بالقثاء، (٩/ ٤٧٥)، رقم (٥٤٤٠).

٣. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم مصطفى آل بحبح، مكتبة ابن عباس، مصر، ٢٠٠٢م، (١/ ٤٦٧: ٤٧٢) بتصرف.

ولكن لا يلزم من ذلك أن يكونوا كلهم أهل رواية، والدليل ما قدمناه من أقوال أهل صناعة الحديث من أن الصلاح والورع وحده لا يكفي في جواز الرواية عن الناس.

الأمر الثاني: وهو ما شهد به التاريخ وأثبتته الأحداث من أن أهل البيت كثيرًا ما شُغلوا بالخلافات السياسية مع بني أمية، وذلك في الفتنة التي وقعت بين علي ﷺ ومعاوية ﷺ والتي انتهت بمقتل علي ﷺ في سنة ٤٠ هـ، ثم نشب الخلاف ثانية بعد رفض الحسين بن علي رضي الله عنهما المبايعة ليزيد بن معاوية، وانتهي الأمر بمقتل الحسين في واقعة الطَّفِ (أي: كربلاء) سنة ٦١هـ.

وقُتل مع الحسين في هذه الواقعة جماعة من أهل بيته أمثال جعفر، والعباس وأبي بكر، ومحمد وعثمان، وهم من أبناء علي وإخوة الحسين، وكان من أبنائه عبد الله وعلي، وكان من أبناء الحسن عبد الله والقاسم وأبو بكر، وغيرهم(١).

ولم تزل الخلافات منصوبة حتى قامت الدعوة العباسية، والتي كانت في بدايتها تحت ستار الدعوة لآل البيت، مما يؤكد أن هناك جانبًا كبيرًا من أهل البيت كان في شغل عن الرواية.

لذلك فعدم رواية البخاري عن كل أهل البيت لا يطعن فيه؛ لأنه لم يلزم نفسه بالرواية عن كل من تصحُّ الرواية عنه، كما لم يلزم نفسه بجمع كل الصحيح، وليس الورع والصلاح شرطًا لقبول الرواية، حتى نلزمه بالرواية عنهم جميعًا، أما الشرط فهو صحة الرواية عنه®.

١. انظر: حقبة من التاريخ، عثمان الخميس، مكتبة البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢١١: ٢٣٢ بتصرف.

ثالثًا. لا حرج في الرواية عن الخوارج لبعدهم عن الكذب:

من المعلوم أن الخوارج من الذين يكفِّرون مرتكب الكبيرة، والكذب من الكبائر، لذلك فهم لا يحلُّونه؛ ولهذا يروي الإمام البخاري عن بعضهم إذا تحقَّقت فيه شروط الراوي الذي تُقبل روايته، وقد وضَّح لنا ابن حجر في مقدمته شروط قبول الرواية عن أهل الأهواء، فقال: "أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يُكفَّر بها أو يُفسَّق، فالمكفَّر بها لا بد وأن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة، والمفسَّق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفًا بالتحرُّز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم

® في **"كثرة الأحاديث الصحيحة في فضل علي بن أبي طالب وآل البيت"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"اهتمام العلماء بالجوانب السياسية عند نقدهم للأحاديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة العشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"الخلافات السياسية لم تؤثر في الرواية عن رسول الله"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل يُقبل مطلقًا، وقيل يرد مطلقًا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية (أي: إلى بدعة)، فيُقبل غير الداعية، ويُردُّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة...، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلًا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته، ويزينها ويحسنها ظاهرًا فلا تُقبل، وإن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قُبِلَ وإلا فلا، وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلًا، هل ترد أو تُقبل مطلقًا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يُلتفت إليه هو؛ إخمادًا لبدعته، وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحرُّزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلُّق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تُقدَّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته[1]. وقد أخذ بهذا المنهج الإمام البخاري رحمه الله فروى عن بعض الذين رمُوا بالتشيُّع؛ لضبطهم وثقتهم وقوة حفظهم، مع تجنُّبهم الكذب على رسول الله ﷺ وما يخالف عقيدتهم.

ولذلك فإننا نجد البخاري قد روى في كتابه لداعية الخوارج ورأسِها عمران بن حطان الدوسي الشاعر المعروف؛ للأسباب السابقة والتي تتلخص فيما يأتي:

١. أن الخوارج بوجه عام لا يستحلُّون الكذب على رسول الله ﷺ؛ إذ إنهم كانوا يُكفِّرون مرتكب الكبيرة، والكذب عند عموم المسلمين كبيرة، فكيف يستحلُّون شيئًا كهذا؟! لذلك قَبِل أهل صناعة الحديث رواية الخوارج، وفي هذا يقول أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره[2].

٢. ومع جواز صحة الرواية عن الخوارج، إلا أن الإمام البخاري لم يخرج لعمران كما يقول ابن حجر: "سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت..."الحديث[3]، وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات؛ فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمرو وغيره، ويقول ابن حجر بعد هذا: أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صحَّ ذلك كان عذرًا جيدًا، وإلا فلا يضر التخريخ عمن هذا سبيله في المتابعات[4].

ومن خلال ما سبق نقول إن مدار الرواية عند البخاري كان مبنيًّا على توافر شروطها في الراوي من عدالة في الدين، وصدق في الحديث، وتثبُّت في الأخذ والأداء؛ لذلك نجده يروي عن جماعة من المتشيعة،

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٠٤.

٢. المرجع السابق، ص٤٥٤.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه، (١٠/ ٢٩٥، ٢٩٦)، رقم (٥٨٢٨).

٤. المرجع السابق، ص٤٥٥.

ويهمل من يجد فيهم عدم اكتمال أهليتهم لرواية الحديث، والحال مع غيره كذلك.

و بالإضافة إلى ما سبق، نذكر فيما يأتي بعض هؤلاء الرواة الذين وُصفوا بتشيعهم لأهل البيت، وذلك من خلال الرجوع إلى تراجمهم وأقوال معاصريهم فيهم:

١. **خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم**: من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيِّعًا مفرطًا، وقال صالح جزرة: ثقة، إلا أنه كان متهمًا بالغلو في التشيع، وقال أبو داود: صدوق إلا أنه يتشيَّع.

قلت - أي: ابن حجر العسقلاني: أما التشيُّع فقد قدَّمنا أنه إذا كان قد ثبت الأخذ والأداء لا يضرُّه، ولا سيما إن لم يكن داعيًا إلى رأيه[١].

٢. **عبيد الله بن موسي بن أبي المختار العبسي مولاهم أبو محمد الكوفي**: من كبار شيوخ البخاري، سمع من جماعة من التابعين، ووثَّقه ابن معين وأبو حاتم، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة وآخرون.

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع، قلت - أي: ابن حجر: لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئًا، واحتج به هو والباقون[٢].

٣. **علي بن الجعد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي أحد الحفاظ**: قال يحيى بن معين: ما روى عن شعبة من البغداديين أثبت منه، وقال أبو حاتم: لم أر من المحدِّثين من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا يغيِّره سوى علي بن الجعد، وذكره غيره، ووثقه آخرون، وتكلم فيه أحمد من أجل التشيع، قلت - أي ابن حجر: روي عنه البخاري من حديثه عن شعبة فقط أحاديث يسيرة[٣].

٤. **الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي**: أحد الأثبات قرنه أحمد بن حنبل في التثُّبت بعبد الرحمن بن مهدي؛ وقال: إنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع، وقال مرة: كان أقل خطأً من وكيع.

والثناء عليه في الحفظ والتثُّبت يكثر، إلا أن بعض الناس تكلَّم فيه بسبب التشيع، ومع ذلك فصحَّ عنه أنه قال: ما كتبتْ عَلَيَّ الحفظة أني سببت معاوية، احتج به الجماعة[٤]. ومن خلال ما ذكرنا من بعض النماذج يتضح لنا أن هؤلاء الرواة كانوا من المتشيِّعة لأهل البيت، ومنهم من كان يغالي في ذلك، ومع هذا نجد الإمام البخاري قد روى عنهم ما لا يدعو إلى أهوائهم وبدعهم؛ لما غلب على حالهم من التثبت والحفظ، وعُرفوا بالصدق والعدالة والضبط لما يحفظون®.

الخلاصة:

- لقد اشترط العلماء وأئمة الحديث شروطًا لا بد من توافرها في راوي الحديث، وهذه الشروط هي: العدالة، والصدق، والحفظ، والإتقان، والضبط؛ صونًا للحديث، وخوفًا من إدخال شيء فيه ليس منه.
- من خلال استعراض الشروط الواجبة في

١. المرجع السابق، ص٤٢٠ بتصرف.
٢. السابق، ص٤٤٤ بتصرف.
٣. السابق، ص٤٥١ بتصرف.
٤. السابق، ص٤٥٦ بتصرف.
® في "ضوابط قبول رواية المبتدع" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

الراوي، والشروط الواجبة في الفقيه، يتضح أنه لا يلزم أن يكون الفقيه راويًا للحديث، وإن وُصف بالعدل والصدق وسعة العلم؛ لأن هذا العلم يعتمد على الحفظ والضبط والإتقان كما هو معلوم عند علمائه.

- ترك الإمام البخاري الرواية عن أهل الرأي، كمحمد بن الحسن، والقاضي أبي يوسف؛ وذلك لانشغالهم بالفقه وعلومه أكثر من انشغالهم بالحديث، كالقاضي أبي يوسف، أما محمد ابن الحسن فقد ضعَّفه النسائي وغيره في الحديث.

- إن حبَّ أهل البيت واجب على كل مسلم؛ لأنهم عِتْرة رسول الله ﷺ وخاصته، والإمام البخاري لا ينكر ذلك لكونه من أهل السنة والجماعة الذين يؤمنون بذلك، والدليل على ذلك؛ أنه أورد في كتابه الصحيح مناقب أهل البيت، كعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم.

- إن المتفحِّص لصحيح الإمام البخاري يجد أنه قد أورد أحاديث كثيرة مروية عن عليٍّ أو فاطمة رضي الله عنهما أو من رواية أحد من ذريتهما، والعجيب أنه أورد سلسلة من الرواة كلهم من أهل البيت في أكثر من مكان في كتابه، ولكنه مع هذا لم يرو عنهم كلهم؛ لأنه لم يورد كل الأحاديث الصحيحة في صحيحه، كما أن انشغال أهل البيت بالحياة السياسية كان سببًا في قلة مروياتهم.

- لقد أجاز العلماء الرواية عن أهل البدع والأهواء، كالخوارج والشيعة إذا تحققت فيهم الشروط الواجبة في الراوي إلى جانب شروط أخرى، كأن يخالف الحديث مذهبهم، وأن يكون له ما يقوِّيه من المتابعات أو الشواهد من طريق آخر غير طريقهم.

- أجاز العلماء الرواية عن الخوارج؛ لأنهم عدُّوا الكذب من الكبائر المكفِّرة، ولم يُبيحوه؛ لذلك روى البخاري لعمران بن حطان حديثًا واحدًا؛ أورده في المتابعات لا في الأصول.

- رواية البخاري لبعض من اتُّهم بالتشيع كان بعد أن علم عدالتهم وصدقهم وقوة ضبطهم وحفظهم للحديث، وقد بيَّن الحافظ ابن حجر في مقدمته أقوال العلماء وأئمة الجرح والتعديل فيمن روى لهم، وعلَّة الرواية عنهم وقبول ذلك منهم كخالد بن مخلد القطواني، وعبيد الله بن موسى العبسي وغيرهما ممن على شاكلتهما.

الشبهة السادسة

ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة(*) ®

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن صحيح البخاري قد حوى أحاديث تخالف العقيدة، ويستدلون على ذلك بالحديث المروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبدالله عبدالعظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الخرافات والإسرائيليات الموضوعة والأحاديث المعلة"** طالع: الشبهتين السابعة والرابعة عشرة، من هذا الجزء.

قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار". فهم يرون أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ؛ لأنه يشتمل على شرك صريح، وذلك لأن الحديث يشير مضمونه إلى أن المرأة والدار والفرس مصادر للشر باستقلالها، وأن المؤمن يجب عليه أن يعتقد ذلك، ولا شك أن في هذا شركًا لا يُنكر. ويهدفون من وراء ذلك إلى الطعن في صحيح البخاري لاشتماله على هذا الحديث.

وجه إبطال الشبهة:

- ليس في صحيح البخاري أي أحاديث تخالف العقيدة، وأما عن الحديث الذي بين أيدينا، فإن المراد منه نفي صحة الشؤم ووجوده حقيقة، فالمراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشؤم المرأة عُقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس ألا يُغزى عليه؛ وذلك لأن هذه الأشياء سبب لشقاوة المرء، كما دلَّت على ذلك أحاديث صحيحة، و يؤكد هذا أن الإمام البخاري وغيره قد روى أحاديث كثيرة في تكريم الإسلام للمرأة، وفي فضل الخيل وبركتها إذا اتُّخذت للغزو.

التفصيل:

إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لقول النبي ﷺ: "إنما الشؤم في ثلاثة..." الحديث[1]، ولو أنهم تأمَّلوا أحاديث النبي ﷺ في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوها بفكر العالم وإخلاص المؤمن لما وقعوا فيما وقعوا فيه. والشيء العجيب أنهم قد حمَّلوا صحيح البخاري نتيجةَ فهمهم الخاطئ، وثاروا عليه ثورة عارمة آخذين من زلَّتهم نقطة ارتكاز، ومبدأ انطلاق لإنكار السنة النبوية نفسها، وما كان هذا المسلك سائغًا لهم ولا مقبولًا منهم[2].

ومجازفة هؤلاء بردِّ هذا الحديث؛ لأنه ـ حسب زعمهم ـ يخالف الشرع، يقتضي الطعن في كل العلماء الذين نقلوه وصححوه، ومنهم: الإمام مالك، وأحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، فضلًا عن البخاري سلطان المحدثين.

أما الذي عليه الأئمة الأعلام أن مراد النبي ﷺ من هذا الحديث أنه ﷺ ينفي ما كان يدَّعيه أهل الجاهلية من الشؤم في الأشياء، وإباحته لمن تشاءم من شيء من هذه الثلاثة (المرأة أو الدار أو الدَّابة) أن يتحوَّل عنها؛ لئلا يستمر اعتقاده الشؤم فيها[3].

والحديث أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: ما يُذكر في شؤم الفرس، والإمام مسلم في السلام، باب: الطِّيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم، والنسائي في عشرة النساء، باب: شؤم المرأة، والترمذي، كتاب: الأدب، باب: الشؤم. والإمام مالك في الموطأ، كتاب: أبواب السيرة وغيره، باب: النوادر.

وهذا يدل على أن الحديث قد أجمع المحدثون على

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يذكر من شؤم الفرس، (٦/ ٧١)، رقم (٢٨٥٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٨/ ٣٣٥٦)، رقم (٥٦٩٦).

٢. ضلالات منكري السنة، طه حبيشي، مرجع سابق، ص٣١٢ بتصرف.

٣. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص١٧٩، ١٨٠ بتصرف.

قبوله؛ لأنهم فهموا المقصد الحقيقي الذي يرمي إليه النبي ﷺ. وقد ذكر ابن حجر في "الفتح" أقوال أهل العلم في ذلك، ثم عقَّب عليها:

قال أبو العباس القرطبي: "ولا يُظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته؛ فإن ذلك خطأ، وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطيَّر به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه ويستبدل به غيره".

وقال المازري: "مجمل هذه الرواية: إن يكن الشؤم حقًا فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها".

وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه سُئل عنه فقال: كم من دار سكنها ناس فهلكوا. قال المازري: فيحمله مالك على ظاهره، والمعنى: أنَّ قدر الله ربما اتفق مع ما يُكره عند سكنى الدار فتصير في ذلك كالسبب، فتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعًا.

وقال ابن العربي: "لم يُرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة عن جَرْي العادة فيها، فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها؛ صيانة لاعتقاده عن التعلُّق بالباطل".

قال ابن حجر: "قلت: وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى، وهو نظير الأمر بالفرار من المجزوم مع صحة نفي العدوى، والمراد بذلك حسم المادة وسدُّ الزريعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نُهي عن اعتقاده، فأُشير إلى اجتناب مثل ذلك، والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلًا أن يبادر إلى التحوُّل منها؛ لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم"[1].

وقال الزرقاني: "قال القاضي عياض: يعني لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الثلاثة؛ لأنها أقبل الأشياء له، لكن لا وجود له فيها، فلا وجود له أصلًا... قال الطيبي: وعليه فالشؤم محمول على الكراهة التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع والطبع، كما قيل: شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة عقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس أن لا يُغزى عليها، فالشؤم فيها عدم موافقتها له طبعًا وشرعًا.

وقيل: "هذا إرشاد منه ﷺ لمن له دار يسكنها، أو امرأة يكره عشرتها، أو فرس لا يوافقه، أن يفارقها بنقل أو طلاق، ودواء ما لا تشتهيه النفس تعجيل الفراق، والبيع أي للدابة أو للدار - فلا يكون بالحقيقة من الطِّيرة"[2].

يقول المباركفوري: ومعنى هذا الحديث، إن فُرض وجود الشؤم يكون في هذه الثلاثة، والمقصود منه نفي صحة الشؤم ووجوده على وجه المبالغة، فهو من قبيل قوله ﷺ: "العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين"[3].

وقال الخطابي: هو استثناء من غير الجنس معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير، فكأنه قال: إن كانت

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٧٢، ٧٣) بتصرف.

٢. شرح الزرقاني على الموطأ، عبد الباقي الزرقاني، (٤/ ٤٨٥)، نقلًا عن: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص١٨١.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرُّقى، (٨/ ٣٣٠٧)، رقم (٥٥٩٨).

لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره سيره فليفارقه، ومنها: أنه ليس المراد بالشؤم في قوله: "الشؤم في ثلاثة" معناه الحقيقي، بل المراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، ومن شؤم المرأة أن لا تلد، وأن تحمل لسانها عليك، ومن شؤم الفرس أن لا يُغزى عليه، وقيل: حِرانها[1] وغلاء ثمنها.

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعًا: "من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شِقوة ابن آدم ثلاثة، من سعادة ابن آدم: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح، ومن شَقْوة ابن آدم: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء"[2]. وفي رواية ابن حبان: "المركب الهنيء والمسكن الواسع". وفي رواية للحاكم: "ثلاثة من السعادة وثلاثة من الشقاوة... ومن الشقاوة المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك، والدَّابة تكون قطوفًا، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركبها لم تلحق أصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق"[3][4].

وهذا ما فهمه العلماء من هذا الحديث، وهو فهم عاقل متأن لا يمكننا الاستغناء عن مثله.

إنه لمن قبيل الأمر الطبيعي أن يكون في طبع الإنسان مع أخيه الإنسان إقبال وإدبار، واستحسان ونفور، ورضا وسخط، وأنت تستطيع أن تقول مثل ذلك في علاقة الإنسان بالمكان من حيث ضيقه واتساعه، ومن حيث جيرانه والمحيطين به، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في المركب، من حيث إنه مبعث للراحة، أو مثير للقلق والاضطراب، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في الزوجة، من حيث هي سكن لزوجها، أو قلق، ومن حيث هي رحمة لزوجها، أو مبعث شقاء، ومن حيث إنها متودِّدة إلى بعلها، أو عنيدة شاذة مضطربة.

وتستطيع أن تقول ذلك في سيف الرجل وسلاحه إلى غير ذلك من الأشياء التي تحيط بالإنسان، ولا غنى له عن نوعها.

والإسلام يتعامل مع المرء مع ما فيه من هذه الطباع، فإن وجده نافرًا بطبعه مضطربًا في علاقته مع بعض أفراد نوع بعينه إنسانًا أو حيوانًا أو جمادًا، وَعَلِمَ المشرِّع بعلمه المحيط أنه لو أُجبر على علاقة معينة وتلازمٍ لا ينفك مع هذا الفرد الذي يكرهه، أو الشيء الذي يتشاءم منه أثَّر ذلك في عقيدته، ولم يفعل الشرع ذلك، بل إنه ليضع من التشريع ما يبيح للمسلم الابتعاد عما يكره، واستبداله ببعض أفراد النوع وهي كثيرة.

فمن المعلوم بنص الشرع أن بعض الزوجات أعداء لأزواجهن، وقد ورد في قصص القرآن من نحو امرأة نوح وامرأة لوط، كما ورد في تقعيد القرآن العام،

---

١. حِران الدابة: عدم انقيادها.

٢. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند سعد بن أبي وقَّاص ﷺ، (٣/ ٢٨)، رقم (١٤٤٥). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، برقم (١٩١٤).

٣. حسن: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: النكاح، رقم (٢٦٨٤). وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٠٤٧).

٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٨/ ٩١، ٩٢) بتصرف.

قال الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ﴾ (التغابن:١٤) وعدم التوافق هذا موجود تشهد به العادة والتجربة اليومية، والشرع الحكيم مشهود له بالعرفان في دلالته للإنسان على سبل الخير والسعادة.

أما الذين أنكروا الحديث وطعنوا في أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، وهم يحسبون أنهم على شيء، فإننا ننصحهم بالقراءة والاطلاع في كل علم يتصل بالإنسان، وإلا فإنه يجب عليهم أن يتحملوا كِبْر ما قالوه"[1].

ويؤكد ما سبق أن الشرع قد كرَّم المرأة، ونبَّه إلى مكانتها في المجتمع في أحاديث كثيرة، من ذلك ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من وصية النبي ﷺ للرجال بحُسن معاملة النساء، فقال: "استوصوا بالنساء خيرًا"[2]، وأخرج الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال موصيًا رجال الأمة بأن يعاملوا أزواجهم معاملة حسنة: "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي..."[3].

وقد كرَّم النبي ﷺ المرأة باعتبارها أمًّا، فقال ﷺ في الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ: "جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك"[4].

ومن ثم، فهذه بعض الأحاديث التي قالها النبي ﷺ موضحًا بها مكانة المرأة، وتكريم الإسلام لها، فكيف يدَّعون أنه ﷺ جعلها مصدرًا للشؤم والطِّيرة؟!

إن فهمهم الخاطئ لكلام النبي ﷺ أودى بهم إلى هذا الادعاء الكاذب على النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري في كتابه الصحيح.

وأما الخيل، فقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة رواها البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ قال ﷺ: "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"[5]، وقال ﷺ:"البركة في نواصي الخيل"[6].

قال ابن حجر: استُدل به على أن الذي ورد فيها من الشؤم على غير ظاهره، لكن يُحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل؛ أي: أنها بصدد أن يكون فيها الخير، فأما

---

١. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٣١٤: ٣١٦ بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: الوصاة بالنساء، (٩/ ١٦١)، رقم (٥١٨٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الرضاع، باب: الوصية بالنساء، (٦/ ٢٢٨٧)، رقم (٣٥٨٣).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: فضل أزواج النبي ﷺ، (١٠/ ٢٦٩)، رقم (٤١٥٠). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٨٩٥).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: من أحق الناس بحسن الصحبة، (١٠/ ٤١٥)، رقم (٥٩٧١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: بر الوالدين، (٩/ ٣٦٧٦)، رقم (٦٣٨٠).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير، (٦/ ٦٤)، رقم (٢٨٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، (٧/ ٢٩٣٩)، رقم (٤٧٦٦).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير، (٦/ ٦٤)، رقم (٢٨٥١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، (٧/ ٢٩٣٩)، رقم (٤٧٧١).

من ارتباطها لعمل غير صالح، فحصول الوزر؛ لطريان ذلك الأمر العارض[1].

وقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا. وقال مالك: يُسهم للخيل والبراذين منها، لقوله ﷻ: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ (النحل: ٨) ولا يسهم لأكثر من فرس"[2].

قال ابن حجر في شرح الحديث: وفي الحديث حض على اكتساب الخيل، واتخاذها للغزو؛ لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة وإعظام الشوكة، كما قال تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (الأنفال: ٦٠)[3].

وكيف يتشاءم النبي ﷺ من الفرس، وقد جعل لصاحبه أجرًا في شبعه وريه، قال ﷺ: "من احتبس فرسًا في سبيل الله، إيمانًا بالله وتصديقًا بوعده، فإن شبعه وريَّه وروْثه وبوله في ميزانه يوم القيامة"[4].

فهل بعد كل هذه الأحاديث التي تبيِّن فضل الفرس في الإسلام للغزو وغيره يُقال إن النبي ﷺ جعل الشؤم في الفرس؟! وبهذا يتبيَّن أن صحيح البخاري قد حوى كثيرًا من الأحاديث التي تبيِّن مكانة المرأة والفرس، لا ما يدعو إلى الشؤم منهما.

الخلاصة:

- إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لحديث التشاؤم بالفرس والمرأة والدار، ولو أنهم تأملوا أحاديث النبي ﷺ في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوا بفكر العالم وإخلاص المؤمن، لما وقعوا فيما وقعوا فيه.
- إن مجازفة هؤلاء برد هذا الحديث؛ لأنه ـ حسب زعمهم ـ يخالف الشرع، تقتضي الطعن في كل العلماء الذين رووه وصحَّحوه، ومنهم: الإمام مالك، وأحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، فضلًا عن البخاري إمام المحدثين، وهذا لا يصح في عقل سليم أو منطق مقبول.
- إن مراد النبي ﷺ من هذا الحديث ينفي ما كان يدَّعيه أهل الجاهلية من الشؤم في الأشياء، وإباحته لمن تشاءم من شيء من هذه الثلاثة (المرأة والدار والدابة) أن يتحوَّل عنها؛ لئلا يستمر اعتقاده الشؤم فيها.
- وقيل إن الشؤم محمول على الكراهية التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع والطبع، كما سبق أن ذكرنا من أن شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة عقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس أن لا يُغزى عليه؛ فالشؤم في هذه الأشياء عدم موافقتها له طبعًا وشرعًا.
- المعلوم بنص الشرع أن بعض الزوجات أعداء لأزواجهن، وقد ورد ذلك في قصص القرآن من نحو امرأة نوح وامرأة لوط، كما ورد في قوله ﷻ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٦٦) بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: سهام الفرس، (٦/ ٧٩)، رقم (٢٨٦٣).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٨١) بتصرف.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: من احتبس فرسًا في سبيل الله، (٦/ ٦٧)، رقم (٢٨٥٣).

﴿لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ (التغابن:١٤) وعدم التوافق هذا موجود تشهد به العادة والتجربة اليومية، وهذا ما أراده ﷺ من شؤم المرأة.

- لقد روى الإمام البخاري رحمه الله وغيره أحاديث كثيرة في فضل المرأة ومكانتها في الإسلام، ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ:"استوصوا بالنساء خيرًا"، كما روى أحاديث أخرى في قيمة الفرس ومكانته خاصة إذا استخدمه صاحبه في غزو الكفار، وأسهم له من الغنائم يقول ﷺ: "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"، وهذا يعني أن الشؤم الذي قصده النبي ﷺ من الحديث ـ موضوع الشبهة ـ لم يكن على حقيقته؛ فأين المخالفة للشرع إذًا؟!

الشبهة السابعة

دعوى اشتمال صحيح البخاري على أحاديث مُعلّة (*) ®

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتوهمين أن في صحيح البخاري أحاديث معلَّة، ويستدلون على ذلك بأن هناك من علماء الحديث ـ كالدارقطني مثلًا ـ مَنْ أعلَّ بعض الأحاديث فيه بعلل خفية، وكذلك بما جاء في صحيح البخاري من أن النبي ﷺ قال: "لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تَأْذَنَ في بيته إلا بإذنه، وما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يُؤدَّى إليه شطره"، وموضع شاهد الباب قوله: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه".

وهم يزعمون أن البخاري ما أورده إلا ليبيِّن علَّته، وأن الصواب في هذا قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، وبهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، والبخاري بذلك يحتجُّ في صحيحه بالأحاديث المعلولة. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى زعزعة ثقة الأمة الإسلامية في صحيح البخاري، وإسقاط الاحتجاج به؛ تمهيدًا لإسقاط الاحتجاج بالسنة النبوية عمومًا.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها، وقد فنَّد الحافظ ابن حجر رحمه الله تلك الانتقادات في مقدمته لشرح صحيح البخاري المسماة (هَدْي الساري مقدمة فتح الباري)، وبيَّن أن الحق فيها مع البخاري.

٢) إن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني قد تتبَّع في مقدمته المواضع المنتقدة على البخاري تفصيلًا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث المستشهد به كدليلٍ على أن صحيح البخاري فيه أحاديث مُعلَّة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثِّر على صحة الحديث، فقد رأى البخاري أن الحديث محفوظ بالإسنادين معًا،

(*) تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الخرافات والإسرائيليات الموضوعة والأحاديث المخالفة للشرع"** طالع: الشبهتين السادسة والشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء.

وهو ما قرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضًا.

التفصيل:

أولا. انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها:

لا شك أن صحيح البخاري قد أجمع على صحة كل ما جاء فيه من أحاديث جُلُّ العلماء من السلف والخلف، ومن ثم فإن أي انتقاد له يُعدُّ شذوذًا ولا يُلتفت إليه، قال ابن حجر: "استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدِّثين ضعيفة جدًّا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك"[1]، وأجاب عن هذا ابن حجر، فقال: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلِّ، فإنهم لا يختلفون أن عَلي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: "دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه"، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: "ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته"، وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن حجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنه له علة تركته، وقد تقرر أنهما لا يُخرِّجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[2].

ويقول ابن تيمية: والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدًا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثًا اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلَّا يُغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونًا بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أُنكِرَ على البخاري مِمَّا صحَّحهُ، يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه"[3].

"إن هذا الفن وهو فن الحديث المعلِّ من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم"[4]، وإن لم يُتقن هذا الفن الإمام العظيم البخاري أستاذ الأساتذة في الحديث فمن يتقنه؟!

هذا وقد قسَّم الحافظ ابن حجر العسقلاني الأحاديث التي انتُقدت على البخاري إلى عدة أقسام مبيِّنًا أن الحق فيها مع البخاري:

---

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٦٤.

٢. المرجع السابق، ص٣٦٤، ٣٦٥.

٣. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١/ ٢٥٦).

٤. الباعث الحثيث، أحمد شاكر، مرجع سابق، ص٥٤ بتصرف.

• **القسم الأول منها**: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود، كما صرَّح به الدارقطني؛ لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة، فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يُعل الصحيح... وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلَّله الناقد بالطريق المزيدة، تضمَّن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صحَّحه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيًّا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بيِّنًا، أو صرَّح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد، وكان الانقطاع فيه ظاهرًا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حَفَّت به قرينة في الجملة تُقوِّيه، ويكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع...

وربما علَّل بعض النقاد أحاديث ادَّعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوِّغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنه.

• **القسم الثاني منها**: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعًا، فأخرجهما المصنِّف ولم يقتصر على أحدهما؛ حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد... وإن امتُنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويُعرِض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف؛ فينبغي الإعراض أيضًا عما هذا سبيله.

• **القسم الثالث منها**: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

• **القسم الرابع منها**: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضُعِّف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين... كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أن كلًّا منهما قد تُوبع.

• **القسم الخامس منها**: ما حُكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثِّر ذلك الوهم قدحًا، ومنه ما لا يؤثر.

• **القسم السادس منها**: ما اختُلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛

لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فمما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها وغير ذلك..."[1].

ثم يقول الحافظ ابن حجر بعد ذكره الأقسام الستة السابقة: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحقَّقتها وقسَّمتها، وفصَّلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"[2].

ثم شرع رحمه الله في بيان هذه الأحاديث على حسب ورودها في "الصحيح"، ثم قال رحمه الله: "هذا جميع ما تعقَّبه الحفاظ النقَّاد العارفون بعلل الأسانيد، المطَّلعون على خفايا الطرق... وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع... كما شرحته مجملًا في أول الفصل وأوضحته مبينًا إثْر كل حديث منها، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المُصنَّف في نفسه، وجَلَّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنَّفٍ في الحديث والقديم، وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية، فلله الحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"[3].

وبعد أن ظهر أن الخطأ في الصحيح نادر جدًّا، فليس في المتون إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تُكلِّم فيها لا يضر ذلك شيئًا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل[4].

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحدٍ منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفَّاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتَتَبَّعِ الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"[5].

ولايقول عالم كبير في الحديث ـ مثل أحمد شاكر ـ هذا الكلام إلا إذا كان على يقين تام من صحة كل ما

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٦٥، ٣٦٦.

٢. المرجع السابق، ص٣٦٦.

٣. السابق، ص٤٠٢.

٤. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١٥٧، ١٥٨.

٥. الباعث الحثيث، أحمد شاكر، مرجع سابق، ص٢٩.

في صحيح البخاري ومسلم.

وما الإشكال في ذلك؟ وهذا الطعن الذي وُجِّه إلى الصحيحين لم يكن من قِبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قِبَل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيحين والتزمها كل واحد منهما في كتابه، كما يقول الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه"[1].

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومردُّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى.

ويتبيَّن لنا بعد كل ذلك أن كل من راجع هذه الأحاديث التي انتُقدت على البخاري، وطالع النقد الذي وُجه إليها، وجد أن هذا النقد لا يمس جوهر الصحيح، وإنما هو نقد شكليٌّ ناشئ عن شدة حذر العلماء ويقظتهم، كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل؛ لأن صورته صورة المرسل، أما في الواقع فهو موصول معروف الوصل عند المحدِّثين، مثل حديث يرويه بعض الرواة مرسلًا وهو من رواية أقرانه متصل، إلا أن البخاري يذكر الروايتين معًا؛ لدفع ما تُوهِّم في الرواية الأولى، وإشعارًا بأن هذه العلة غير قادحة.

وعليه، فهذه أمثلة من النقد الذي وُجِّه إلى أحاديث الصحيح، وقد بسط القول فيها ابن حجر في مقدمته، وبيَّن أن الحق فيها مع البخاري. ومما يدلُّك على أن هذا النقد ـ سواء للرجال أو للأحاديث ـ لم يؤثِّر في قيمة صحيح البخاري العلمية، ولا في إجماع العلماء على تلقيه بالقبول، واتفاق جمهورهم على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى[2]. وبذلك يتبيَّن لنا بطلان ادعائهم أن هناك أحاديث مُعلَّة في صحيح البخاري®.

ثانيًا. الحديث ـ موضوع الشبهة ـ محفوظ بالإسنادين معًا، ولا مرية فيه:

إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبَّع المواضع المنتقدة على صحيح البخاري تفصيلًا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث الذي استشهدوا به مع الأحاديث التي تُكلِّم فيها في المقدمة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثِّر على صحة الحديث، مع العلم أنه قد أجاد في مقدمته هذه "هدي الساري مقدمة فتح الباري"؛ حتى كان العلماء يقولون في شأنها: إنها لو كُتبت بماء الذهب ما استوفيت حقها؛ ذلك لأن فيها مجموعة من الفصول المهمة التي تتعلق بدارسة الصحيح، وصاحبه، وتراجمه، ومناسباته، وغير ذلك من المباحث المهمة المتعلقة بالصحيح، فضلًا عن الرد على الطعون التي وجِّهت إلى صحيح البخاري، وقد مكث ابن حجر في كتابتها أربع سنوات تقريبًا، فهدى بها فعلًا كل من يريد أن يدرس صحيح الإمام البخاري، ويعرف مكانته بين كتب السنة؛ حيث أثبت أن منزلة صحيح

١. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٣).

٢. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٤٠٠.

® في **"وصل ابن حجر لمعلقات صحيح البخاري"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الخامسة عشرة، من هذا الجزء. و في **"شهادة العلماء للبخاري في الحديث وعلله ورواته"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

البخاري إلى جانب دواوين السنة هي منزلة الرأس من الجسد.

والإمام ابن حجر في هدي الساري لم يدافع عن صحيح الإمام البخاري فقط، وإنما دافع عن الصحيحين معًا.

فقد بيَّن أنهما لا يُخرِّجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[1].

وقد أوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري، فقال إنها "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[2]. وقال ابن حجر: إن مالكًا لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا؛ فلذلك يُخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة؛ فلا يُخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم[3]. وقال أيضًا: إن البخاري لم يُخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم[4].

وعلى الرغم من تشدد البخاري في شروط صحة الحديث، فإن النقاد من أهل السنة لم يتركوا مروياته من غير نقد وتمحيص؛ بل نقدوا بعض مروياته من حيث موافقتها لمقررات الشريعة، ولكن هذه الروايات التي نُقدت قليلة جدًّا بالنسبة لغيره، حتى ابن حجر الذي يُعدُّ من أشد المدافعين عن صحيح البخاري لم يجد غضاضة في تقرير أن فيه بعض الروايات التي تتسم بالمخالفة؛ أي: مخالفتها روايات أخرى أوثق منها، وقد ينشأ عن المخالفة شذوذ، ولكنه يقرِّر أن تلك الروايات ليس في الصحيح منها إلا نذر يسير[5].

وعلى الرغم من انتقاد بعض روايات البخاري كما ذكرنا، لكن أحدًا لم يقل قط إنه قَبِلَ "موضوعات" أو أحاديث غير صحيحة.

ورغم شهادات كبار العلماء والمحدثين للبخاري وكتابه، إلا أن بعض المخالفين قد زعموا أن البخاري يحتج بالأحاديث المعلولة، مستدلين على ذلك بهذا الحديث: "لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تَأْذَن في بيته إلا بإذنه؛ وما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يؤدَّى إليه شطرُه"[6] وموضوع الشاهد للباب قوله ﷺ: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، فزعموا أن البخاري ما أورده إلا ليبيِّن علته، وأن الصواب في هذا ـ من وجهة نظرهم ـ قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، و بهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، وبذلك انتهوا إلى أن البخاري يحتج في

---

١. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٦٥.
٢. المرجع السابق، ص١٣.
٣. السابق، ص١٢ بتصرف.
٤. المرجع السابق، ص٤٠٣ بتصرف.
٥. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٦٤.
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، (٩/ ٢٠٦)، رقم (٥١٩٥).

صحيحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة.

وهذا الحديث رواه البخاري برقم (٥١٩٥) كما سبق، والطبراني في "الشاميين"، والبغوي في "شرح السنة" برقم (١٦٨٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بالحديث كاملًا، ورواه النسائي في "السنن الكبرى" برقم (٢٩٢٠)، وأحمد (٢/ ٤٤٤، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٠)، وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا بذكر الصيام فقط.

وأما سفيان بن عُيينة فرواه بالإسنادين جميعًا، وإن كان متثبتًا أكثر من الطريق الثاني، إلا أن البخاري رحمه الله رأى أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعًا، فأما رواية شعيب فبالحديث كاملًا، وأما رواية السفيانين فبجزء الصيام فقط، وهذا معنى قول البخاري: ورواه أبو الزناد أيضًا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضًا الترمذي في جامعه الصحيح برقم (٧٨٢)، وهذا هو الذي فهمه الحافظ ابن حجر أيضًا من قول البخاري حيث قال: "يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة، وهو صيام المرأة إسنادًا آخر"[1].

ومن ثم، فإن الحافظ ابن حجر لم يورد هذا الحديث في الأحاديث التي تُكلِّم فيها على صحيح البخاري في المقدمة، مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر من قوله: "قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه، فثبت على موسى، ورجع عن الأعرج"[2] فليس معناه أنه لم يكن عنده الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج؛ فإنه ثابت من طريق شعيب كما سبق، وإنما يعني أنه كان أحفظ لطريق موسى من طريق الأعرج، فردَّ هذه الطريق سندًا أو متنًا، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ في السند والمتن، فيه من الجرأة الكثير على تخطئة الثقات، وقد رواه عنه بزيادة (من غير رمضان) جمع منهم:

الإمام أحمد في "مسنده" برقم (٧٣٣٨)، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمي برقم (١٧٦١)، وقتيبة بن سعيد ونصر بن علي عند الترمذي برقم (٧٨٢)، والبغوي برقم (١٧٦٥)، وقتيبة عند النسائي في السنن الكبرى برقم (٣٢٨٨)، والحسين بن حريث عند ابن خزيمة برقم (٢١٦٨)، وزهير بن حرب عند أبي يعلى برقم (٦٢٧٣)، وكلهم كالآتي (أحمد بن حنبل، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف، وقتيبة بن سعيد، ونصربن علي، والحسين بن حريث، وزهير بن حرب) ستتهم عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بزيادة (من غير رمضان)، والحديث ثابت من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بزيادة (من غير رمضان)، ومن ثم، فالحكم بالخطأ على سفيان في إثبات هذه اللفظة في الحديث غير مقبول، خاصة وأنها ثابتة من وجه آخر،

١. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٩/ ٢٠٨).

٢. المرجع السابق، (٩/ ٢٠٨، ٢٠٩).

فقد وردت عند عبد الرزاق برقم (٧٨٨٦)، وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٤٥٨) عن الحسن بن علي عنه، وهذه الزيادة ثابتة في طريق موسى بن أبي عثمان، وموسى وأبوه، قال في كل منهما الحافظ ابن حجر في "التقريب": مقبول.

وقد أورد له الشيخ شاهدًا صحيحًا من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود برقم (٢٤٥٩) وأحمد (١١٧٧٦)، وسياقه دال على أن النهي في التطوع، وله شاهد أخرجه الطيالسي برقم (١٩٥١) من حديث ابن عمر، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات.

قال ابن خزيمة رحمه الله: قوله ﷺ: "من غير شهر رمضان" من الجنس الذي نقول: إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة فالأمر قائم، والنبي ﷺ لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها؛ إذ صوم رمضان واجب عليها، كان كل صوم صومٍ واجب مثله جائز لها أن تصومه بغير إذن زوجها"[1]، ويعني رحمه الله بقوله: صومِ صومٍ واجب: صيام ما كان واجبًا صومه[2].

وعليه فإن الحافظ ابن حجر لم يورد ذلك الحديث في الأحاديث التي تُكلِّم فيها في المقدمة، فدلَّ ذلك على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثِّر على صحة الحديث، فإذا كان الحديث الذي يستدلون به ـ على زعمهم هذا ـ حديثًا صحيحًا، فأين إذن هذه الأحاديث المُعلَّة في صحيح البخاري التي يزعمون وجودها فيه؟!

وإن ثَمَّة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في سياق تفنيد ما نحن بصدده من ادِّعاء أن في صحيح البخاري أحاديث معلَّة، وهاك بيان تلك الملاحظات:

١. إن حركة النقد التي دارت حول ما في صحيحي البخاري ومسلم من أحاديث، أسفرت عن ملاحظات شملت مائتين وعشرة أحاديث من أكثر من أربعة آلاف حديث اتفقا عليها، تفصيلها الآتي:

- **ثمانية وسبعون حديثًا في صحيح البخاري.**
- **مائة واثنان وثلاثون حديثًا في صحيح مسلم.**

وهذه الأحاديث التي انتُقدت على الصحيحين لم يكن نقدها موضع إجماع عند المحدِّثين، وليس فيها أحاديث موضوعة، وقد أعلن بعض النقاد من علماء الحديث أن هذا النقد بُني على قواعد أو علل ضعيفة غير قادحة في سلامة الحديث، كما أن الأحاديث التي انتقدت على صحيح البخاري ليس لها مساس بأصل الكتاب؛ بل هي من الأحاديث التي ذكرها البخاري على سبيل الاستئناس[3]، ومهما كان من شيء فإن نقد علماء الحديث لبعض ما في صحيحي البخاري ومسلم ليس فيه لمنكري السنة حجة، بل هو حجة عليهم؛ إذ لم ينظر المحدِّثون إلى هذين الإمامين الجليلين نظرة تقديس ترفعهما إلى درجة العصمة من الخطأ والسهو، وإنما كمَّلوا بنقدهم لبعض ما في الصحيحين الإتقان الذي يبث في النفوس الاطمئنان إلى سلامة السنة ـ المعتمدة لدى الأمة ـ من التزوير والخلل، وهذا ما

١. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، (٣/ ٣١٩).

٢. إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّب عن السُّنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٥٣: ١٥٦ بتصرف.

٣. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٦٤.

يريد منكرو السنة هدمه بشغبهم وصياحهم الآن.

٢. إن بعض هذه الأحاديث التي انتُقِدت على البخاري ومسلم كان مرجع النقد فيها إلى عدم التزامها بشروطها التي التزماها في الرواية، وهذا لايعني أن هذه الأحاديث ضعيفة أو مكذوبة، فلم يقل بذلك أحد من علماء الحديث الخبراء بأصول الرواية متنًا وسندًا، بل قال بعض هؤلاء النقاد: إن ما أُخذ على الإمامين معتمد عند الحفاظ، ووارد من جهات أخرى.

٣. إننا نحيل هؤلاء ليعرفوا لأنفسهم قدرها في مجال الحديث وعلومه، إلى الفصل الضافي الذي عقده ابن حجر العسقلاني، في دراسة عشرة أحاديث ومائة من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، وشاركه مسلم في تخريج اثنين وثلاثين حديثًا منها، ناقشها ودرسها حديثًا حديثًا مستعملًا في دراسته إياها قواعد نقد الحديث التي لا يعرف منكرو السنة عنها شيئًا.

إننا ندعوهم إلى الاطلاع على هذا الفصل ليبيِّن لهم أنهم محرومون تمامًا من أدوات السير في هذا الطريق، وإلا فعليهم أن يقدِّموا للأمة نقدًا علميًّا دقيقًا لما يرونه موضعًا للغربلة عند الإمامين البخاري ومسلم رحمهما الله، أما هذا الغثاء الذي دأبوا على نشره فهو بضاعة المهزومين.

وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كَتَبَ الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، والأمة لا تجتمع على ضلالة[1].

١. الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعنى، مرجع سابق، ص٧٤: ٧٦ بتصرف.

الخلاصة:

- إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث البخاري مبني على قواعد ضعيفة تخالف ما عليه جمهور أهل الصناعة الحديثية.
- إن جملة ما انتقدته الأئمة والنقاد على الصحيح لا يظهر منه ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب.
- ليس في متون الصحيح إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تُكلِّم فيها لا يضر ذلك شيئًا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل.
- لم يورد الإمام ابن حجر العسقلاني الحديث الذي احتج به المخالفون في مقدمته، على الرغم من احتوائها جميع المطاعن التي تعرَّض لها صحيح البخاري، مما يؤكد أنه رأى أن الخلاف في هذا الحديث لا يؤثر على صحته.
- إن الحديث - موضوع الشبهة - محفوظ بالإسنادين معًا، وهو ما رآه البخاري، وقرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضًا.
- بيَّن الإمام ابن حجر أن الإمام البخاري لا يخرِّج من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثِّرة عنده، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليه يكون قوله معارضًا لتصحيحه، ولا ريب في تقديم البخاري على غيره، فيندفع الاعتراض.
- كان الإمام البخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، كما شهد له بذلك أقرانه، ومن جاء بعدهم من العلماء المحققين.



الشبهة الثامنة

ادعاء أن البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغالطين أن الإمام البخاري روى عن الضعفاء والمجروحين، الذين تُكُلِّمَ فيهم، ويستدلون على ذلك بورود هذا التضعيف في كتب الرجال، وبذكر الإمام ابن حجر في مقدمة الفتح لهؤلاء الرجال الذين تُكُلِّم فيهم. هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في صحيح البخاري من خلال الطعن في رجاله الذين روى عنهم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد اتبع البخاري منهجًا علميًّا في انتقاء الرواة، فلم يخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، وعلى الرغم من تشدُّد البخاري في شروط صحة الحديث إلا أن نقاد الحديث لم يتركوا حديثًا أو راويًا للبخاري دون تمحيص؛ حتى أثبتوا صحة أحاديثه، وبينوا عدالة رواته.

٢) حصول اسم الصدق لمن خرَّج لهم البخاري في المتابعات والشواهد والتعاليق ـ متحقق، وإن كانوا يتفاوتون في درجات الضبط وغيره، وقد قال الشيخ أبو الحسن المقدسي فيمن خُرِّج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" أي أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

٣) معرفة البخاري بالحديث وعلله، وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهذه المعرفة ـ يقف حائلًا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه.

التفصيل:

أولا. منهج البخاري ودقته العلمية في انتقاء الرواة:

إن البخاري لم يخرِّج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، وعلى الرغم من تشدُّد البخاري في شروط صحة الحديث إلا أن النقاد من أهل السنة لم يتركوا له حديثًا من غير تمحيص، فقد صنَّف البخاري كتابه من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وما وضع فيه حديثًا إلا وصلى ركعتين، ثم استخار الله تعالى في وضعه، ولم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل اشترط ضرورة ثبوت سماعه عنه ولقياه له، وبهذا خرج كتابه على هذه الشروط الدقيقة، مجردًا من الأحاديث الضعيفة والحسنة، ومقتصرًا على الأحاديث الصحيحة فقط، وقد بوَّب البخاري كتابه تبويبًا علميًّا فقهيًّا يدل على أنه كان دقيق النظر جدًّا، بعيد الغور في الاستنباط.

وأما عن دقته وتأنيه في انتقاء الرواة الذين يحدِّث عنهم، فإنه كان لا يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه واختبره، وسأل عنه قبل أن يأخذ منه، ويؤكد هذا ما ذكره الذهبي في السير من أن محمد بن أبي حاتم سمع البخاري يقول: "كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته، ونسبته، وحمله الحديث، إن كان رجلًا فهمًا، فإن لم يكن سألته أن يخرج إليَّ أصله ونسخته"[1].

(*) الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق.

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٦).

- **شرط البخاري في صحيحه:**

لم ينص الإمام البخاري على الشرط الذي أخرج بموجبه أحاديث كتابه، ولكن العلماء استنبطوا ذلك من منهجه، وكل منصف يرى أن البخاري اختار رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، وهذا لا يخفى على عالم، كما لا يخفى منهجه الخاص في كتابه، الذي يدل على عظيم فهمه وسعة علمه وقوة استنباطه.

وكما استقرأ العلماء شرط البخاري من منهجه، استنبطوه أيضًا من اسم كتابه، الذي سماه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمر رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". فعلم من قوله الصحيح أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد صح عنه أنه قال: (ما أدخلت في الجامع إلا ما صح).

ومن قوله (المسند) أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها بالصحابة إلى رسول الله ﷺ؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، وأن ما وقع في الكتاب من غير ذلك، فإنما وقع تبعًا وعرضًا، لا أصلًا وموضوعًا. ولم يكتف الإمام البخاري بشرطه أن يعاصر الرواي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه له، ولو مرة واحدة، ومن هنا قال العلماء: للبخاري شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء، في حين أن الإمام مسلمًا قد اكتفى بالمعاصرة، وهذا لا يوهن شرط مسلم؛ لأن الثقة لا يروي عن شيخ إلا ما سمعه منه، كما أنه لا يروي عمن لم يسمعه، ولكن هذا زيادة تشدد من الإمام البخاري، فهو لا يرضى خبرًا إلا إذا صرَّح الراوي بسماعه ممن فوقه، أو ثبت لقاؤه لمن يروي عنه إذا قال (عن فلان)؛ لأن عن لا تفيد السماع عنده.

فبمجموع تلك الصفات وصف الأئمة صحيح البخاري قديمًا وحديثًا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث على عمومها، وأجمع الأئمة من أهل الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول؛ ولذلك عكف الناس على دراسته وحفظه، كما عكف كثير من الأئمة والعلماء على شرحه وبيان ما تضمَّنه من علوم وفوائد[1].

وقد احتل صحيح البخاري مكانة مرموقة بين العلماء تُعدُّ هي الأعلى عنايةً بكتاب بعد القرآن الكريم، حيث تكاثرت الأقلام على شرحه حتى وصلت شروحه إلى اثنين وثمانين ما بين المطول والمختصر، والمجمل والمفصل.

ومما يؤكد كبير عناية البخاري بحال الراوي قوله: "تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر"[2]، ومما يبيِّن فساد هذه الشبهة، أن البخاري لايحتج بأحد من الرجال إلا من كان في الطبقة الأولى، وهي التي تتصف بغاية الحفظ والإتقان، وطول الملازمة للشيخ[3].

ومما يؤكد صحة ما قلناه في دحضنا لهذه الشبهة ما ذكره النووي إذ يقول: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري

---

١. السُّنَّة، د. عبد الله شحاتة، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٤١: ٤٣ بتصرف.

٢. دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٠٦.

٣. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، جدة، ط٤، ١٤١٧هـ (١/ ٢٨٦) بتصرف.

ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلمًا ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث"[1].

فهل بعد هذه الشهادة شهادة، وهل بعد كل هذه الدقة العلمية التي كان يتبعها البخاري في انتقاء الرواة يُتهم رجاله بالضعف®؟!

ثانيًا. عدالة كل من روى لهم البخاري وصحة ضبطه وعدم غفلته:

إن كل من أخرج له البخاري في صحيحه هو عدل ضابط صحيح الحديث، وقد فصَّل ذلك ابن حجر في مقدمة فتح الباري فقال: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج البخاري لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكر فيه، هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا؛ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه.

وقال الشيخ أبو الفتح القشيري في "مختصره": وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ"الصحيحين"، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت (أي ابن حجر): فلا يُقبل الطعن في أحدٍ منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١١٦، ١١٧).

® في **"أقوال العلماء في البخاري ومسلم وآراؤهم في الصحيحين"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثالث (أبو هريرة)، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة). وفي **"طريقة البخاري في تصنيف جامعه الصحيح"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء. وفي **"إجماع الأمة على صحة صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء. وفي **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء.

معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنِّف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدَّم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا كما سنبينه.

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل؛ فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنظر فيما أخرج له، إن وجد مرويًّا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله تعالى من ذلك شيء؛ وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئًا فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عددًا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع بينهما على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير.

وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما عُلم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يُكفَّر بها أو يُفسَّق، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غُلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة.

والمفسَّق بها، كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب، مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة فقيل: يُقبل مطلقًا، وقيل: يُردُّ مطلقًا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيُقبل غير الداعية ويُردُّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة[1].

ثم سرد ابن حجر رحمه الله أسماء من طُعن فيهم من رجال البخاري في سبع وسبعين صفحة بترتيب المعجم، وبيَّن بطلان هذا الطعن في جميع الرواة الذين تُكلِّم فيهم، ولنأخذ مثلًا واحدًا على ذلك وهو الراوي الأول "أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي، قال النسائي فيه: ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدرامي: متروك، وقوَّاه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما، أخرج له البخاري حديثًا واحدًا

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٠٣، ٤٠٤.

تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة، وهو في كتاب "الطب"، فأما تضعيف النسائي له فشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب، وروى له الترمذي وابن ماجه[1].

وقد ختم ابن حجر كلامه بعد سرد من أخرج لهم البخاري أحاديثهم بصورة الاتصال، فقال: فقد وضح من تفاصيل أحوالهم ما فيه غنى للمتأمل، ولاح من تمييز المقالات فيهم، ومقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعنِّت[2].

ثم ذكر رحمه الله فصلًا في تمييز أسباب الطعن في المذكورين قائلًا: ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، وهو على قسمين:

القسم الأول: من ضعفه بسبب الاعتقاد، وقد قدمنا حكمه.

القسم الثاني: فيمن ضُعِّف بأمر مردود، كالتحامل، أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعِّف؛ لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تُكلِّم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره، ونحو ذلك، ويلتحق به من تُكلِّم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضُعِّف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط، أو تغير حفظه، أو كان ضابطًا لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم، بل الصواب في أمرهم التفصيل كما قدمناه[3].

1. المرجع السابق، ص٤٠٥.
2. السابق، ص٤٧٩.
3. السابق، ص٤٨٤.

وقال الحافظ الذهبي: من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

وثانيهما: من خرَّجا له متابعة وشهادة واعتبارًا، فمن احتجا به أو أحدهما ولم يُوثق ولم يغمز، فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتُكلِّم فيه فتارة: يكون الكلام فيه تعنتًا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضًا.

وتارة: يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسمِّيها من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتج به البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة[4].

قال الزيلعي رحمه الله: صاحبا الصحيح رحمهما الله - إذا أخرجا لمن تُكلِّم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرَّد به، لا سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي".

لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة؛ فصار حديثه متابعة[5].

4. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ، ص٨٠.
5. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (١/ ١٠).

وكما رُوي أنه كل من خُرِّج له في صحيح البخاري فقد جاز القنطرة، فلا معدل فيه إلا ببرهان بيِّن، "ورُوي أن البخاري لما أتمَّ جامعه الصحيح عرضه على: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وجلة من العلماء الثقات فشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، وقال فيها العقيلي: القول فيها قول البخاري، فلا مأخذ عليه، وابن الصلاح يجزم بصحة ما في البخاري من الحديث، والجمهور على أن الجامع الصحيح هو أصح كتاب في السنة، ويعتبرونه بعد القرآن عند البحث والاجتهاد"[1].

وعليه، فقد كان الجامع الصحيح للإمام البخاري أحد الأنهار الكبرى التي صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وفي هذا يقول ابن حجر: فلما رأى البخاري ﷺ هذه التصانيف ورُوَاها وانتشق رياها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه ثمين، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه حين قال: "لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ"[2].

ومعنى هذا أن المؤلفات التي انتشرت في عهد التابعين وتابعي التابعين كانت تشمل بعض الأحاديث الضعيفة بمعايير البخاري الصارمة، فكان عليه أن يتحاشى كل ضعيف ولا يقبل إلا الصحيح، وهذا هو نص كلامه؛ إذ يقول: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول"[3]، وكما ذكرنا من قبل أن البخاري عندما أتم كتابه "الجامع" عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وغيرهم من كبار المحدثين: "ومعنى نفي الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثًا حديثًا قبل أن يشهدوا له بالصحة، ويالها من شهادة نطق بها أئمة المحدثين في عصره، وحتى هذه الأحاديث الأربعة وجدت من النقاد من يثبت أنها صحيحة، وأن البخاري على حق في إثبات صحتها طبقًا لمعاييره الصارمة، وأن الذين نفوا صحتها كانوا هم المخطئين، بحسب ما قاله العقيلي في المسألة وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: "إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلًا، وأن يكون راويه مسلمًا صادقًا، غير مدلِّس، ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا متحفظًا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد".

وأوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري فقال إنها: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[4]، وقال أيضًا: إن البخاري لم يخرِّج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم[5].

---

١. السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، د. رءوف شلبي، مرجع سابق، ص٢٤١.
٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٨، ٩ بتصرف.
٣. المرجع السابق، ص٩.
٤. السابق، ص١٣ بتصرف.
٥. السابق، ٣، ٤ بتصرف.

ولقد انتُقدت بعض روايات البخاري، كما ذكرنا ـ وتبيَّن أن الحق فيها للبخاري ـ ولكن أحدًا لم يقل قط إنه روى عن "رجال ضعفاء"، كما يدَّعون.

ثالثًا. معرفة البخاري بالحديث وعلله وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهذه المعرفة يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه:

نال الإمام البخاري رحمه الله منزلة سامية لم ينلها إمام من المحدثين من قبله ولا من بعده، ولكن هذه المنزلة لم ينلها الإمام بماله، ولا بجاهه، ولا بإمارة أو ولاية، بل كان ذلك محصلة لهمة عالية، وعزمٍ قوي، وعلم كثير دقيق، ونفس لا تعرف الراحة أو الكسل؛ حتى بلغ الأمر أن أساتذته صاروا له أقرانًا؛ لأنه روى عن شيوخهم ـ أي شيوخ شيوخه ـ ما لم يحصلوه، فحصلوا ما فاتهم معرفته من خلاله، فصار أستاذًا وشيخًا بعد أن كان تلميذًا، فإن كنت لا تدرك قدر هذه المنزلة السامية التي بلغها، فاعلم قيمة ما كان يحمله الإمام البخاري رحمه الله من علم يغمُر به جنبات نفسه كما يغمر به عقول العلماء بعده.

ومن ثم، كان الإمام البخاري رحمه الله ذا همَّة عالية، دفعته هذه الهمة إلى طلب أعلى سندٍ للحديث؛ حتى كان بينه وبين النبي ﷺ في عددٍ من الأحاديث ثلاثة رواة فقط، ولا تقف همته عند هذا الحد، بل تتعداه إلى معرفة رواة كل حديث يرويه من حيث معيشتهم، وأسمائهم، وكناهم، وعدالتهم، ولم يكن ذلك بالأمر الشاق عليه؛ لأن أغلبهم كانوا شيوخه، فكان يعلم عنهم كل شيء، لذلك لم يكن البخاري ليترك حديثًا حتى يُنزفه ويلم به إلمامًا تامًّا.

ومما يدل على هذا ما رواه أبو سعيد المؤدب قال: "سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلبنا، كان إذا نظر في حديث رجل أنزفه"[1].

وعن أبي جعفر قال: "سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث. قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته، قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر، ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرَّفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظًا عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ"[2].

وعليه، فإن كبار العلماء من أهل الحديث كانوا يقدمون الإمام البخاري على أنفسهم في المعرفة والنظر، ولا يدل ذلك إلا على سعة اطلاعه، وقوة بصيرته، ودقة أحكامه؛ فقد روى الإمام الذهبي في السير قال: قال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: إن الرُّتُوت[3] من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعدني، والحسن الخلال بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشجِّ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن موسى

---

١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٢٧).
٢. المرجع السابق، (١٢/ ٤١٧).
٣. الرُّتوت: كبار العلماء.

الفرَّاء، كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر"[1].

وهذه شهادة موثَّقة من كبار أئمة الحديث ـ كما ترى ـ تقضي للإمام البخاري بالعلم والمعرفة بالحديث، وبتقدمه على كبار علماء الحديث.

فهذا هو إمامه وشيخه إسحاق بن راهويه أمير المؤمنين في الحديث ـ كما سماه أهل العلم ـ يسأل تلميذه الإمام البخاري عما أشكل عليه فهمه من الحديث، وَفْقَ ما روى الإمام الذهبي في السير قال:

قال محمد بن أبي حاتم: "سمعت أبا بكر المديني بالشاش زمن عبد الله بن أبي عَرَابة يقول: كنا بنيسابور عند إسحاق ابن راهويه، وأبو عبد الله(يعني البخاري) في المجلس، فمر إسحاق بحديث كان دون الصحابي عطاء الكَيْخاراني، فقال إسحاق: يا أبا عبد الله، إيش كَيْخاران؟ فقال: قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل، وكان يسمِّيه "أبو بكر"، فأنسيته إلى اليمن، فمر بكَيْخاران، فسمع منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله. كأنك شهدت القوم[2].

ويروي الذهبي سندًا آخر عن ابن حمدون قال: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكُنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم[3]، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ (الإخلاص)".

١. المرجع السابق، (١٢/ ٤٢٥).
٢. السابق، (١٢/ ٤١٥).
٣. السابق، (١٢/ ٤٣٢).

ويسوق الذهبي روايةً أخرى تؤكد سعة علم الإمام البخاري، فيقول: قال محمد بن أبي حاتم: "سئل عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث محمد بن كعب: لا يكذب الكاذب إلا من مهانة نفسه عليه، وقيل له: محمد يزعم أن هذا صحيح، فقال: محمد أبصر مني؛ لأن همَّه النظر في الحديث، وأنا مشغول مريض، ثم قال: محمد أكيس خلق الله؛ إنه عقل عن الله ما أمره به، ونهى عنه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكَّر في أمثاله، وعرف حلاله وحرامه"[4].

لكل ما تقدم أثنى كبار العلماء على الإمام البخاري رحمه الله سواءً كانوا من شيوخه أو من أقرانه.

قال حاشد بن إسماعيل: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل".

وعن أبي حاتم الرازي قال: "محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق".

وقال أبو عبد الله الحاكم: "محمد بن إسماعيل البخاري إمام أهل الحديث"[5].

لذا فلم يكن البخاري ليخفى عليه الحديث الضعيف؛ لأنه تقريبًا كان يعرف كل الأحاديث الضعيفة، كما يحفظ كمًّا كبيرًا أيضًا من الأحاديث الصحيحة التي لا يستطيع أحدٌ أن يقدح فيها بعلة، ولما اختار البخاري تصنيف الصحيح انتقى أقل من ثمانية آلاف حديث من مائة ألف حديثٍ صحيح، وصحة هذه الأحاديث مبنية على روايته عن العدول لا عن

٤. السابق، (١٢/ ٤٢٦).
٥. السابق، (١٢/ ٤٣١).

الضعفاء.

قال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القُومسي، سمعت محمد بن خميرويه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[1].

وتأسيسًا على ما سبق، فإن من يقول: إن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء ويقدح في معرفة الإمام بعلل الحديث ورجاله، يناقض الواقع، ويناقض كذلك شهادة كبار العلماء له من شيوخه وأقرانه وتلاميذه بمعرفته للحديث رجالًا وعللًا، صحة وضعفًا.

كذلك لا يقدح في الإمام البخاري وصحيحه إلا المغرضون الذين ينكرون ضياء الشمس في وضح النهار، وماذا عليك أن تقول إن قال لك قائل: إن الشمس تشرق الآن من الغرب، وتغرب من الشرق، وإن الصفر أكبر من العشرة؟ إن هؤلاء لا يُلتفت إلى كلامهم؛ لأنهم يطمسون أنوار الحقائق.

إن الإمام البخاري رحمه الله كان عالمًا بالرجال وعدالتهم، وبالحديث: صحيحه وضعيفه، شهد بذلك كبار العلماء له، فالإمام الترمذي رحمه الله يشهد له بالمعرفة التامة في العلل والتاريخ والأسانيد حين يقول: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[2].

والدارمي يُسأل عن حديث سالم بن أبي حفصة، فيقول: "كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف. فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: محمد أبصر مني"[3].

وأبو زرعة يُسأل: عن ابن لهيعة، فيقول: "تركه أبو عبد الله بن محمد بن إسماعيل، ويسأل عن محمد بن حميد، فيقول: تركه أبو عبد الله"[4].

إن الأمر لا يقتصر على هؤلاء العلماء فقط، بل يدخل ضمن هذا الإطار واحدٌ من أكبر علماء الجرح والتعديل في تاريخ الأمة الإسلامية، موصوف بالتشدد في الحكم على الرجال هو الإمام العلم يحيى بن معين رحمه الله الذي ينقاد للإمام البخاري في معرفته بالرجال.

قال محمد بن أبي حاتم حكيت لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد، قال: "رُحل إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رحل إلي مثل محمد بن إسماعيل، فقال مهيار: صدق، أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعًا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت يحيى ينقادُ له في المعرفة"[5].

إن هذا الانقياد من الإمام العلم يحيى بن معين رحمه الله وغيره - كما ذكرنا - للإمام البخاري رحمه الله في معرفة الرجال لا يعني إلا أن الإمام البخاري أعلم منه بأحوال الراوة؛ لزيادة علم عند البخاري لا يعلمها يحيى، لذلك انقاد له، ليس ذلك فقط، بل أضف إلى ذلك دقة البخاري في الحكم على الرجال توثيقًا وتضعيفًا، وهو - أي البخاري - من أعدل المحدِّثين وعلماء الرجال حكمًا على الرواة، كما تذكر كتب

١. السابق، (١٢/ ٤١٥).
٢. السابق، (١٢/ ٤٣٢).
٣. السابق، (١٢/ ٤٢٦).
٤. السابق، (١٢/ ٤٢٦).
٥. السابق، (١٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

مصطلح الحديث وكتب الرجال، فكيف يروي البخاري عن الضعفاء في صحيحه إذن وهو المشهود له بالمعرفة الدقيقة بعلم الحديث والرجال والعلل؟

قال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري، فقبَّل بين عينيه، وقال: دعني أُقبِّل رجليك، ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جُريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في كفارة المجلس، فما عِلَّته؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مَليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل، فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[1].

إن الإمام البخاري رحمه الله لم يذكر للإمام مسلم رحمه الله عِلَّة الحديث ـ التي لا يعلمها غير البخاري فقط ـ وإنما ذكر له الطريق الصحيح لهذا الحديث، فأيُّ البراهين يريدها المغالطون للحقائق بعد الذي سقناه؟ إذا كان البخاري لا يترك حديثًا حتى يعرف جميع طرقه ورجاله وعلله، وإذا كان أئمة علم الحديث يسلمون له بذلك، وإذا كان البخاري قد انتقى صحيحه من بين مائة ألف حديث صحيح، وإذا كان البخاري له كتابان في الضعفاء: هما الضعفاء الصغير، والضعفاء الكبير، وإذا كانت أحكامه على الراوة أحكامًا عادلة، ثم هو بعد ذلك مستفيض العدالة لا يكذب، مسلَّم له بالإمامة والإمارة في علم الحديث، فكيف نصدِّق من يقول بعد ذلك: إن الإمام البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه®؟!

الخلاصة:

- لم يخرج البخاري في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة.
- لم يخرج البخاري في صحيحه إلا ما صحَّ عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل اشترط ثبوت سماعه منه ولقياه به، وبهذا خرج أول كتاب في السنة على هذه الشروط الدقيقة مجردًا من الأحاديث الضعيفة والحسنة، ومقتصرًا على الأحاديث الصحيحة فقط.
- وصف الأئمة صحيح البخاري قديمًا وحديثًا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، وبأن رجاله عدول، ثقات.
- إن تخريج البخاري لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرَّج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، ولذلك فلا يُقبل الطعن في أحدٍ منهم.
- علم البخاري بالصحيح والضعيف من الحديث، والثقات والضعفاء من الرواة، وإحاطته

---

1. السابق، (١٢/ ٤٣٦، ٤٣٧).

® في "مكانة البخاري في معرفة علل الحديث" طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من هذا الجزء.

بكل طرق وعلل الحديث الذي يرويه، وشهادة العلماء له بذلك، كل ذلك يقف حائلًا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه.

الشبهة التاسعة

دعوى وجود أحاديث ضعيفة وموضوعة في صحيح مسلم(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض الواهمين أن صحيح مسلم يحوي كثيرًا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويستدلون على ذلك بما ورد في حديث الإسراء الذي رواه مسلم من قول أنس بن مالك: "وذلك قبل أن يوحى إليه" إذ تكلم الحفاظ على هذه اللفظة وضعَّفوها؛ متسائلين كيف تكون ليلة الإسراء التي فُرِضت فيها الصلاة قبل الوحي إلى النبي ﷺ؟

وكذلك حديث: "خلق الله التربة يوم السبت" وقد اتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق، وأن ابتداء الخلق كان يوم الأحد. وأيضًا الحديث الوارد عن أبي سفيان أنه قال للنبي ﷺ لما أسلم: يا رسول الله أعطني ثلاثًا: تزوج ابنتي أم حبيبة، وابني معاوية اجعله كاتبًا، وأمرني أن أقاتل الكفار، كما قاتلت المسلمين، فأعطاه النبي ﷺ ما سأله..."، ويرون أن في هذا الحديث من الوهم ما لا يخفى على أحد؛ إذ إن النبي ﷺ تزوج من أم حبيبة وهي بالحبشة، وأصدقها النجاشي، وأبو سفيان أسلم يوم الفتح، فكيف يطلب منه الزواج منها وهو متزوجها في الأصل؟

ويدَّعون كذلك أن به أحاديث موضوعة بدليل حديث: "إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لَعْنَتِه..." وهذا الحديث قد عدَّه ابن الجوزي في الموضوعات. ويتساءلون: كيف نسمِّيه صحيحًا، وقد ورد فيه أحاديث موضوعة وضعيفة؟ رامين من وراء ذلك إلى زعزعة ثقة المسلمين في صحيح مسلم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أجمع نقاد الحديث وصيارفته - قديمًا وحديثًا - على أن أحاديث صحيح مسلم كلها أحاديث صحيحة، وهؤلاء هم أهل الفن الذين يُعتد بأقوالهم في ذلك، ولو أن به أحاديث غير صحيحة لما أجمعوا على ذلك، لا سيما أنهم قد درسوا غير الصحيحين، وبيَّنوا أن فيها الصحيح والضعيف.

٢) إن حديث الإسراء والمعراج الذي رواه الإمام مسلم حديث صحيح، ولفظة: "قبل أن يُوحى إليه" لا تعني أن الإسراء والمعراج كان قبل البعثة، وإنما المعنى قبل أن يُوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج، لا الوحي بالرسالة، ويشهد لذلك قوله في الحديث نفسه أن جبريل قال لبواب السماء لما قال له: أَبُعث إليه؟ قال: نعم.

٣) إن حديث "خلق التربة يوم السبت" حديث صحيح، فالصحيح أن بداية الخلق كانت يوم السبت

(*) السنة المطهرة، د. سيد أحمد رمضان المسير، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، د. محمد محمود بكار، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

لا يوم الأحد؛ إذ الآثار القائلة بأن بداية الخلق كانت يوم الأحد ضعيفة لا تصح، عامتها من الإسرائيليات، وتسمية الأيام هذه مأخوذة من أهل الكتاب.

٤) إن قول أبي سفيان للنبي ﷺ "أزوجكها"؛ أي أرضى بزواجك من أم حبيبة فاقبل مِنِّي الرضا، وطلب ذلك تطيبًا لقلبه، ويرى بعضهم أنه طلب منه أن يتزوج ابنته الأخرى التي كانت تُكَنَّى بأم حبيبة وخفي عليه تحريم الجمع بينهما.

٥) لقد أخطأ ابن الجوزي عندما أورد في كتابه الموضوعات حديث: "إن طالت بك مدة أوشكت أن ترى قومًا..."؛ إذ إنه حديث صحيح رواه مسلم وغيره، و"أفلح" المذكور في السند ثقة مشهور، صالح الحديث، وقد رُوي هذا الحديث من طرق أخرى تثبت صحته.

التفصيل:

أولا. خلو صحيح الإمام مسلم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإجماع الأمة على صحة كل ما فيه:

لقد أجمع نقاد الحديث وصيارفته قديمًا وحديثًا على أن أحاديث صحيح مسلم صحيحة كلها، وأجمعت الأمة على صحة كل ما جاء في الصحيحين، وقد كَثُرت أقوال علماء الحديث في ذلك، وهم أهل هذا العلم الذين قضوا حياتهم في دراسته؛ حتى عرفوا كل صغيرة وكبيرة فيه، فهم الذين يُعتد بقولهم في ذلك، وسوف نقتصر على ذكر بعض هذه الأقوال ليتبيَّن لكل مدعٍ صحة كل ما في صحيح مسلم من أحاديث.

يقول الإمام مسلم وهو مصنِّف الصحيح: "عرضت كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليست له علة، فهو هذا الذي أخرجته"[1].

ويقول ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) في بيان أقسام الحديث الصحيح: "وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا "صحيح متفق عليه" يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"[2].

وقد جزم ابن كثير بأنه ليس في الصحيحين حديث ضعيف، فقال: "ثم حُكي أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ، كالدارقطني وغيره، ثم استُنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحًا في نفس الأمر، وهذا جيد"[3].

وقد سُئل النووي رحمه الله هل في صحيح البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، والمسانيد المشهورة، حديث غير صحيح وأحاديث باطلة.

أو في بعضها دون بعض؟

أجاب رحمه الله: أما البخاري ومسلم فأحاديثهما صحيحة، وأما باقي السنن وأكثر المسانيد؛ ففيها

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣١).
٢. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٤.
٣. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، ص٢٩.

الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر، والباطل[1].

وقال النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: "... وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقًا، وما كان في غيرهما لا يُعمل به حتى يُنظر، وتوجد فيه شروط الصحيح"[2].

وقال الشوكاني في شأن الصحيحين: "ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده، فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما، كلها من المعلوم صدقه، المقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك"[3].

وقال أيضًا: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صح من الإجماع على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيها بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول، على أنهما قد جمعا في كتابيهما أنواع الصحيح، مما اقتدى به وبرجاله من تصدَّى بعدها للتصحيح"[4].

١. المنثورات وعيون المسائل المهمات، النووي، ص٢٨٥، نقلًا عن: مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، عبد العزيز ندى العتيبي الأثري، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٩.

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٢٥).

٣. انظر: قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني، ص٢٣٠، نقلًا عن: مكانة الصحيحين: عبد العزيز العتيبي، مرجع سابق، ص٢٥.

٤. تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٣.

وقال المحدث الشيخ أحمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها طعن أو ضعف، وإنما انتقد الدراقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين، أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبعِ الأحاديث التي تكلموا فيها، وانتقدوها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"[5].

هذه هي آراء نقاد الحديث وصيارفته في صحيح مسلم خاصة، وفي الصحيحين عامة، وما حكموا بعدم وجود أيٍّ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه إلا للمنهج الصارم الذي وضعه الإمام مسلم في اختياره للأحاديث التي جمعها في صحيحه، فقد سلك الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه طرقًا بالغة في الاحتياط والإتقان، والورع والمعرفة، وذلك مصرِّح بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه، وتشدده في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار، فرحمه الله،... وإنه لا يعرف حقيقة حاله إلا مَنْ أحسن النظر في كتابه مع

٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، هامش ص٢٩.

كمال أهليَّته، ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة[1].

ونخلص من هذا كله إلى أن كل ما في صحيح مسلم من أحاديث هي أحاديث صحيحة لا ضعف فيها، وأن الأمثلة التي استدلَّ بها الزاعمون على وجود حديث ضعيف أو موضوع فيه لا تثبت أمام النقد الحديثي النزيه، والدقة العلمية المجرَّدة، وتحري الحق.

ولو أن به شيئًا من الضعيف أو الموضوع؛ لما أجمع العلماء والأمة على صحة ما فيه لا سيما وأنهم درسوا كل كتب السنة، وبينوا أن منها ما هو صحيح كله دون وجود ضعيف أو موضوع فيه كصحيحي البخاري ومسلم، وأن منها ما هو يشتمل على الصحيح والضعيف كالسنن والمسانيد وغيرها®.

ثانيًا. حديث الإسراء والمعراج وما جاء فيه من لفظة "قبل أن يُوحى إليه" حديث صحيح:

إن حديث الإسراء الذي أورده المشككون حديث صحيح، فقد أورده مسلم في صحيحه من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر قال: "سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسرى برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام... الحديث"[2].

وقد روى البخاري هذا الحديث أيضًا عن عبد العزيز بن عبد الله، حدثني سليمان عن شريك بن عبد الله أنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول ليلة أُسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يُوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم..." الحديث[3].

قال ابن حجر: وصرح المذكورون(يعني: الخطابي، وابن حزم، وعبدالحق، وغيرهم) أن شريكًا تفرَّد بذلك، وفي دعوى التفرد نظر؛ فقد وافقه كثير بن خُنَيْس... عن أنس، كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب "المغازي" من طريقه[4].

وقال ابن حزم رحمه الله: الآفة من شريك، وردَّ أبو الفضل بن طاهر على ذلك بقوله: تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يُسبق إليه؛ فإن شريكًا قَبِلَهُ أئمة الجرح والتعديل ووثَّقوه، ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به[5].

قال الحافظ المزي في تهذيبه: "قال عباس الدوري عن يحيى بن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال: ابن عدي: وشريك رجل مشهور من أهل المدينة، حدَّث

---

1. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (1/ 126، 127) بتصرف.

® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الخرافات والإسرائيليات الموضوعة والأحاديث المعلة"** طالع: الشبهتين العاشرة، والرابعة عشرة، من هذا الجزء.

2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، (2/ 603، 604)، رقم (407).

3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله ﷻ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾، (13/ 486)، رقم (7517).

4. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (13/ 488).

5. أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1415هـ/ 1994م، ص49.

عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف[1].

قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال[2]، وإذا كان الحديث صحيح الإسناد كما بينا، فالسؤال الآن: كيف يكون الإسراء قبل البعثة؟

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: قوله "فلم يرهم" أي: بعد ذلك "حتى أتوه ليلة أخرى" ولم يُعيِّن المدة التي بين المَجِيئَيْن، فيُحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أُوحي إليه، وحينئذٍ وقع الإسراء والمعراج، وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة، أو ليالي كثيرة، أو عدة سنين، وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك، ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة، بعد البعثة وقبل الهجرة، ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم، وغيرهما بأن شريكًا خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة.

وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الليلتين اللتين أتاه فيها الملائكة سبع، وقيل: تسع، وقيل: عشر، وقيل: ثلاثة عشر، فيُحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشارح المذكور أنها ليالٍ، وبذلك جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه، وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة، قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له: أبعث؟ قال: نعم؛ فإنه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة، فيُتعيَّن ما ذكرته من التأويل[3].

وقال ابن حجر أيضًا: "وأجاب بعضهم عن قوله: "إن القَبْلية هنا في أمر مخصوص، وليست مطلقة، واحتُمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج مثلًا؛ أي: أن ذلك وقع بغتة قبل أن يُنذر به، ويؤيده قوله في حديث الزهري:"فُرج سقف بيتي""[4][5].

وبهذا يتبيَّن أنه لا إشكال في هذا الحديث سندًا ولا متنًا؛ إذ إن شريكًا هذا قَبِلَه أئمة الجرح والتعديل، وأن هذا الحديث رواه عن ثقة، وأنه لم ينفرد به، فقد وافقه عليه غيره بذلك، ولا إشكال في الجمع بين قوله: "قبل أن يُوحى إليه"، وقوله: "وقد بُعث؟ قال: نعم"®.

ثالثًا. إن حديث "خلق الله التربة" صحيح، ولا تعارض فيه مع الآثار القائلة بأن أول الخلق يوم الأحد:

إن حديث "خلق الله التربة" حديث صحيح الإسناد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: "خلق الله ﷻ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم

١. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٧٦، ٤٧٧).

٢. أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مرجع سابق، ص٤٩.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٤٨٨، ٤٨٩).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ذكر إدريس ﷺ، (٦/ ٤٣١، ٤٣٢)، رقم (٣٣٤٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلاة، (٢/ ٦٠٤)، رقم (٤٠٨).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٤٩٤).

® في **"نفي تعارض الأحاديث في تحديد وقت حادثة الإسراء والمعراج"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء التاسع (النبوات).

الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدَّواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل"[1].

ورواه أحمد أيضًا في مسنده، بسند صحيح[2]، ورواه النسائي في التفسير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن جرير، وغيرهم[3].

ومن ثم، فإن قولهم: إن هذا الحديث مخالف للآثار القائلة بأن أول الخلق كان يوم الأحد، وهو الذي نزَّل عليه أسماء الأيام "الأحد، الإثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الخميس" - قول لا يصح؛ لأن الآثار القائلة بأن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، ما كان منها مرفوعًا فهو أضعف من هذا الحديث بكثير، وأما غير المرفوع فعامته من قول عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، ومن يأخذ من الإسرائيليات، وتسمية الأيام كانت قبل الإسلام تقليدًا لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم يُر ضرورة إلى تغييرها؛ لأن إقرار الأسماء التي قد عرفت واشتُهرت لا يُعدُّ اعترافًا بمناسبتها لما أُخذت منه أو بُنيت عليه؛ إذ قد أصبحت لا تدل على ذلك، وإنما تدل على مسمياتها فحسب، ولأن القضية ليست مما يجب اعتقاده، أو يتعلق به نفسه حكم شرعي، فلم تستحق أن يحتاط لها بتغيير ما اشتُهر وانتشر من تسمية الأيام.

وتلك التسمية قد خصَّت أيامًا لم يأت في القرآن منها شيء، وجاء فيه اسما اليومين الباقيين - الجمعة والسبت؛ لأنه لا تعلق لهما بتلك التسمية المدخولة وعلى مقتضى الحديث يكون الجمعة سابعًا، وهو وتر مناسب لفضل الجمعة، كما ورد: "إن الله وتر يحب الوتر"[4]، ويضاف إلى هذا اليوم يوم الإثنين، فإنه على هذا الحديث يكون الثالث، وهو المناسب لفضله، وفي الصحيح: "فيه ولدت، وفيه أنزل علي"[5]، فأما الخميس فإنما ورد فضل صومه، وقد يوجَّه ذلك بأنه لما امتنع صوم اليوم الفاضل وهو الجمعة؛ لأنه عيد الأسبوع عُوِّض عنه بصوم اليوم الذي قبله، وفي ذلك ما يقوِّي شبه الجمعة بالعيد، وفي الصحيحين في حديث الجمعة "نحن الآخرون السابقون"[6][7].

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، (٩/ ٣٩١٠)، رقم (٦٩٢٠).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، (١٦/ ١٤٦)، رقم (٨٣٢٣). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. أضواء على حديث "خلق الله التربة"، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص٩، ١٠.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، (١١/ ٢١٨)، رقم (٦٤١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الدعوات، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، (٩/ ٣٧٩٣)، رقم (٦٦٨٣).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والإثنين والخميس، (٤/ ١٨١٧)، رقم (٢٧٠٤).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجمعة، باب: فرض الجمعة، (٢/ ٤١٢)، رقم (٨٧٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، (٤/ ١٤٤١)، رقم (١٩٤٨).

٧. الأنوار الكاشفة لما في كتاب: "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص١٨٨، ١٨٩ بتصرف.

وبهذا يتبيَّن أن هذا الحديث حديث صحيح لا إشكال فيه؛ إذ إن الصحيح أن بداية الخلق كانت يوم السبت لا يوم الأحد، كما ثبت بهذا الحديث الشريف®.

رابعًا. إن قول أبي سفيان للنبي ﷺ: "أزوجكها" يعني: أرضى بالزواج فاقبل مني الرضا، ولا يعني أنه لم يتزوجها من قبل:

إن حديث أبي سفيان(1) يَرْجِعُ الطعن فيه إلي أن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، لكنه تنصَّر، وثبتت أم حبيبة على دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي يخطبها عليه، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهم، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فنَحَّت بساط رسول الله ﷺ؛ حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف على أن أبا سفيان أسلم يوم الفتح سنة ثمان، فكيف طلب أبو سفيان من رسول الله ﷺ الزواج بأم حبيبة، وهي متزوجة منه قبل الهجرة؟

أجاب الإمام النووي رحمه الله في شرحه لصحيح مسلم على ذلك الادعاء بقوله: وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة؛ لأنه يُحتمل أنه(أي: أبوسفيان) سأله تجديد عقد النكاح تطييبًا لقلبه؛ لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسَته وَنَسبه أن تُزوج ابنته بغير رضاه، أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه، وطالت صحبته، وهذا كلام أبي عمرو رحمه الله (يعني: ابن الصلاح).

وليس في الحديث أن النبي ﷺ جدَّد العقد، ولا قال لأبي سفيان إنه يحتاج إلى تجديده، فلعلَّ النبي ﷺ أراد بقوله: نعم إن مقصودك يحصل، وإن لم يكن بحقيقة عقد(2).

وقالت طائفة من العلماء: لما سمع أبو سفيان أن رسول الله ﷺ طلَّق نساءه لما آلى منهن، أقبل إلى المدينة، وقال للنبي ﷺ ما قال، ظنًّا منه أنه طلَّقها فيمن طلَّق.

وقال الزرقاني: وقد ظهر لي الجواب بأن المعنى يديم التزويج ولا يطلِّق... ثم قال: ولا ينافيه قوله: "عندي"؛ لأن الإضافة لأدنى ملابسة، ولا بأس به، فإنه قريب"(3).

وقالت طائفة أخرى: إن الحديث صحيح، ولكن وقع الغلط والوهم من أحد الرواة في تسمية أم حبيبة؛ إذ إن التي عرضها أبو سفيان على النبي ﷺ ابنته الأخرى، وليست أم حبيبة زوجة النبي ﷺ، ولا يبعد للجميع خفاء التحريم عليه (أي: أبوسفيان ﷺ)، فقد خفي ذلك على ابنته وهي أفقه منه وأعلم حين قالت لرسول الله ﷺ: هل لك في أختي بنت أبي سفيان؟ فقال: "أفعل ماذا؟" قلت: تنكحها، قال: "أو تحبين

® في "صحة حديث: خلق الله التربة" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من الجزء الثامن (الإلهيات).

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل أبي سفيان بن حرب ﷺ، (٩/ ٣٦٣٩)، رقم (٦٢٩٢).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٦٤٠).

٣. دفاع عن حديث فضائل أبي سفيان ﷺ، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ١٩٩٥م، ص١٨، ١٩.

ذلك؟" قالت: لست لك بمُخلِيَة، وأحب من شركني في الخير أختي، قال: فإنها لا تَحِلُّ لي[1]، فهذه هي التي عرضها أبو سفيان على النبي ﷺ، فسماها الراوي من عنده أم حبيبة، وقيل: بل كانت كنيتها أيضًا أم حبيبة[2].

ويرى المعلمي اليماني أن أقرب تأويل له أن زواج النبي ﷺ لما كان قبل إسلام أبي سفيان كانت بدون رضاه، فأراد بقوله "أزوجكها" أرضى بالزواج، فأقبل منِّي الرضا[3].

وبهذا، فإن الحديث صحيح لا يخالف حقائق التاريخ، ويُؤول كما سبق، وهذه كلها تأويلات صحيحة مقبولة تؤيد الحديث الذي معنا، وتبيِّن الإشكال الذي فيه.

خامسًا. لقد أخطأ ابن الجوزي عندما أورد حديث "إن طالت بك مدة أوشكت أن ترى قومًا..." في الموضوعات:

إن هذا الحديث حديث صحيح، رواه مسلم في صحيحه عن عبيد الله بن سعيد، وأبي بكر بن نافع، وعَبْد بن حُميد، قالوا: حدثنا أبو عامر العَقَدي، حدثنا أفلح بن سعيد، حدثني عبد الله بن رافع ـ مولى أم سلمة ـ قال: سمعت أبا هريرة ؓ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن طالت بك مدة، أوشكت أن ترى قومًا يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر"[4].

وقد أكد السيوطي رحمه الله صحة هذا الحديث في اللآلئ المصنوعة فقال: "لا والله ما هو بباطل، بل صحيح في نهاية الصحة، أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه، عن أبي عامر في صحيحه"[5].

قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه، عن أبي عامر العقدي بهذا، وأخرجه من وجه آخر كما سيأتي، ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حُكم عليه بالوضع، وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة منه.

و"أفلح" المذكور (أي في سند الحديث) يعرف بالقبائي، مدني من أهل قباء، ثقة مشهور، وثَّقه ابن معين، وابن سعد، وقال ابن معين أيضًا والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث، وأخرج له مسلم في صحيحه، وقد روى عنه عبد الله بن المبارك وطبقته، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي، قلت وليس هذا بجرح، وقد غفل ابن حبان، فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأً شديدًا، وغلط ابن حبان في "أفلح"، فضعَّفه بهذا الحديث... وتعقَّب الذهبي في

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الرضاع، باب: تحريم الرَّبيبة وأخت المرأة، (٥/ ٢٢٥١)، رقم (٣٥٢٢).

٢. انظر: دفاع عن حديث فضائل أبي سفيان ؓ، د. سعد المرصفي، مرجع سابق، ص١٩، ٢٠.

٣. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص٢٢٤.

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (٩/ ٣٩٦٠)، رقم (٧٠٦٣).

٥. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩١٨م، (٢/ ١٨٣).

الميزان كلام ابن حبان هذا، فقال: حديث "أفلح" صحيح غريب، وابن حبان ربما جرَّح الثقة، حتى كأنه لايدري ما يخرج من رأسه، وقد تابعه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، كما أخرجه أحمد، والحاكم، والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه، قال: ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثًا في صحيح مسلم، وهذا من عجائبه[1].

والعجيب في هذا أن الحاكم أخرج هذا الحديث في المستدرك، وقال عنه: صحيح على شرط الشيخين، ويتلخص تعقبه هذا فيما يأتي:

١. إن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.

٢. إن أفلح ثقة مشهور، وثَّقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم الرازي.

٣. إن ابن حبان قد غلط في تجريح أفلح وأدخله في الضعفاء مع أنه ذكره في الطبقة الرابعة من ثقاته، وقد قلَّد ابن الجوزي ابن حبان في هذا؛ فوقع فيما وقع فيه ابن حبان.

٤. إن أفلح لم يتفرد بالرواية، بل تابعه عليها سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وأخرجه الحاكم في المستدرك، والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه[2].

ونخلص من هذا إلى أن أفلح بن سعيد ثقة صحيح الحديث، وعليه فالحديث الذي رواه مسلم ـ وفي سنده أفلح ـ حديث صحيح، وقد أخطأ من جعله في الموضوعات.

الخلاصة:

- لقد أجمع نقاد الحديث وصيارفته قديمًا وحديثًا على أن أحاديث صحيح مسلم كلها أحاديث صحيحة، وهؤلاء هم الذين يُعتد بقولهم في هذا العلم.
- إن أقوال العلماء عن صحة كل ما في صحيح مسلم كثيرة لا تحصى، ومنها قول مسلم نفسه: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إلى أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليست له علة، فهو هذا الذي أخرجته".
- كان حكم هؤلاء العلماء والنقاد بعدم وجود أيِّ أحاديث ضعيفة أو موضوعة في صحيح مسلم راجع إلى المنهج الصارم الذي وضعه الإمام مسلم في أثناء اختياره للأحاديث التي وضعها في صحيحه.
- إن حديث الإسراء والمعراج الذي رواه مسلم حديث صحيح، رواه البخاري أيضًا، وغيرهما، ولفظة: "قبل أن يُوحى إليه" صحيحة؛ يدل على هذا قوله في الحديث:"حتى أتوه في ليلة أخرى"، ولم يعيِّن هذه المدة، فيحمل على أن المجيء الثاني للملائكة كان بعد أن أُوحي إليه، وحينئذٍ وقع الإسراء والمعراج، وهذا يعني أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة، وقبل الهجرة، ويشهد لذلك أيضًا قوله في الحديث نفسه أن جبريل ؏ قال لبواب السماء لما قال له: أبعث؟ قال: نعم، هذا وقد يكون المراد بقوله: "قبل أن يوحى إليه" أي: في شأن الإسراء والمعراج، لا الوحي والرسالة.

١. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٧: ٣٩.

٢. الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن فلاتة، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (٢/ ١٧٤، ١٧٥).

هذا عن المتن أما السند فلا إشكال فيه؛ إذ إن شريكًا هذا قبله أئمة الجرح والتعديل، ووثقوه، كما أنه لم ينفرد به.

- إن حديث "خلق الله التربة يوم السبت" لا يتعارض مع الآثار القائلة بأن أول أيام الخلق الستة يوم الأحد؛ لأن هذه الآثار ما كان منها مرفوعًا فهو أضعف من هذا الحديث بكثير، وأما غير المرفوع فعامته من قول عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، ومن يأخذ عن الإسرائيليات، وبذلك فهو حديث صحيح.
- إن قول أبي سفيان للنبي ﷺ "أزوجكها" يقصد ابنته لا يعني أنه لم يكن متزوجًا بها قبل ذلك، ولكنَّ أبا سفيان سأله تجديد عقد النكاح تطيبًا لقلبه؛ لأنه ربما كان يرى غضاضة من رياسته ونسبه أن تُزوَّج ابنته بغير رضاه، أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقيل إنه طلب منه أن يتزوج ابنته الأخرى، وكانت تُكنَّى بأم حبيبة أيضًا، وقد خفي عليه تحريم الجمع بين الأختين، كما خفي على أم حبيبة نفسها حين طلبت من النبي ﷺ أن يتزوج أختها معها، وبهذا يتبين أنه لا إشكال في صحة الحديث كما ذكر العلماء جميعًا.
- لقد أخطأ ابن الجوزي عندما أورد حديث "إن طالت بك مدة أوشكت أن ترى قومًا..." في الموضوعات؛ لأن هذا الحديث حديث صحيح، أكد السيوطي صحته في اللآلئ المصنوعة، فقال بأن أفلح - المذكور في السند ويُطعن في الحديث بسببه - ثقة مشهور، صالح الحديث، وثَّقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، ومن ثم فوضع ابن الجوزي له في الموضوعات غفلة شديدة منه.

ولم ينفرد أفلح بهذه الرواية، بل تابعه عليها سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم، والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه.

الشبهة العاشرة

دعوى اشتمال صحيح مسلم على أحاديث مُعَلَّة(*) ®

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض الواهمين أن صحيح الإمام مسلم يشتمل على بعض الأحاديث المعلَّة التي أثبتها الإمام مسلم فيه؛ ليقوم بشرحها وتوضيحها، والتنبيه عليها.

ويستدلون على ذلك بقوله في مقدمة صحيحه: "وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى".

كما يستدلون على ذلك بأن الإمام مسلمًا قد أورد في صحيحه طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يورد طريق

(*) منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ربيع بن هادي عمير المدخلي، مجالس الهدى، الجزائر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م. الرد المفحم على من اعتدى على صحيح الإمام مسلم، ربيع بن هادى عمير المدخلي، دار المنهاج، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الخرافات والإسرائيليات الموضوعة"** طالع: الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء.

الليث التي لم يُذكر فيها ابن عباس، ويزعمون أن الأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لأورد الطريق الثانية؛ لأنها سليمة، ولا نزاع في صحتها، ولكنه لم يفعل.

ويرون أن وسيلة الإمام مسلم في بيان هذه العلل، هي ترتيبه للروايات والأحاديث في أبواب صحيحه، بحيث يقدِّم الصحيح في الأصول والتوابع، ويؤخر المعلَّ في نهاية الباب؛ ليبيِّن علته، ويوضحه ويشرحه، وما هذا الترتيب إلا دليل على صحة ما قدَّم، وضعف ما أخَّر، ولو جاء المتأخر من وجوه أكثر قوة من المتقدم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن المقصد الأساسي من العلل في قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، هو العلل التي لا تقدح أبدًا في صحة الحديث، مثل اختلاف الرواة بالزيادة والنقصان في ألفاظ المتون، وهذا الاختلاف من باب العلل غير القادحة في صحة الحديث؛ لأن النقص لا يضر، وزيادة الثقة مقبولة.

٢) إن الرواية التي استدل بها الطاعنون على أنها معلَّة، ليس بها أية علة أو ضعف، وإنما إيراده لها من قبيل زيادة الثقة في الإسناد، وهي مقبولة عند المحققين من علماء الحديث، ثم تدخل ضمنًا في باب متابعة الطرق المذكورة قبلها؛ تعضيدًا لها.

٣) إن منهج الإمام "مسلم" رحمه الله في تقديم الروايات وتأخيرها ليس لبيان علتها، وإنما للتأكيد على صحتها، من خلال جمع طرق الباب في المتابعات والشواهد.

التفصيل:

أولا. العلَّة التي يقصدها الإمام مسلم في عبارته في مقدمة صحيحه، هي من قبيل العلة التي لا تقدح أبدًا في صحة الحديث:

إن الثابت لدينا بشهادة العلماء الثقات أن صحيح الإمام مسلم لا يحتوي بأية صورة من الصور على أحاديث ضعيفة، أو بها علة تقدح في صحتها، ومن الشواهد التي تؤكد هذا قول الحافظ ابن منده: "سمعت أبا علي النيسابوري الحافظ يقول: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم"[1].

ومن الأقوال أيضًا التي تثبت لنا مدى صحة كتاب الإمام مسلم ونقائه من العلل قول الإمام مسلم نفسه، كما جاء في "سير أعلام النبلاء": "قال مكي بن عبدان: سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا "المسند" على أبي زرعة، فكل ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أنَّ له علة وسببًا تركته، وكل ما قال: إنه صحيح ليس له علة، فهو الذي أخرجت"[2].

"ومعنى هذا أن الإمام مسلمًا انتهى به المطاف إلى أن يقدم صحيحه وهو يعتقد أنه خالٍ ونظيف من العلل ـ هذا ما يعتقده ـ وإن كان قد بقي عليه فيه ما يُؤخذ عليه، وهو نزر يسير لا تخلو من مثله أعمال البشر، غير أن الذي نعتقده أن مسلمًا لم يقصد أبدًا إلى أحاديث يعلم أن فيها عللًا فيوردها في صحيحه، ثم يقوم بشرحها وتوضيحها"[3].

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٥٦٦).
٢. المرجع السابق، (١٢/ ٥٦٨).
٣. الرد المفحم على من اعتدى على صحيح الإمام مسلم، ربيع بن هادي عمير المدخلي، مرجع سابق، ص١٧.

من خلال هذا القول يتبيَّن أن الإمام مسلمًا قد قصد في كتابه "الصحيح" الاقتصار على الأحاديث الصحيحة فقط، وهذا ما أثبته فعلًا فيه، أما الأحاديث التي بها علَّة، أو ظهر ضعفها، فإنه لم يثبتها - أصلًا - في كتابه، فضلًا عن قيامه بشرحها وإيضاحها.

ومن ثم، فإن الأمة قد تلقته بالقبول؛ لأنه صِنْو صحيح البخاري في الصحة، لا لأنه وُضع لشرح العلل وبيانها، وإلا لكان له شأن آخر، وللأمة موقف آخر منه، كأن يضعونه في كتب العلل، وقد ألَّف الحازمي، وابن طاهر رحمهما الله في شروط الأئمة الخمسة والستة، ومنها الصحيحان، وأقرتها الأمة على ذلك، وعلى أساس التزام الصحة وجهت إليه وإلى صحيح البخاري بعض الانتقادات؛ لأنهما أخلَّا بشرط الصحة في تلك الأحاديث المنتقدة في نظر من يوجه إليهما النقد، كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، بي علي الغساني، ولو كان مسلم التزم القيام بشرح العلل وبيانها في كتابه لما وجدت شيئًا من هذه الانتقادات[1].

وهكذا، لا يبقى لنا إلا أن نقول: إن مجرد الشك في وجود أحاديث معلَّة أو ضعيفة في صحيح الإمام مسلم يفتقد إلى حجة قاطعة، أو برهان مبين.

قال ابن الصلاح: "ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة في ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذٌّ"[2].

والذي أبهمه ابن الصلاح قد بيَّنه غيره كأبي يعلى الخليلي، وتطلق العلة لديه على وجود سبب غير قادح في صحة الحديث، مثل الحديث الذي وصله ثقة ضابط فأرسله غيره[3].

فالعلة لديه تشمل الصحيح، فكما يُقال: صحيح شاذٌّ، يقال: صحيح معلول[4].

يقول القاضي عياض رحمه الله عندما يتكلم عن علل مسلم، وأنه أتى بها من ثنايا كتابه: وكذلك علل الحديث التي ذكر، ووعد أنه يأتي بها - قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال، والإسناد، والزيادة، والنقص، وذكر تصاحيف المصحِّفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به[5].

يقول الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي: لقد وعد الإمام مسلم رحمه الله بشرح العلل وتوضيحها، فما مراده بهذه العلل؟

الذي أقطع به أنه يريد بذلك العلل غير القادحة، والدليل على ذلك اتفاق الأمة على صحة كتابه، وتلقيهم إياه بالقبول، ولم يفهم أحد أنه يريد بهذا الشرح شرح العلل القادحة إلا القاضي عياض رحمه الله ويفهم من تصرفاته أن هذه الفكرة كانت غير راسخة في نفسه.

وهذا الشرح الذي هو بيان العلل غير القادحة،

١. المرجع السابق، ص١٧ بتصرف.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٨٤.

٣. انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، (١/ ٣٢٧) بتصرف.

٤. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، مرجع سابق، ص٤٣٩.

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٢٩).

والتي هي مجرد اختلاف في العبارات، وفي الزيادة والنقص في ألفاظ المتون، قد وفَّى مسلم بما وعد به على أكمل الوجوه بطريق لا يضاهيه فيها أحد من المحدثين، وقد بدأ في إنجاز هذا الوعد من أول حديث رواه في كتابه بعد المقدمة.

وهوحديث الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ: "بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر..."[1]، وفيه سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام، والإيمان، والإحسان والساعة، فهذا هو الحديث الأول من كتاب الإيمان من صحيح مسلم، أورده من طرق، ثم قال بعد إيراده من الطريق الثانية: وساقوا الحديث بمعنى حديث "كَهْمَس" وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف[2]، وقال عقب الطريق الثالثة: "فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن الفاروق عمر ﷺ عن النبي ﷺ، وفيه شيء من زيادة، وقد نقص منه شيئًا"[3]، وهذا الاختلاف بين الرواة بالزيادة والنقص يعتبر من العلل عند كثير من المحدثين، ولكنها علل غير قادحة؛ لأن النقص لا يضر، ولأن زيادة الثقة مقبولة[4].

هكذا يتضح لنا مقصد الإمام مسلم من عبارته، أنه يقصد بالعلل هنا هذه العلل التي لا تقدح بحال من الأحوال في صحة الحديث، فهناك علل قادحة، وأخرى غير قادحة، وذلك ما نجده في قول "ابن الصلاح": ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمَّى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط؛ حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: ومن الصحيح ما هو صحيح شاذ[5].

ومن خلال كلام "ابن الصلاح" السابق، يتبيَّن لدينا أن من العلة ما يقدح في صحة الحديث، ويبطل العمل به، ومنه ما لا يقدح في صحته، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط.

ونخلص من ذلك كله إلى أن الإمام مسلمًا عندما وعد في مقدمة صحيحه بالشرح والإيضاح للأخبار المعللة إنما كان يقصد بها الأخبار التي بها علة لا تقدح في صحة الحديث أبدًا، وبهذا يثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن صحيح الإمام مسلم كله صحيح، لم يتطرق إليه الضعف مطلقًا بأي صورة من صوره، وإنما تمثلت العلة غير القادحة عنده في الاختلاف بين الرواة بالزيادة والنقص في الروايات. وبهذا يكون الإمام

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (١/ ٢٩٢، ٢٩٣)، رقم (٩٣).
٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق،(١/ ٢٩٣).
٣. صحيح مسلم (شرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (١/ ٢٩٣)، رقم (٩٥).
٤. منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ربيع المدخلي، مرجع سابق، ص٧٩، ٨٠.
٥. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٨٤.

مسلم قد أوفى بوعده في كتابه، من خلال هذه الإيضاحات وإيراده الطرق الزائدة والطرق الناقصة؛ لبيان أن كلا الطريقين قد صحَّ بالزيادة تارة والنقص تارة أخرى، وذلك إذا كانت الزيادة من ثقة، وليست فيها مخالفة، وكان في الطرق الناقصة اتصال ليس فيه شبهة انقطاع.

ثانيًا. الرواية التي استُدل بها على وجود أحاديث معلَّة في صحيح مسلم، رواية صحيحة، لا علَّة فيها ولا ضعف:

لقد ذهب الواهمون إلى أن صحيح مسلم يحوي روايات معلَّة، وما كان دليلهم على ذلك إلا أن مسلمًا رحمه الله لم يورد هذه الروايات بأسانيدها في الأصول، ولا في التوابع، وإنما أوردها ليبيِّن ما فيها من علة، وكأن كتاب الإمام "مسلم" كتاب علل؛ يترك الروايات الصحيحة المحفوظة المتفق عليها، ويأخذ الروايات الشاذة المعللة المطعون فيها!

ومن هذه الروايات والطرق قولهم: إن الإمام مسلمًا أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يورد طريق الليث التي لم يُذكر فيها ابن عباس، والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لأورد الطريق الثانية؛ لأنها سليمة، ولا نزاع في صحتها، ولم يفعل"[1].

فإذا كان الإمام مسلم أراد بهذه الطريقة أن يبيِّن العلة في هذه الرواية بمجرد أنه لم يذكرها في الأصول والمتابعات، فهي طريقة لم يقل بها أحد في معرفة العلل، حتى كتب العلل ذاتها لا تفعل مثل هذا؛ فالسبيل القويم لمعرفة العلل عند كافة العلماء، كما قال الخطيب أبو بكر "أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط"، ورُوي عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه[2].

هكذا يكون بيان العلة في الحديث، وذلك بالجمع بين طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، واعتبار مكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط.

وعلى هذا، فلو كان الإمام مسلم يقصد بيان العلل لسلك هذا المسلك، ولساق طرق حديث ميمونة صحيحها ومعلولها في نظره.

والأمر الآخر في الرواية أنهم ذهبوا إلى أن الإسناد الأول "لا يصح" والثاني "محفوظ"، يعنون به أن الإسناد الذي فيه ذكر ابن عباس عن ميمونة لا يصح، والثاني الذي خلا من ذكر ابن عباس عن ميمونة هو المحفوظ، وهذا كلام غريب ومنطق عجيب.

وفي حقيقة الأمر، نجد أن الرواية الأولى، هي الصحيحة، والثانية التي يقولون عنها محفوظة إنما هي أقل منها في الصحة، وأنَّ مسلمًا رحمه الله قد اختار الحديث الذي فيه ذكر ابن عباس؛ لأنه هو الأصح في نظره لأسباب:

أولا: أنه لا يشك أحد من المحدثين في رواية ابن عباس عن خالته ميمونة.

ثانيًا: الإمام مسلم مجتهد مستقل، وهو يُعدُّ من نقاد

١. الرد المفحم على من اعتدى على صحيح الإمام مسلم، ربيع المدخلي، مرجع سابق، ص٢١ بتصرف.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٨٢.

هذا الفن، فإن ذكر طريقًا زائدة، وانتقدها عليه غيره، فإنها تكون قد صحت عنده، ولا يشترط أن تكون قد صحت عند غيره؛ لكونها جاءت عند غيره من طرق لا يُعتمد عليها.

ولو أطلنا النظر قليلًا في الطريق التي أوردها مسلم، والتي فيها ذكر ابن عباس، والطريق التي لم يوردها مسلم، والتي ليس فيها ابن عباس، ثم عقدنا موازنة عادلة بين الطريقين - لوجدنا ما يأتي:

١. **الطريق التي ذكرها مسلم:**

حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن رُمْح جميعًا عن الليث بن سعد.

قال قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن إبراهيم بن مَعْبد عن ابن عباس أنه قال: إن امرأة اشتكت شكوى، فقالت: إن شفاني الله لأخرجن فلأصلين في بيت المقدس، فبرأت، ثم تجهَّزت تريد الخروج، فجاءت ميمونة زوج النبي ﷺ تسلِّم عليها، فأخبرتها ذلك، فقالت: اجلسي فكلي ما صنعتِ، وصلي في مسجد الرسول ﷺ، فإني سمعت رسول الله ﷺ؛ يقول: "صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا مسجد الكعبة"[1].

٢. **الطريق التي لم يذكرها مسلم:**

قال البخاري في التاريخ الكبير: وقال لنا أبو عاصم عن ابن جُرَيْج عن نافع عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة عن النبي ﷺ[2].

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، (٥/ ٢١٤٥)، رقم (٣٣٢٣).

٢. التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، (١/ ٣٠٢).

والملاحظ أن الطريق التي أوردها مسلم والتي فيها ذكر ابن عباس لم ينفرد بها وحده، فقد أوردها النسائي في السنن الكبرى، وذكرها البخاري في التاريخ الكبير من طريقين له، وذكرها الطبراني في المعجم الكبير، وهذا الأمر سنبينه إن شاء الله فيما يأتي:

إذا نظرنا إلى النقد الموجه إلى صحيح مسلم لإخراج صاحبه هذا الحديث من هذه الطريق؛ لوجدناه يتمثل في الإمام البخاري؛ إذ أنكر وجود ابن عباس في السند، حيث قال: "ولا يصح فيه ابن عباس"[3].

ومن هنا وجب علينا أن نزيد الأمر وضوحًا بعض الشيء على النحو الآتي:

هناك طائفة روت الحديث عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة بدون ذكر ابن عباس، وهؤلاء الرواة هم[4]:

- عبد الله بن صالح (التاريخ الكبير للبخاري).
- حجاج بن محمد (مسند أحمد).
- قتيبة بن سعيد (سنن النسائي).

وهناك طائفة تروي الحديث عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة.

وهؤلاء الرواة هم:

- قتيبة بن سعيد (صحيح مسلم).
- محمد بن رمح (صحيح مسلم).
- عبد الله بن وهب (مشكل الآثار للطحاوي).

٣. المرجع السابق، (١/ ٣٠٣).

٤. منهج الإمام مسلم، ربيع بن هادي المدخلي، مرجع سابق، ص١١٣.

○ شبابة بن سوار (مصنف ابن أبي شيبة)[1].

ثم قال الشيخ ربيع المدخلي: وكذلك راجعت "جامع المسانيد" لابن كثير، وقد ذكر فيه رواية حجاج، حدثنا الليث بدون ذكر ابن عباس راويًا عنه، وكذا رواه مسلم، والنسائي عن قتيبة، وزاد مسلم "ومحمد بن رمح" عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة.

وتابع الحافظ ابن كثير رحمه الله كلامه، فقال: "حدثنا عبد الرزاق أن ابن جريج سمع نافعًا مولى ابن عمر يقول: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدَّث أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: ..." الحديث.

وقال أيضًا: "وهكذا رواه النسائي عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جُريْج عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة.

قال شيخنا (وهو المزي): وهو الصواب كما سيأتي.

ثم ذكر ابن كثير "حديثًا آخر رواه مسلم والنسائي من حديث عبد الله بن معبد بن عباس عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة في مسجدي..." إلخ، وتقدَّم عن إبراهيم عنها من غير ذكر ابن عباس".

والحافظ المزي رحمه الله استند في اختياره ذلك على عامة النسخ من صحيح مسلم؛ تذكر "عن ابن عباس عنها" وعلى أن خلفًا ذكر في ترجمة ابن عباس روايته عن ميمونة، وأنه وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود الدمشقي: "ابن عباس عن ميمونة"، وعلى أن رواية ابن جُريج وقع فيها التصريح "أن ابن عباس حدَّث إبراهيم".

ويلاحظ مما سبق أن الإمام البخاري لم يذكر الاختلاف على الليث بين أصحابه في إثبات "ابن عباس" راويًا عن ميمونة، بينما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج بإيراده الروايتين عن ابن جريج المختلفتين فيه، وذلك في التاريخ الكبير (١/ ٣٠٢).

ثم استطرد الشيخ ربيع قائلًا: فإن الحافظ (ابن حجر) موافق للمزي على ترجيح أن الحديث من رواية ابن عباس عن ميمونة، لا عن إبراهيم عن ميمونة، ولو كان مخالفًا له لما سكت عنه، ولناقشه فيما يراه غلطًا.

وأيضًا أقر الحافظ ابن حجر الحافظ المزي على أن في جميع نسخ النسائي ذكر ابن عباس.

وأما ما ذكره الحافظ رحمه الله من روايتي الطحاوي: فهو في "شرح معاني الآثار" روى أولًا الحديث من طريق أبي بكرة عن أبي عاصم عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة.

ثم رواه عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع، ثم قال: فذكر بإسناده مثله.

ورواه في "مشكل الآثار" عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة.

والتي في "المشكل" وفيها ذكر ابن عباس هي الراجحة، ويؤيدها ما في عامة نسخ صحيح مسلم، وجميع نسخ النسائي، وما في نسخ أطراف خلف، وما في بعض نسخ أبي مسعود، وتقرير الحافظ المزي،

---

١. منهج الإمام مسلم، ربيع بن هادي المدخلي، مرجع سابق، ص١١٣، ١١٤ بتصرف.

والحافظ ابن حجر[1].

ومن هنا فلا يُستبعد أن يكون فات الإمام البخاري حديث ابن عباس من طريق الليث وأصحابه، وهذا وارد حتى على أصحاب النبي ﷺ، فقد كان يفوتهم من حديثه على كثرة ملازمتهم إياه ﷺ، وهو المعلم الأوحد لهم، فلا يُستغرب أن يكون قد فات الإمام البخاري هذا الإسناد من تلاميذ الليث بن سعد؛ ولذلك كان حكمه على حديث ابن جريج، والذي قال فيه - بعدما ساق طريق ابن جريج عن نافع - ولا يصح فيه ابن عباس.

وإن صح كلام البخاري فحديث مسلم إنما جاء من طريق الليث عن نافع والذي فيه ذكر ابن عباس، لا من طريق ابن جريج عن نافع.

في الوقت الذي جاءت فيه الطريقان - الزائدة والناقصة - عن كلا الإمامين الليث بن سعد وابن جريج.

وعليه، فينبغي أن نعرف أن للمحدثين قواعد وموازين يرجِّحون ويوازنون بها بين الأقوال والروايات المختلفة، ومنها:

١. **الكثرة في العدد.**
٢. **كثرة الملازمة للشيوخ مع الحفظ والإتقان.**

وبناء على ما سبق نخلص إلى أن الطريق التي أوردها الإمام مسلم في صحيحه لا شك في صحتها، وهي ليست من الطرق المعلَّة ولا المنتقدة؛ فالحديث أحيانًا يرد من طريقين، إحداهما زائدة والأخرى ناقصة، فيكون في إحداهما زيادة راوٍ ليس هو في الطريق الأخرى، فيحكم النقاد على أن الزيادة راجحة بكثرة الرَّاوين لها، أو بضبطهم وإتقانهم، أو غيرها من القرائن، وأحيانًا يظهر صواب الطريقين وصحة الوجهين الزائد والناقص على حد سواء، وهذا ما أثبتناه هنا بذكر الطرق، والرواة في كل طريق؛ لنبيِّن أن الطريق المزيدة بذكر ابن عباس سواء من طريق الليث بن سعد أو من طريق ابن جريج صحيحة، وأن الإسناد صحيح بزيادة ابن عباس تارة، وبدون زيادته يستقيم، فإنه يثبت لإبراهيم بن عبد الله بن معبد سماع من ميمونة وإن شكك البعض فيه، أمثال: ابن حبان، ومغلطاي، إلا أن البخاري ذكره في التاريخ الكبير عن ميمونة، ولم ينف سماعه منها.

هذا في الوقت الذي روى فيه تلاميذ الليث الحديث بالزيادة، وهم من الثقات ومن مشاهير تلاميذ الليث، أمثال:

- قتيبة بن سعيد.
- محمد بن رمح.
- عبد الله بن وهب.
- وشبابة بن سوار.

هذا بالإضافة إلى تلاميذ ابن جريج عنه، وهم ممن رووه بالزيادة، أمثال:

- أبو عاصم شيخ البخاري، وكلاهما - أي: هو وابنه - في التاريخ الكبير كما ذكرنا سابقًا.
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني وغيرهم.

كل هؤلاء المذكورين يجعلون الطريق الزائدة عن الليث وعن ابن جريج أكثر ثقة، وأقوى قبولًا للزيادة التي رووها.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نختم بكلمة للإمام

١. انظر: المرجع السابق، ص١٠٧: ١١٨.

النووي، قالها تعليقا على هذه الطريق التي ورد بها الحديث؛ وكلامه يعضد وجهة نظرنا.

قال: "وهذا الحديث مما أُنكر على مسلم بسبب إسناده"، ثم ساق الانتقادات وقال: "قلت: ويحتمل صحة الروايتين جميعًا، كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف مانعًا من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف"[1].

وختامًا نقول: إن كتب الدنيا كلها لو خالفت ما في صحيح مسلم ونسخه الذي تلقته الأمة بالقبول والحب والعناية والرعاية، لقدَّمه الخلق عليها، ولهم الحق في ذلك والحق معهم، وهم لا يرجِّحون عليه إلا صحيح البخاري، وهما في هذا الباب لا يختلفان؛ لأن عناية الله بهما، ثم عناية الأمة بهما تصونهما من الإخلال والغلط، وتحميهما من الإسقاط والسقط، كما قال ابن الصلاح[2].

ثالثًا. منهج الإمام مسلم في تقديم الروايات وتأخيرها لم يكن لبيان علتها، وإنما للتأكيد على صحتها:

ادَّعى المغرضون ـ ظلمًا وزورًا ـ أن الإمام مسلمًا رحمه الله قد اتبع في منهجه في ذكر الأحاديث والروايات ترتيبًا يراعي فيه مواطن الصحة والعلل، بحيث إذا أورد طريق حديث متعدد الطرق في أوَّل الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده من غيره، ويجمع تارة طرق الحديث في أوَّل الباب؛ لكونها على مستوى واحد في السلامة من العيوب، ثم يتبعها طرقًا أخرى لذلك الحديث، وقد تكون طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدَّم حديثه من طرق أخرى غير هذه؛ ومعنى ذلك أنها ليست في مستوى تلك التي قبلها، لكون راويها من أهل القسم الثاني، أو لسبب آخر.

لا نتخيل هذا القول في منهج الإمام مسلم، ولا نتصور وجوده مطلقًا في صحيحه، إنما حجة واهية اتكأ عليها المغرضون لإثبات وجود أحاديث معلَّة في هذا الكتاب العظيم، إن الصحة في هذا الكتاب ـ كما يدَّعون ـ تقتصر على ما قدَّمه الإمام في الأصول والمتابعات، ثم ما جاء بعد ذلك فهو من باب الأحاديث المعلَّة، إن هذا القول لم يقل به أحدٌ من العلماء من قبل، وأنَّى له أن يقول هذا، وقد بيَّن الإمام مسلم نفسه منهجه في ترتيب رواياته في مقدمة صحيحه فقال: "فأما القسم الأول، فإنَّا نتوخَّى أن نقدِّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدِّثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدَّم قبلهم، على أنهم وإن كانوا ـ فيما وصفنا ـ دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل العلم بالحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل

1. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٥/ ٢١٤٦، ٢١٤٧) بتصرف.
2. منهج الإمام مسلم، ربيع المدخلي، مرجع سابق، ص١١٨ بتصرف.

بتخريج حديثهم"[1].

قال القاضي عياض رحمه الله: إنك إذا نظرت إلى تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس، كما قال ستجد أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يُوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق، وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم، فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، وذكر أقوامًا تكلم قوم فيهم، وزكاهم آخرون، وخرَّج حديثهم ممن ضُعِّف أو اتُّهم ببدعة.

فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتَّبه في كتابه، وبيَّنه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه، وهو بذلك أراد أن يأتي بأحاديث الطبقتين، فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتِّباع؛ حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة[2].

هكذا يبدو لنا منهج الإمام مسلم في صحيحه جليًّا في ترتيب الأحاديث، إنه يبدأ بالأحاديث التي في أعلى درجات الصحة في الإسناد، ثم يتبعها من هم أقل من الدرجة الأولى، وهم المستورون، ولا يقدح فيهم أحد، وهذه تمثِّل التوابع والشواهد لما في أصول الباب، ثم إنه قد أمسك عن الضعفاء، والمتهمين، ولم يذكر عنهم شيئًا، ومعنى هذا أنه التزم الصحة في كل أحاديث الباب، ولم يؤخِّر ما يراه معلًّا.

ومن ثم، فنحن نقرُّ بأن ترتيب الإمام مسلم للروايات والأحاديث في صحيحه ما كان إلا لإثبات صحة رواياته فقط، فكان هدفه الأساسي هو ثبوت الصحة فيما يرويه، وذلك كما يقول الشيخ "ربيع المدخلي": "إن هدف مسلم الأساسي هو ثبوت الصحة فيما يرويه، ثم لا يبالي بعد ذلك أقدَّم هذا أو ذاك ما دام قد تحقق هدفه، ثم إنه بعد ذلك بشر لم يخرج عن طبيعة البشر، فقد يورد حديثًا يرى أنه صحيح تكاملت فيه شروط الصحة التي التزمها، ويكون في نظر غيره غير صحيح، فيكون هذا النوع - وهو قليل - هدفًا للنقد، فقد يكون الناقد على صواب، وذلك نادر، والغالب أن يكون الصواب في جانب الإمام مسلم رحمه الله هذا هو واقع مسلم، وهذا ما يعتقده علماء الحديث، وعلماء الأمة منذ ألَّف مسلم كتابه العظيم إلى يومنا هذا"[3].

ومن هنا نصل إلى درجة اليقين في أن ترتيب الإمام مسلم للروايات والأحاديث ما كان لبيان صحيحها من مُعلِّها، وإلا لما كان لصحيح مسلم الفضل الذي مُنِحه منذ أُلِّف إلى يومنا هذا، وإنما كان هدفه الأول هو إثبات صحة هذه الروايات من خلال تعدد الطرق وتنوع الشواهد، وهو لا يلقي بالًا في سبيل ذلك لتقديم الأحاديث وتأخيرها، ولذلك فربما نجده يقدِّم أسانيد الطبقة الأولى، وأحيانًا يقدِّم أسانيد الطبقة الثانية، وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٦٦، ١٦٧).

٢. المرجع السابق، (١/ ١٢٩) بتصرف.

٣. منهج الإمام مسلم، ربيع المدخلي، مرجع سابق، ص٥٥.

الأولى، وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لم يجد شيئًا من أحاديث الطبقة الأولى، وإذا كانت طرق الثانية تصل بالحديث إلى درجة الصحة التي التزمها، وأحيانًا لا يورد في الباب إلا حديث صحابي واحد، وهذه الأنواع كثيرة جدًّا في صحيح مسلم، وليعلم القارئ أن الترتيب ليس هدفًا لمسلم، وأن التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوة والضعف، والتصحيح والتعليل(1).

وبهذا يتضح لنا جليًّا هدف الإمام مسلم في ترتيب أحاديث كتابه الصحيح، فكان الأمر لديه منصبًّا على إثبات الصحة لهذه الروايات، ومن هنا جاء تقديمه لبعض الروايات، وتأخيره لأخرى، ولم يخطر بباله - أصلًا - أن يؤخِّر حديثًا؛ لأنه معلٌّ، أو لبيان علته وشرحها، فما كان هذا إلا حديثًا مفترًى على منهجه، وعلى ترتيب صحيحه.

الخلاصة:

- إن مقصد الإمام "مسلم" من الأخبار المعلَّة في عبارته في مقدمة صحيحه، هي الأخبار التي بها علة لا تقدح أبدًا في صحتها، فهناك علة قادحة في صحة الحديث، وأخرى غير قادحة، مثل الحديث الذي وصله ثقة ضابط فأرسله غيره، والعلل التي بيَّنها الإمام مسلم في صحيحه، وشرحها ووضحها، كانت من باب الزيادة والنقص في ألفاظ المتون بين الرواة، وهذا الاختلاف بين الرواة بالزيادة والنقص يُعدُّ من العلل عند كثير من المحدِّثين، ولكنها من باب العلل غير القادحة؛ لأن النقص لا يضر، وزيادة الثقة مقبولة.

- إن الرواية التي استدلَّ بها الطاعنون على أن الإمام مسلمًا أوردها في صحيحه لبيان ما بها من علة، وهي الرواية التي من طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة رواية صحيحة ليست بها أية علة، وهي من متابعات الباب، وتزداد الطرق بها قوة، فهي رواية سليمة، وليس بها علل، وإيراده لها يُعدُّ من قبيل الثقة في الإسناد؛ فهي مقبولة عند المحققين من أهل الحديث.

- إن منهج الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث والروايات في صحيحه جاء للتأكيد على صحة هذه الروايات والأحاديث، وليس لبيان العلة فيها.

- إن هدف الإمام مسلم الأساسي من صحيحه هو ثبوت الصحة فيما يرويه، وهو لا يبالي في سبيل ذلك بتقديم حديث أو تأخيره، ما دام يحقق هذا الهدف.

الشبهة الحادية عشرة

دعوى تساهل الإمام مسلم بإيراده المتابعات والشواهد الحديثية في صحيحه(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المتوهمين أن الإمام مسلمًا تساهل في صحيحه بإيراده كثيرًا من المتابعات والشواهد الحديثية

1. المرجع السابق، ص٥٤، ٥٥ بتصرف.

(*) مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦م.

فيه، وهذا يدل على سهوه أو نسيانه، ويستدلون على ذلك بما أخرجه في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الميت يعذب في قبره ببكاء الحي عليه"، زاعمين أن لفظة "في قبره" الواردة في رواية مسلم قد وقعت سهوًا منه؛ لأن الإمام البخاري قد روى الحديث بدون هذه اللفظة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن من أصول علم مصطلح الحديث أن الشواهد والمتابعات من الطرق التي يتقوَّى بها الحديث، وتزيده متانة، فكيف يَعدُّون الإمام مسلمًا متساهلًا لإيراده لها في صحيحه، وهي أصل في علم الحديث؟!

٢) لم ينفرد الإمام مسلم رحمه الله بجمع المتابعات والشواهد وحده، وإنما الأمر عام في جميع كتب الحديث، كصحيح البخاري، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه وغيرهم، وهذا يدل على فساد هذه الشبهة.

٣) إن لفظة "في قبره" الواردة في صحيح مسلم، قد وردت أيضًا في بعض روايات الإمام البخاري، والإمام النسائي رحمهما الله وهذا يؤكد على صحة سماع الإمام مسلم، وعدم سهوه، وهذا ما تميَّز به في صحيحه.

التفصيل:

أولا. المتابعات والشواهد من أصول علم مصطلح الحديث الذي يتقوَّى بها:

إن المتابعة والشاهد من الألفاظ التي اصطلح عليها علماء الحديث وأئمته، وقد استُخدمت كطريق لتقوية الحديث، وهذا النوع من الأنواع التي يذكرها علماء الحديث في تصانيفهم ومؤلفاتهم، وليس الاعتبار قسيمًا للمتابعات والشواهد، وإنما الاعتبار: هو البحث في طرق الأحاديث والمرويات؛ ليُتوصَّل بذلك إلي معرفة الحديث أتفرد به راويه أم لا؟ أهو معروف أم لا؟

وذلك بأن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر[1] طرق الحديث؛ ليعرف أشاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أم لا ؟ فإن لم يكن، فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه في روايته فرواه عمن روى عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد، وتلك هي المتابعة، فإن لم يكن، فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر، وهو الشاهد، فإن لم يكن، فالحديث فرد، ومن ثم نرى أن الاعتبار ليس قسيمًا للمتابع والشاهد، بل هو الوسيلة للتوصل إليهما[2].

يقول ابن الصلاح: "هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرَّد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف أم لا؟ ذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يُتابع عليه، عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وُجد غيره عُلم أن للخبر أصلًا يُرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي

---

١. السبر: هو التتبع والاختبار والنظر، ويكون بالنظر في الجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمشيخات، والفوائد، والأجزاء.

٢. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م، ص٣٧٦، ٣٧٧ بتصرف.

ذلك وُجد يُعلم بـه أن للحـديث أصـلًا يرجـع إليـه، وإلا فلا.

قلت: فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحـديث بعينـه عن أيوب غير حماد، فهذه هي المتابعـة التامـة، فـإن لم يروه أحد غيره عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابـن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عـن رسول الله ﷺ، فذلك قد يُطلق عليه اسم المتابعة أيضًا، لكن يقصر عن المتابعـة الأولى بحـسب بعـدها منهـا، ويجوز أن يُسمى ذلك بالشاهد أيضًا، فإن لم يُرو ذلـك الحديث أصلًا من وجه من الوجـوه المـذكورة، لكـن رُوي حديث آخر بمعنـاه، فـذلك الـشاهد مـن غـير متابعة، فإن لم يُرو أيضًا بمعناه حديث آخر فقد تحقـق فيه التفرد المطلق حينئذٍ"[1].

وبناء على هذا، فإننا نستطيع أن نـستخلص تعريفًـا لكل من المتابعة والشاهد والاعتبار: فالمتابعة نوعان:

المتابعة التامـة: وهـي أن يوافـق الـراوي غـيره في شيخه.

المتابعة الناقصة: وهي أن يوافق الراوي غيره فيمن فوق الشيخ.

والشاهد: هو أن يأتي الحديث من طريق آخـر عـن صـحابي آخـر، ولكنـه يـشبه هـذا الـذي حـدث فيـه الفردية.

وإما الاعتبار: فهو النظر والتتبع في هذا الشيء، هل له شاهد أو هل له متابع؟

يقول ابن حجر رحمه الله: "والفرد النسبي إن وافقه غيره، فهو المتابع، وإن وُجد متن يشبهه، فهو الـشاهد، وتتبع الطرق لذلك، هو الاعتبار"[2].

ومن أمثلة المتابعة بنوعيها حديث أبي هريرة: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

فإنه عند مسلم مـن روايـة زهـير بـن حـرب عـن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريـرة، فقـد تابع جماعة من الرواة زهير بـن حـرب متابعـة تامـة في هذا الحديث عن شـيخه سـفيان، كقتيبـة بـن سـعيد، وعمرو الناقد[3].

وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظه[4][5].

ومن أمثلة الشاهد ما رواه الشافعي في "الأم" عـن مالك عن عبد الله بن دينار عـن عبـد الله بـن عمـر أن رسـول الله ﷺ قـال: "الـشهر تـسع وعـشرون، فـلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فـأكملوا العِـدَّة ثلاثـين"، ومثالـه مـا رواه النسائي[6] من رواية محمد بن حنين عـن ابـن عبـاس عن النبي ﷺ فذكر الحديث السابق بنحوه.

وأما الشاهد بـالمعنى لهـذا الحـديث، فهـو مـا رواه

١. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٧٤، ٧٥.

٢. شرح نزهة النظر، محمد بن صـالح العثيمـين، دار العقيـدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٢٥.

٣. صحيح مسلم (بـشرح النـووي)، كتـاب: الطهـارة، بـاب: السواك، (٢/ ٧٧٢)، رقم (٥٧٨).

٤. صحيح البخاري (بـشرح فـتح البـاري)، كتـاب: الجمعـة، باب: السواك يوم الجمعة، (٢/ ٤٣٥)، رقم (٨٨٧).

٥. التأصيل الـشرعي لقواعـد المحـدثين، د. عبـد الله شـعبان، مرجع سابق، ص٦١٢، ٦١٣ بتصرف.

٦. صحيح: أخرجه النسائي في سـننه، كتـاب: الـصيام، بـاب: ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابـن عبـاس فيـه، (١/ ٣٤٩)، رقـم (٢١٢٥). وصـححه الألبـاني في صـحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٢١٢٥).

البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ "فإن غُبِّي عليكم فأكملوا عِدَّة شعبان ثلاثين"[1][2].

فائدة المتابعة أو الشاهد:

إن فائدة المتابعة سواء كانت قاصرة أو تامة هي التقوية؛ لئلا يقال: إن هذا الذي انفرد بهذا الحديث لا نقبل انفراده، فإذا جاء أحد يروي معه إما عن شيخه فمن فوقه، أو عمن فوق الشيخ، فإنه بلا شك سوف تتقوَّى روايته.

ولهذا دائمًا ما يمر علينا - حتى في البخاري - قول: تابعه ابن فلان عن كذا وكذا؛ كأن يكون هذا الراوي فيه شيء من الضعف، فإذا انفرد عن الشيخ فإنه يوجب الشك في صحة روايته، فإذا تُوبع صار ذلك مقويًّا له، وإذا لم نجد متابعًا بحثنا هل أحد من الرواة روى عن هذا الشيخ كما روى هذا المنفرد، فإذا لم نجد متابعًا، نرجع إلى الشواهد، والمتابعة أقوى من الشواهد؛ لأن المتابعة توافق الفرد في نفس السند والمتن، والشاهد في المتن فقط؛ لأنه يأتينا من طريق آخر، لكنه يشبه هذا الذي حدث فيه الفردية[3].

ومن هنا نعلم أن تعدد الطرق يقوِّي الحكم على الحديث، وإن لم يكن حكمًا مطردًا، فقد تختلف القاعدة، كما أنه قد يقع في المتابعات والشواهد بعض التساهل، ويغتفر في باب الرواية منها ما لا يغتفر في الأصول، وعليه فقد يدخل في بابها من لا يُحتج به إذا تفرَّد، لكونه من جملة الضعفاء.

قال ابن الصلاح: "اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء"[4].

وعلى هذا قرَّر العلماء أن الشواهد والمتابعات لا تنحصر في الثقة، فقد يدخل في بابها من لا يُحتج به إذا انفرد، ذلك أن القصد من رواياتهم لها تقوية الأصل، ولهذا وقع التسامح والتساهل فيها، وينزلون في رواياتها إلى الضعيف، على أنه ليس كل ضعيف صالحًا، أو ليس كل ضعيف بقابل لأن يزول بمجيئه عن طريق آخر؛ لقوة ذلك الضعف، وتَقَاعُد الجابر عن جبره ومقاومته، وعليه فإن العلماء وإن تساهلوا في هذا الباب، فإنهم لا يتساهلون إلى حد الاستدلال بها حسن ضعفه[5].

يقول ابن الصلاح: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًّا[6].

وقد تطلق المتابعة على الشاهد أو العكس، وقد وافق الحافظ ابن حجر ابن الصلاح في أنه قد يطلق المتابع على الشاهد والعكس؛ أي: وقد يُطلق الشاهد

١. صحيح البخاري (شرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم الهلال فصوموا"، (٤/ ١٤٣)، رقم (١٩٠٩).

٢. شرح نزهة النظر، محمد صالح العثيمين، مرجع سابق، ص١٢٦، ١٢٧.

٣. المرجع السابق، ص١٢٦ بتصرف.

٤. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٧٦.

٥. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، مرجع سابق، ص٦٠٩.

٦. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٣٠، ٣١.

على المتابع، فلا فرق بينهما إلا بغلبة استعمال الشاهد في أحد معنييه عند قوم، وكثرة استعمال المتابع عند آخرين، والأمر سهل؛ إذ المقصود ـ التقوية ـ حاصل بكل منهما سواء أكان متابعًا أم شاهدًا[1].

وهذا ما صرَّح به الحافظ ابن حجر، فقال: "وقد تُطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل" وقال أيضًا: "وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك".

ويعلِّق ابن عثيمين على قوله، فيقول: صحيح أن الأمر فيه سهل؛ لأن كلًّا من الشاهد والمتابع فيه التقوية، ولكن الحقيقة أن القاعدة التي ذكرها المؤلف أولًا هي الصواب؛ لأن المتابعة تحصل في الإسناد، سواء اتفق اللفظ أو المعنى، والشاهد يكون من حديث صحابي آخر[2].

وهكذا يتبيَّن لنا أن المتابعات والشواهد مصطلح معروف عند علماء الحديث، وأنه له دور مهم في تقوية الحديث، وأنه لا سبيل للوصول إلى ذلك إلا بالاعتبار؛ لأنه الطريقة التي نتوصَّل بها إلى معرفة أن للحديث متابعًا أو شاهدًا؛ لذلك فإيراد مسلم في صحيحه متابعات وشواهد كثيرة شيء يُحسب له، ويدل على دقته وحرصه على التأكد من سلامة الحديث، ولا يصح أن يكون دليلًا على السهو والنسيان، كما ادَّعى الواهمون.

١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٣٨٠ بتصرف.

٢. شرح نزهة النظر، محمد بن صالح العثيمين، مرجع سابق، ص١٢٩، ١٣٠ بتصرف.

ثانيًا. إيراد المتابعات والشواهد عام في كل كتب الحديث:

اتفق أهل العلم على أن الأخذ بالمتابعات والشواهد عام في كل كتب الحديث؛ إذ عمل أصحاب هذه الكتب جميعًا على إيراد متابعات وشواهد لما يذكرونه من الأحاديث فَيرْقون بالحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه ـ وإن كان فيها ضعف ـ إذا لم يشتد سبب الضعف[3].

ومما يدل على أن البخاري استعمل المتابعة والشاهد ما قاله ابن حجر في بيان وجه إخراج الإمام البخاري لأُبيٍّ بن عباس بن سهل الساعدي الأنصاري المدني "له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس"[4].

ومما يؤكد ذلك أننا نلاحظ في طريقة الشيخين في تخريج حديث من تُكلِّم فيه من الرواة أنهما انتقيا من حديثه ما كان محفوظًا معروفًا، وأن غالب ما خرَّجاه من حديث هذا الصنف فهو في المتابعات، لا في الأصول[5].

أمثلة المتابعة والشاهد في صحيح البخاري:

١. مثال على المتابعة التامة:

قال البخاري: حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالا: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ. أن

٣. شرح علل الحديث، مصطفى العدوي، مكتبة مكة، مصر، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٦٨ بتصرف.

٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٠٨.

٥. تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مرجع سابق، (٢/ ٨٣٩) بتصرف.

رسول الله ﷺ قال: "إذا قال الرجل لأخية يا كافر فقد باء بها أحدهما "[1].

فهذا الحديث قد رواه أحمد بن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي، وتابعه محمد بن يحيى الذهلي عن عثمان بن عمر به. وهذا النوع من المتابعة هو المتابعة التامة.

٢. **مثال على المتابعة الناقصة:**

قال البخاري: حدثنا مسدد، أخبرنا بشر بن المفضَّل، حدثنا حسين المعلِّم عن عطاء عن جابر رضي الله عنهما قال: "لما حضر أُحد دعاني أبي من الليل، فقال: ما أراني إلا مقتولًا في أول من يُقتل من أصحاب النبي ﷺ، وإني لا أترك بعدي أعز علي منك، غير نفس رسول الله ﷺ، وإن عليَّ دينًا، فاقض، واستوص بأَخَواتك خيرًا، فأصبحنا، فكان أولَ قتيل، ودُفن معه آخر في قبره، ثم لم تَطِب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته هُنَيَّة، غير أُذُنِه"[2]، ثم تابعه بحديث، قال حدثنا عن علي بن عبد الله حدثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن ابن أبي نَجيحٍ عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال: "دُفن مع أَبي رجلٌ، فلم تَطِب نفسي حتى أخرجته، فجعلته في قبر على حِدَةٍ"[3].

وقد علَّق ابن حجر في شرحه على الحديثين قائلًا: "هكذا أخرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين - يعني الحديث الأول - ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الإسناد إلى جابر إلا في البخاري... فغُلب على الظن حينئذٍ أن في هذه الطريق وهمًا، لكن لم يتبيَّن لي ممن هو، ولم أر من نبَّه على ذلك، وكأن البخاري استشعر بشيء من ذلك؛ فعقَّب على هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نَجيح عن عطاء عن جابر مختصرًا؛ ليوضح أن له أصلًا من طريق عطاء عن جابر"[4]. وهذا المثال كما أوضحنا يبين لنا المتابعة الناقصة.

أما أمثلة الشواهد فكثيرة متعددة نذكر منها ما أخرجه البخاري قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا معبد بن خالد، قال: سمعت حارثة بن وهب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "تصدَّقوا، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها، يقول الرجل: لو جئت بها بالأمس لقبلتها، فأما اليوم فلا حاجة لي بها"[5]، وقد تلاه البخاري بشاهد له من حديث أبي اليمان، أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزِّناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال، فيفيض؛ حتى يُهِمَّ ربَّ المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه: لا أَرَبَ لي"[6].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (١٠/ ٥٣١)، رقم (٦١٠٣).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلَّة؟، (٣/ ٢٥٤)، رقم (١٣٥١).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلَّة؟، (٣/ ٢٥٤)، رقم (١٣٥٢).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٣/ ٢٥٦).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، (٣/ ٣٣٠)، رقم (١٤١١).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، (٣/ ٣٣٠)، رقم (١٤١٢).

ومن ثم، فهذه المتابعات والشواهد كثيرة في صحيح البخاري، فكيف يدَّعون أنها ليست موجودة إلا في صحيح مسلم؟! وهذه المتابعات والشواهد لا تنقص من قيمة أيٍّ من هذين الصحيحين الجليلين؛ لأنها اصطلاحات أساسية في علم الحديث لا غنى عنها.

أمثلة المتابعات والشواهد في سنن الترمذي:

للإمام الترمذي متابعاتٌ كثيرةٌ في سننه، منها المتابعات التامة، ومنها الناقصة، ومن أمثلة المتابعات التامة في سنن الترمذي ما رواه في أبواب الصلاة، في باب "ما جاء من زار قومًا فلا يُصلِّ بهم"، حيث قال: حدثنا هنادٌ ومحمود بنُ غيلان قالا: أخبرنا وكيعٌ عن أبان بن زيد العطار عن بُديل بن ميسرة العُقيلي عن أبي عطية، رجلٌ منهم، قال: كان مالك بنُ الحويرث يأتينا في مُصلَّانا يتحدث، فحضرت الصلاةُ يومًا، فقلنا له تقدَّم، فقال: ليتقدَّم بعضكم، حتى أحدِّثكم لِمَ لا أتقدَّم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من زار قومًا فلا يؤمَّهم، وليؤمهم رجلٌ منهم"[1].

هذا الحديث قد رواه الإمام الترمذي عن محمود بن غيلان، وتابعه فيه هناد عن وكيع. وهذا النوع من المتابعة يُسمَّى المتابعة التامة.

ومن أمثلة المتابعات الناقصة ما أخرجه الترمذي في سننه قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي عن حُميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض الله الله"[2]، ثم يسوق الإمام الترمذي سندًا آخر لهذا الحديث فيقول: حدثنا محمد بن المثنى، أخبرنا خالد بن الحارث، عن حُميد عن أنس نحوه، ولم يرفعه، وهذا أصح من الحديث الأول[3]. وهذا مثال للمتابعة الناقصة عند الإمام الترمذي، وهي كثير في كتابه.

أما الشواهد فكثيرة عند الإمام الترمذي، ولنأخذ مثالًا على ذلك، فقد أخرج في سننه قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، وعبد الجبار بن العلاء، قالا: أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشَّعرُ، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا، كأن وجوههم المَجَانُ المُطْرَقَةُ"[4]، ثم قال الإمام الترمذي في آخره: "وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وبُريدة، وأبي سعيد، وعمرو بن تغْلِب، ومعاوية"، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح[5].

وهذا النوع عند الإمام الترمذي كثير في كل

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء من زار قومًا فلا يُصلِّ بهم، (٢/ ٢٨٤، ٢٨٣)، رقم (٣٥٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٥٦).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: أبواب الفتن، باب: ما جاء في أشراط الساعة، (٦/ ٣٧٤)، رقم (٢٣٠٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٢٠٧).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في أشراط الساعة، (٦/ ٣٧٥)، رقم (٢٣٠٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٢٠٧).

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في قتال الترك، (٦/ ٣٨٢)، رقم (٢٣١٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٢١٥).

٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوي، مرجع سابق، (٦/ ٣٨٣).

جامعه، فكيف يدّعون أن الإمام مسلمًا تفرَّد بكثرة المتابعات والشواهد وحده؟

أمثلة الشواهد عند أبي داود:

من ذلك ما أخرجه في سننه قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، وشعبة، وأبان عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: "التَّفْلُ في المسجد خطيئة، وكفارته أن يُواريه"[1].

وأما مثال الشاهد عنده، فهو ما أخرجه في سننه قال: حدثنا هنَّاد بن السري عن أبي الأحوص عن منصور عن ربعي عن طارق بن عبد الله المُحاربي قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قام الرجل إلى الصلاة، أو إذا صلَّى أحدكم فلا يَبْزُقَنَّ أمامه، ولا عن يمينه، ولكن عن تلقاء يساره إن كان فارغًا، أو تحت قدمه اليسرى، ثم ليَقْلُبه"[2][3]، ثم أكد هذا الحديث بشواهد أخرى، منها قوله: حدثنا سليمان بن داود، حدثنا حماد، حدثنا أيوب عن نافع، عن ابن عمر قال: "بينما رسول الله ﷺ يخطب يومًا إذ رأى نُخَامَةً في قِبْلَة المسجد، فَتَغَيَّظ[4] على الناس، ثم حَكَّها، قال: وأحسبه قال: فدعا بِزَعْفَرَان، فلطخه به، وقال: إن الله تعالى قِبَلُ وجه أحدكم إذا صلَّى فلا يَبْزُق بين يديه"[5].

وهذا مثال للشاهد عند أبي داود. وهو كغيره من أصحاب الكتب - كتب الحديث - استخدم هذه المصطلحات التي اتفق عليها علماء الحديث وأئمته وحفاظه.

أمثلة المتابعة والشاهد في سنن ابن ماجه:

ومن الأمثلة على المتابعة الناقصة في سنن ابن ماجه قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا زَهْر بن القاسم، حدثنا بكر بن خلف أبو بشر، حدثنا روح بن عُبادة، قالا: حدثنا زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أُقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة"[6]، ثم قال ابن ماجه: "حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن يزيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هرير عن النبي ﷺ بمثله، وهذا مثال للمتابعة التامة والناقصة.

أما الشاهد فالأمثلة عليه متعددة، منها ما أخرجه في سننه قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ويعقوب بن حُميد بن كاسب قالا: حدثنا مروان بن معاوية عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم، عن أبي هريرة: "أن النبي ﷺ قرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا

---

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد، (٢/ ٩٨)، رقم (٤٧٠). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٧٤).

٢. يقْلُبه: يدفنه إذا بصقه تحت قدمه اليسرى.

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد، (٢/ ١٠٠)، رقم (٤٧٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٧٨).

٤. تغيَّظ: غضب.

٥. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الصلاة، باب: في كراهية البزاق في المسجد، (٢/ ١٠١، ١٠٠)، رقم (٤٧٤، ٤٧٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود برقم (٤٧٩).

٦. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، (١/ ٣٦٤)، رقم (١١٥١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١١٥١).

أيها الكافرون، وقل هو الله أحد"[١].

وهذا الحديث فيه متابعة تامة؛ لأن عبد الرحمن بن إبراهيم، ويعقوب بن حُميد اتفقا في الرواية عن مروان بن معاوية.

ثم أتبعه ابن ماجه بشاهد له عن صحابي آخر هو ابن عمر، فقال: حدثنا أحمد بن سنان، ومحمد بن عُبادة الواسطيَّان، قالا: حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان عن إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: "رمقت النبي ﷺ شهرًا، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد"[٢].

ونلحظ في هذا الحديث متابعة تامة ـ بالإضافة إلى الشاهد؛ لأن عبد الرحمن بن إبراهيم، ويعقوب بن حميد اتفقا في الرواية عن مروان بن معاوية.

وبهذا قد بيَّنا أن كتب الحديث على اختلافها قد استخدمت المتابعات والشواهد، وأن هذا ليس من باب النقص أو العيب في هذه الكتب؛ لأنها مصطلحات حديثية اتفق عليها أئمة الحديث وحفاظه وأهله، فهل بعد هذا التوضيح يأتي من يدَّعي أن الإمام مسلمًا تفرَّد بجمع هذه المتابعات وتلك الشواهد دون كتب السنة الأخرى؟! أم أن الحق أنه استعمل في صحيحه ما اتُّفق عليه بين أهل الحديث؟! ومن ثم، فإن كثرة المتابعات والشواهد لدى المحدِّث دليلٌ على قوته العلمية، وتمرسه في فن الرواية، وسعة معرفته واطلاعه وتبحره في العلم، كما أنها تُعدُّ دليلًا وبرهانًا على صحة المصنَّف، إذ لا يكتفي المحدث بإيراد سند صحيح للحديث حتى يتبعه بسند آخر صحيح لنفس الحديث، وهذا بالطبع لا يعني سوى بلوغ المحدث أعلى درجات الإتقان والصحة في كتابه.

ثالثًا. لفظة "في قبره" الواردة في حديث مسلم وردت أيضًا في حديث البخاري:

لقد أخطأ صاحب هذه الشبهة عندما ادَّعى أن لفظة "في قبره" لفظة زائدة؛ لكون الإمام البخاري لم يروها في حديثه، ولكن هذا لم يحدث، فقد روى البخاري في صحيحه، قال: حدثنا عبدان، قال: أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "الميت يُعذَّب في قبره بما نِيح عليه"، ثم قال: تابعه عبد الأعلى، حدثنا يزيد بن زَريع، حدثنا سعيد، حدثنا قتادة، وقال آدم عن شعبة: "الميت يُعذب ببكاء الحي عليه"[٣].

وهذا الحديث هو الذي أخرجه مسلم بنفس اللفظ قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يُحدث عن سعيد بن المسيَّب، عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ قال: "الميت يُعذب في قبره بما نيح عليه"[٤]، وهذا يدل على

١. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيما يُقرأ في الركعتين قبل الفجر، (١/ ٣٦٣)، رقم (١١٤٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١١٤٨).

٢. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر، (١/ ٣٦٣)، رقم (١١٤٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١١٤٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، (٣/ ١٩١)، رقم (١٢٩٢).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٤/ ١٥٢٥)، رقم (٢١٠٨).

أن الإمام مسلمًا رحمه الله وافق الإمام البخاري في ذكر لفظة "في قبره"، وإن دلَّ ذلك فإنما يدل على شدة يقظة الإمام مسلم وقلة سهوه، ليس هذا فحسب، لكننا وجدنا الإمام النسائي يُخرِّج هذا الحديث في سننه أيضًا يقول: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا قتادة عن سعيد بن المسيِّب عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "الميت يعذب في قبره بالنياحة عليه"[1].

ومما سبق يتبيَّن لنا أن هذه الدعوى لا صحة لها؛ لكونها تخالف الصحيح الوارد في بعض كتب السنة الأخرى، كالبخاري، والنسائي، وغيرهما، وهذا يدل على أن الإمام مسلمًا رحمه الله ما جمع في كتابه إلا الصحيح، وهو ما اتُّفق على صحته.

ودعمًا لهذه الرؤية، فإننا نؤكد قائلين: أنه لو افترض جدلًا أن الإمام مسلمًا رحمه الله قد انفرد بلفظة "في قبره" في الحديث، فإن ذلك لا يعد بحال من الأحوال طعنًا في صحيحه؛ وذلك للإجماع المنعقد على صحة كل ما فيه.

فإن منزلة كتابه عالية عند أهل الحديث، يقول ابن الصلاح: "أول من صنَّف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القُشيري من أنفسهم، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه يشاركه في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"[2]. وأن من اطلع على شروط البخاري ومسلم، وما أخذا به نفسيهما من مراعاة التحري والتحوط في إخراج الصحيح، وما كانا عليه من سعة الحفظ، وتفوق النظر، والبصر بنقد الرجال ومعرفة العلل ـ ليجزم بأن كتابيهما أصح كتب الحديث قاطبة[3].

ونختم كلامنا بقول الإمام النووي في حق الإمام مسلم: "سلك مسلم رحمه الله في صحيحه طرقًا بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرِّح بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه، وتشدده في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه، وتبريزه في صناعته، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه، لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار، فرحمه الله ورضي عنه"[4].

وبهذا يتبيَّن لنا قوة حفظ الإمام مسلم، وإتقانه في صنعته، وتمكنه من أنواع معارفه؛ لذلك روى الحديث الذي معنا، كما رواه الإمام البخاري بلفظه، والإمام النسائي أيضًا وغيرهم؛ ولذلك فإن من قال بأن هذه الزيادة تفرَّد بها مسلم فهو غافل؛ لأنه لم يتحقق من صحة ما كتبه مسلم، ولو تفرَّد بذلك لم يكن طعنًا في صحيحه؛ وذلك للإجماع المنعقد على صحة كل ما جاء فيه؛ فهل بعد ذلك يتهمون الإمام مسلمًا بالتساهل، رغم أنه أحاط كتابه بشروط صعبة، يصعب معها

١. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الجنائز، باب: النياحة على الميت، ص١٨٦٥. وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (١٨٥٣).

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص١٣، ١٤.

٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٤٤ بتصرف.

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٢٦) بتصرف.

قبول غير الصحيح(®)؟!

الخلاصة:

- اصطلح علماء الحديث وأئمته على بعض المصطلحات التي لا بد من الأخذ بها، ومن هذه المصطلحات: الشواهد والمتابعات، والاعتبار، وهذه المصطلحات من أصول علم الحديث، فكيف تكون دليلًا على سهو المحدث أو نسيانه؟!
- إنَّ للمتابعات والشواهد فائدة عظيمة جليلة، وهي تقوية الحديث بأكثر من طريق، سواء عن طريق هذا الصحابي الذي روى الحديث، أو عن طريق صحابي آخر، أو عن طريق نفس الصحابي بطرق أخرى، وأسانيد مختلفة، وعلى هذا، فإن المتابعة تنقسم إلى قسمين:

متابعة تامة: وهي أن يشترك الراويان في الشيخ الذي يرويان عنه.

متابعة قاصرة: فهي أن يشترك الراويان في شيخ الشيخ، أو مَنْ بعده من الرواة.

أما الشواهد: فهي أن يكون معنى الحديث أو لفظه موجودًا في حديث آخر عند صحابي آخر، وهذا وذاك لا سبيل إلى الوصول إليهما إلا بالاعتبار: وهو عملية البحث عن أطراف الحديث، وطرقه، وألفاظه التي ينجبر بها ضعفه.

- لقد اتبع منهجَ المتابعات والشواهد كلُّ أصحاب كتب الحديث، وهذا إن دلَّ فإنما يدل على اتفاق علماء الأمة على صحة هذا المنهج، فنرى الإمام البخاري رحمه الله يورد أمثلة لهذه المتابعات وتلك الشواهد، ونرى الإمام الترمذي رحمه الله يتتبع المنهج ذاته، ونرى الإمام أبا داود أيضًا يسير على المنهج نفسه، وهكذا باقي الأئمة؛ ومن ثم فلا مجال للطعن في صحيح مسلم لوجود بعض الشواهد والمتابعات فيه.
- إن لفظة "في قبره" الواردة في حديث الإمام مسلم، لها ما يؤكدها في صحيح الإمام البخاري والنسائي، والحديث يقول: "الميت يُعذَّب في قبره بما نِيح عليه"، وهذا يدل على جهل هؤلاء الأدعياء، وتقصيرهم في البحث في كتب الحديث، فالإمام البخاري قد أورد هذا الحديث في كتاب "الجنائز"، باب "ما يُكره من النياحة على الميت"، والإمام النسائي أخرجه في كتاب "الجنائز"، باب "النياحة على الميت، كلاهما بلفظة " في قبره ".
- إن ورود مثل هذه اللفظة في أكثر من كتاب من كتب الحديث، يؤكد على صحة سماع الإمام مسلم وعدم سهوه، وهذا ما عُرف عنه من خلال كتابه الصحيح.
- إن انفراد الإمام مسلم بلفظة معينة، أو حديث ما - لا يطعن بحال في صحيحه؛ وذلك للإجماع المنعقد على صحة كل ما فيه؛ فهو قد سلك طرقًا بالغة الاحتياط، والإتقان، والورع، وهذا يدل على غزارة علمه، وتمكنه من أنواع معارفه ودقائقها، كما شُهد له بذلك.



® في **"ضمة القبر وضغطته لا تسمى عذابًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السابعة، من الجزء الثامن (الإلهيات). وفي **"صحة الأحاديث الواردة في نعيم القبر وعذابه وتواترها"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السابعة والعشرين، من الجزء العاشر (السمعيات).

الشبهة الثانية عشرة

التشكيك في إجماع الأمة على صحة صحيحي "البخاري ومسلم"(*) ®

مضمون الشبهة:

يشكك بعض الطاعنين في إجماع الأمة على صحة كتابي البخاري ومسلم، متسائلين: كيف كان هذا الإجماع؟ أكان بالطواف على جميع البقاع، أم بجمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول عليه؟! متخذين من هذه الأسئلة دليلًا على ادعائهم، رامين من وراء ذلك إلى الطعن في حجية الصحيحين، والتشكيك في قوة إسنادهما.

وجه إبطال الشبهة:

الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين، وتلقي الأمة لهما بالقبول، صحيح لا شك فيه، ومنعقد لا ريب في انعقاده، ولا يعتبر في الإجماع هنا إلا أهل العلم بالحديث دون غيرهم، ولا عبرة بخلاف من عداهم؛ لأنهم أهل الصناعة وخاصتها، وكلام بعض الحفاظ في بعض أحاديث الصحيحين لا يخرق هذا الإجماع؛ لكون الانتقاد بعيدًا عن أصل الصحة، موجها لمدى الالتزام بشرطهما في بعض المواضع.

التفصيل:

لقد هيَّأ الله سبحانه وتعالى على مراحل التاريخ أعلامًا، وضعوا ضوابط وقواعد تضبط الراوي والمروي، فجعلوا الأمر وكأنه أسوارٌ حديدية، لا يتجاوزها إلا ما كان مُسندًا، صحيحًا غير مُعلٍّ، ولا شاذٍّ، ثابت النسبة إلى رسول الله ﷺ.

وكان من أعلام السنة المشهود لهم بالفضل والتقدم، ومن علماء الحديث وأئمة الدين ـ البخاري ومسلم، فقد أجمع المتقدمون والمتأخرون على أن لهما دراية واسعة بنقد الروايات والأحاديث، وأنهما كانا على معرفة تامة بعلل الحديث وأحوال الرجال.

وكلا هذين الإمامين الحافظين أخذ جملة من الأحاديث الصحيحة، وأفرد لها مصنفًا خاصًّا بالصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ دون أن يستوعبا كل الصحيح.

وكانت هناك عناية تامة من الإمامين ـ البخاري ومسلم ـ في انتقاء الأحاديث التي أودعت في الكتابين، وفي وضع شروط خاصة وعالية في ضبط المتون والأسانيد؛ حتى لا يُدوَّن في الكتابين إلا ما كان صحيحًا؛ ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، واشتُهِرا بالصحيحين.

وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث[1].

وفيما يأتي ننقل غيضًا من فيضٍ، من كلام العلماء الفحول والأئمة العدول حول إجماع الأمة على صحة الصحيحين، وتلقيها لهما بالقبول؛ لنُسمع بها آذانًا صمًّا،

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهم الوزير اليماني، مرجع سابق.

® في **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء.

1. انظر: مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، عبد العزيز العتيبي، مرجع سابق، ص١١: ١٤ بتصرف.

وأعينًا عميًا، ونردُّ بهذا الإجماع على بعض المتسلِّقين من المتأخرين، ومن الطاعنين الذين عدُّوا أنفسهم محققين، وهم واهمون، فالطعن على الصحيحين بشيء لم يتكلم به أحد من المتقدمين ضلال مبين، وبدعة عظيمة؛ لأن الباب واحد فمن ولجه ولج مغبَّةً متلفتةً؛ لإجماع الأمة على صحة هذين الكتابين، وتلقيها لهما بالقبول.

قال ابن الصلاح: أهل الحديث كثيرًا ما يطلقون على ما أخرجه البخاري ومسلم جميعًا "صحيح متفق عليه"، ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاقها على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافًا لمن نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن[1].

قال السيوطي: ووافق ابنَ الصلاح جماعةٌ من المتأخرين، مع كونه لم ينفرد بنقل الإجماع على التلقي، بل هو كلام إمام الحرمين "الجويني" أيضًا، فإنه قال: بإجماع المسلمين على صحة كتابي الإمامين: البخاري ومسلم، وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره لا شك، كما قال عطاء: إن ما أجمعت عليه الأمة أقوى من الإسناد ونحوه[2].

ونحو ذلك قول ابن حجر: والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر[3].

وقال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ): اعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب، فأما ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق، فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يُعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء، وكذلك لا يُعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين لأقوال متبوعهم.

فكما أن العلم ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلومًا لغيرهم، فضلًا عن أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله، وأفعاله، وأحواله، يعلمون من ذلك علمًا لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة[4].

وقال الحافظ أبو نصر الوايلي السجزي: "أجمع أهل العلم من الفقهاء وغيرهم على أن رجلًا لو حلف

١. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٤ بتصرف.
٢. فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ (١/ ٥١) بتصرف.
٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص٦٠
٤. مختصر الصواعق المرسلة، محمد بن الموصلي، (٢/ ٣٧٣)، نقلًا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١١٣.

بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صح عنه ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه - أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته، وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه "الجمع بين الصحيحين" من قوله: "لم نجد من الأئمة الماضين ﷺ أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين"[1].

وقال الإمام النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول"[2]. وقال في موضع آخر: "وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه... وإنما يفترق الصحيحان، وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقًا، وما كان في غيرهما لا يُعمل به حتى يُنظر، وتوجد فيه شروط الصحيح[3].

وقال الإمام الشوكاني: "واعلم أن ما كان من الأحاديث في "الصحيحين" أو في أحدهما جاز الاحتجاج به دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة وتلقت الأمة ما فيها بالقبول"[4].

وقال أيضًا: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صح من الإجماع، على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدَّي بعدهما للتصحيح"[5].

ويقول أبو الحسن الندوي في مقدمة كتاب "لامع الدراري" وليس الاتفاق بين الأمة وعلمائها مجرد مصادفة، ولا عن تواطؤ ومؤامرة، وقد أعاذ الله هذه الأمة التي اختارها لحمل دينه وتبليغ رسالته أن تكون فريسة غفلة وغباوة، وأن تجتمع على الضلال، بل كان ذلك إلهامًا من الله"[6].

وحكى أبو نصر القشيري عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه بيَّن في كتاب "التقريب": أن الأمة إذا اجتمعت - أو أجمع أقوام لا يجوز تواطؤهم على الكذب - كان ذلك دليلًا على الصدق[7].

وقال أيضًا: إن إجماع الأمة معصوم عن الخطأ في الباطن، وإجماعهم على تصديق الخبر، كإجماعهم على وجوب العمل به.

ثم قال بعده: "وأصرح من رأيت كلامه في ذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فإنه قال بعده: "أهل الصنعة مُجْمِعُون على أن الأخبار التي اشتمل عليها

١. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٢.
٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١١٦).
٣. المرجع السابق، (١/ ١٢٥).
٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ٦٢).
٥. تحفة الذاكرين بعدَّة الحصن الحصين، الشوكاني، مرجع سابق، ص٣.
٦. لامع الدراري على جامع البخاري، الكاندهلوي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، (١/ ١٠).
٧. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، (١/ ٣٧٣) بتصرف.

الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع"[1].

ويقول ابن الصلاح: "وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[2].

وهذه الأقوال السابقة ترد على هذه الشبهة من أساسها، ومن ثم فلا حاجة لنا بجمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول على إجماعهم، أو الطواف على جميع البقاع.

ونحن لا ننكر أن بعض أحاديث الصحيحين كانت محل انتقاد من قِبل بعض المحدثين والحفاظ كالدارقطني وغيره، ولكن ما هي طبيعة هذا الانتقاد؟ وهل يصح أن يكون هذا الانتقاد ذريعة للطعن في أحاديثهما جملة، وإهدار قيمتها العلمية والشرعية كما أراد المغرضون؟

لقد تعرَّض العلماء منذ أمَدٍ بعيد لهذه الانتقادات وأماطوا عنها اللثام، وبينوا أنها لا تقدح أبدًا في أصل موضوع الكتابين؛ لأن النقد لم يكن من قِبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قِبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح، والتزمها كل واحد منهما في كتابه، كما يقول الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه"[3].

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومردُّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى، وليس بالضرورة أن يكون الصواب فيها مع الناقد، بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلَّم فيها، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم.

"وقد دفع أكابر الأئمة مَن تعرَّض للكلام على شيء مما فيهما، وردُّوه أبلغ رد، وبيَّنوا صحته أكمل بيان، فكل رواتهما قد جاوزوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يُتكلَّم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن"[4].

قال أحمد شاكر: "فالحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر ـ أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها"[5].

وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين

١. المرجع السابق، (١/ ٣٧٦، ٣٧٧) بتصرف.
٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٥.
٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣٣).
٤. مكانة الصحيحين، د. عبد العزيز العتيبي، مرجع سابق، ص٢٥.
٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، مرجع سابق، ص٢٩.

اشتغلوا بالصحيحين، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثًا وشرحًا، وتدريسًا، وتتبُّعًا، مؤنة الرد على الشبهة ودحضها.

فلا شك أن هؤلاء العلماء ـ وهم أهل هذا الفن ـ أدرى بما أجمعت عليه الأمة، ثم إن إجماع الأمة على صحة كتابي البخاري ومسلم اشتُهر بين العلماء قاطبة.

قال الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي بعد نقل كلام العلماء: وأهم ما وصلنا إليه من النتائج بعد البحث هي:

١. إن القائلين بإفادة أحاديث "الصحيحين" القطع جمع لا يُستهان بهم، ومن بينهم الحفاظ المحدِّثون، والفقهاء المحققون.

٢. أدلة القائلين بإفادتها القطع في غاية من الاعتبار، من حيث الأصول وإطراد العادة.

٣. أدلة من قال بظنيتها، بعضها في غاية من السقوط والوهن، وبعضها قضايا جامدة ضيقة النطاق، تلائم مناهج أهل الكلام أكثر من أن توافق طبيعة مقتضيات الشرع والعرف عند علماء الإسلام.

٤. إن الأحاديث المفيدة للقطع كثيرة، من غير أن يُتكلَّف في إطلاق التواتر عليها وتحقيقه فيها.

٥. كل ما أفاد العلم فهو متواتر، سواءٌ حصل العلم بكثرة عدد المخبرين، أو لصفة ديانتهم وأمانتهم، أو لضبطهم وإتقانهم.

٦. ما انتقده بعض الحفاظ من أحاديث "الصحيحين" لا يلزم إخراجه من القطعية لمجرد هذا النقد؛ لكونه متوجهًا إلى الأسانيد دون المتون، ولكونه مخالفة ضئيلة غير قادحة في انعقاد الإجماع عند طائفة من الأصوليين.

٧. أحاديث "الصحيحين" أقوى صحة، وأعلى رتبة من الخبر المشهور[1].

الخلاصة:

- الناقلون لإجماع العلماء، وتلقي الأمة بالقبول للصحيحين جمع لا يُستهان به، ومن بينهم الحفاظ المحدِّثون، والفقهاء المحققون.
- لا يعتبر في هذا الإجماع إلا قول أهل الصناعة الحديثية، دون غيرهم؛ لأنهم أهل الفن وخاصته، ولا عبرة لخلاف من عداهم، وقد أجمع أهل هذه الصناعة على صحة كتابي البخاري ومسلم، من ذلك قول أبي إسحاق الإسفراييني فيما نقله عنه ابن حجر: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع".
- إن تقرير العلماء المتخصصين قديمًا وحديثًا بصحة كل الأحاديث "الصحيحين" يغني عن جمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول على إجماعهم، أو الطواف على جميع البقاع.
- الجمهور على أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع، وأدلتهم في غاية الاعتبار، من حيث الأصول واطراد العادة.
- تلقي الأمة للصحيحين بالقبول أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

---

١. بحث بعنوان "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين"، الشيخ: حافظ ثناء الله الزاهدي، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد رقم (١٨٠)، (٢٨٩: ٣٢٣)، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

- ما انتقده بعض الحفاظ على الصحيحين لا يخرق إجماع الأمة على قبولهما، ولا يلزم إخراج الأحاديث المنتقدة من القطعية لمجرد النقد؛ لكونه متوجِّهًا إلى الأسانيد دون المتون، ولكونه مخالفة ضئيلة غير قادحة في انعقاد الإجماع عند طائفة من الأصوليين.

الشبهة الثالثة عشرة

ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما(*) ®

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغرضين أن استدراكات المحدِّثين على الصحيحين منقصة لهما، ودليل واضح على عدم صحة كل ما فيهما، ويتساءلون: إذا اعتبرنا الصحيحين كاملين، فإننا بذلك نجعلهما يضاهيان القرآن، وهذا مردود؛ لأن القول بذلك يؤدي إلى القول بعصمة الإمامين البخاري ومسلم، وهذا مردود أيضًا.

وجها إبطال الشبهة:

١) "المستدرك على الصحيحين" هو الكتاب الذي يجمع فيه صاحبه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما، ولم يذكراها في صحيحيهما، وليس استدراكًا على أخطاء فيهما، وهذا لا يُعدُّ منقصة لهما؛ لأنهما رحمهما الله ـ لم يشترطا جمع كل الصحيح في صحيحيهما.

٢) القول بكمال الصحيحين، وعصمة البخاري ومسلم قول خاطئ لم يقل به أحد قط، وهذا لا يُنقص من قدر صحيحيهما شيئًا، فصحتهما لا تعني الكمال والعصمة، ونفي الكمال والعصمة عنهما لا يطعن أبدًا في صحتهما.

التفصيل:

أولا. الاستدراكات على الصحيحين ليست أخطاءً؛ بل إكمالا للعمل على ذات الشرط:

إن تعدد الاستدراكات على الصحيحين لا ينقص من قدرهما، بل يؤكد صحة ما ورد فيهما؛ إذ الاستدراكات هي السير على ذات الشرط ونفس المنهج، ولو كان المنهج معيبًا لما سار عليه أحد بعد الشيخين؛ بل لانتقدوه كغيره، ولما كان المنهج صحيحًا دلَّ ذلك على صحة ما رُوي على أساسه من الأحاديث، ولكي تتضح الصورة، لا بد أن نبيِّن معنى الاستدراك؛ إذ إن المغرضين يريدون إيهام الناس بأن الاستدراك هو العثور على أخطاء، وليس الأمر كذلك.

الاستدراك: هو أن يتتبَّع إمام من الأئمة إمامًا آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم، فيُحصي المستدرِك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يُسمَّى المستدرَك ـ بفتح الراء ـ غالبًا أو

(*) الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق.

® في **"هدف البخاري من جمع صحيحه الانتقاء لا الحصر"** طالع: الشبهة الرابعة، من هذا الجزء. وفي **"إجماع الأمة على صحة صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء.

ما في معناه[١].

ومن هنا يُعرَّف المستدرَك عند أهل الحديث بأنه: كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه.

ومن المعروف عند أهل الحديث أن البخاري ومسلمًا لم يستوعبا في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة، ولا التزما إخراج كل الصحاح، وإنما أخرجا من الصحيح ما هو على شرطهما، وليس أدلُّ على ذلك من مقالتهما؛ فقد رُوي عن البخاري أنه قال: "ما وضعت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ مخافة الطول".

وقال الإمام مسلم في صحيحه: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"[٢].

ويدل على ذلك أيضًا أنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، وأن الترمذي وغيره كثيرًا ما ينقل عن البخاري تصحيح أحاديث ليست في الصحيح، وإنما هي في السنن وغيرها.

وأيضًا فإننا لو تصفحنا كتب الحديث المعتمدة غير الصحيحين نجد فيها أحاديث كثيرة صحيحة، وليست في واحد من الصحيحين، فمسند الإمام أحمد فيه أحاديث كثيرة ليست في الصحيحين، وفي كتب الأحاديث التي التزمت الصحة كصحيح ابن خزيمة، و"المختارة" للمقدسي أحاديث ليست في الصحيحين، ولا أحدهما وهي صحيحة[٣].

وإليك ما قاله الحافظ الناقد ابن كثير: "وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يُؤخذ منها زيادات مفيدة... وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي... وكذلك يوجد في "مسند أحمد" من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيرًا من أحاديث البخاري ومسلم وليست عندهما، ولا عند أحدهما... وكذلك يوجد في معجمي الطبراني: الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد، والمعاجم، والفوائد، والأجزاء - ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد"[٤].

وقد ألَّف كتاب "المستدرك على الصحيحين" الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعَيم الضَّبي المعروف بابن البيِّع وبالحاكم.

كان أبوه من كبار العلماء، وقد رأى مسلمًا صاحب الصحيح، وفي أجداده علماء، كعيسى بن عبد الرحمن الضبي، وإليه نُسِب، وإبراهيم بن طهمان الفقيه.

فهو من بيت عُرف بالدين والعلم.

وقد ألَّف الحاكم "المستدرك على الصحيحين" وأودع فيه مما هو على شرطهما، أو على شرط أحدهما، وزاد قسمًا ثانيًا وهو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن

١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٤٧، ٢٤٨ بتصرف.

٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١٢١، ١٢٢) بتصرف.

٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٤٦: ٢٤٧ بتصرف.

٤. الباعث الحثيث، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، ص٢٢، ٢٣بتصرف.

لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه مالم يصح منبِّهًا على ذلك..."[1].

وقد أوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري فقال: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[2].

وقال الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألَّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ "الاستدراكات والتتبُّع"، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهما استدراك، ولأبي علي الغسَّاني الجياني في كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك، أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أُجيب عن كل ذلك أو أكثره"[3].

وما يرد هذا الزعم هو ما أكده النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم؛ حيث يقول: ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره البخاري ومسلمًا إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أنهما قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بذات الأسانيد التي تركاها... وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلًا في بابه، ولم يخرجا له نظيرًا، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه، ويُحتمل أنهما تركاه نسيانًا أو إيثارًا لترك الإطالة، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسدَّه، أو لغير ذلك[4].

وقد انتقد العلماء في "مستدرك الحاكم" تخريج أحاديث يزعم أنها على شرطهما أو على شرط أحدهما وليست كذلك مبيِّنين وجهة النقد:

١. قال ابن كثير: إنه -أي الحاكم- يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما؛ لضعف رواتها عندهما، أو لتعليلهما ذلك، فالقول بأنها على شرطهما، أو شرط أحدهما غير صحيح.

٢. قال الحافظ ابن حجر: وراء ذلك كله أن يُروى بإسناد ملفق من رجالهما، كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما"[5].

ومما سبق يتبيَّن لنا أن المستدرك كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه، وكذلك كان المستدرك على الصحيحين، فقد جمع الأحاديث التي تركها الشيخان، وهي على شرطهما أو شرط أحدهما، وجمع أحاديث أخرى ليست على شرطهما أيضًا، وهذا لا يطعن ولا يقلل من

١. تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١٣١).
٢. هدي الساري مقدمة صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص١٣.
٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣٣).
٤. المرجع السابق، (١/ ١٣٠) بتصرف.
٥. انظر: الباعث الحثيث، أحمد محمد شاكر، مرجع سابق، ص٢١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٥٠، ٢٥١ بتصرف.

الصحيحين شيئًا؛ لأنهما لم يلتزما جمع كل الصحيح في صحيحيهما.

بالإضافة إلى أن هذا يؤكد صحة ما جاء فيهما من أحاديث؛ إذ إن الحاكم أحبَّ أن يكمل جمع الأحاديث الصحيحة التي بدأها البخاري، ثم مسلم في صحيحيهما، ولم يشكك في شيء مما جاء فيهما.

ثانيًا. صحة الصحيحين لا تعني كمالهما أو عصمة مُصنِّفَيهما:

تمتع كل من صحيح البخاري وصحيح مسلم بمكانة خاصة، وتميزا بميزة ظاهرة عند المسلمين منذ عدة قرون متتابعة؛ حتى استقر الأمر لهما بالقبول والتصديق، وانفردا بالصحة بعد كتاب الله ﷻ، وأصبحا لا يجاريهما كتاب آخر منذ بداية تاريخ التدوين لحديث رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا.

ولقد كانت هناك عناية تامة من البخاري ومسلم في انتقاء الأحاديث التي أودعت في الكتابين، وفي وضع شروط خاصة وعالية في ضبط المتون والأسانيد، حتى لا يدوَّن في الكتابين إلا ما كان صحيحًا، ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح. "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم"، واشتُهرا بالصحيحين.

ولهذين الكتابين مكانة عظيمة عند أهل السنة، فمن أتى بعد ذلك ناقدًا أو مستدركًا، فهو لا ينقد "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم"، بل ينقد ويستدرك على جموع العلماء، ويتَّهم مجموع الأمة بالخطأ[1].

ومع هذا، لم يدَّعِ أحدٌ من العلماء الكمال للصحيحين، بل إن البخاري ومسلمًا لم يسلما من النقد، وإن كان على غير أساس، ونحن نتساءل: هل ادَّعى أحد من العلماء العصمة للإمامين (البخاري ومسلم) أو الكمال لصحيحيهما؟!

إن معنى العصمة في اللغة هو: المنع والحفظ من الوقوع في المكروه أو المحظور.

وأما المعنى الشرعي، فقد عرَّفها العلماء بأنها: "حفظ الله ﷻ للأنبياء بواطنهم وظواهرهم من التلبُّس بمنهي عنه - ولو نهي كراهة - ولو في حال الصغر مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء"[2].

ومن ثم، فإن العصمة تعني حفظ الله تعالى لأنبيائه عن مواقعة الذنوب الظاهرة والباطنة، وأن العناية الإلهية لم تنفك عنهم في كل أطوار حياتهم - قبل النبوة وبعدها -... فهي محيطة بهم تحرسهم من الوقوع في منهي عنه شرعًا أو عقلًا، وصدق القائل حين قال:

وإذا العنايةُ لاحظتك عيونُها

نم فالمخاوف كلهن أمان

فالأنبياء والرسل محفوظون لم تُعرف لهم زلة ولا هفوة بفضل الله ﷻ[3]؛ لذا فلم تكن العصمة لبشر غير الأنبياء والرسل لا البخاري، ولا مسلم ولا غيرهما؛ إذ إن الأمر يختلف عند البخاري ومسلم؛ ففي

١. مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. عبد العزيز العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٣، ١٤ بتصرف.

٢. شرح الخريدة مع حاشية الصاوي، الدردير، ص١٠٤، نقلًا عن: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٢٥ بتصرف.

٣. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٢٦ بتصرف.

كثير من العلوم الإسلامية والعربية قمم شامخة، احتلّت تلك القمم مكان الصدارة في مجالاتها، ففي علوم العربية يشار إلى سيبويه بالبنان، وفي علوم النقد الأدبي ترى الآمدي صاحب الموازنة، والقاضي الجرجاني صاحب الوساطة منارتين سامقتين، وفي علوم القرآن والإعجاز تجد الإمامين القاضي أبا بكر الباقلاني، وعبد القاهر الجرجاني فارسين لا يُشق لهما غبار، وفي علوم أصول الفقه تجد الإمام الغزالي صاحب المستصفى، والآمدي صاحب الإحكام في أصول الأحكام بحرين زاخرين.

أما في علوم الحديث فقد سطع في سمائها الإمام البخاري، والإمام مسلم، وصار لصحيحيهما منزلة لا تُضارع في هذا المجال.

وهذه القمم الشامخة، وهؤلاء الأئمة الأعلام صاروا "حجة" في تخصصاتهم، ورموزًا في تاريخ الحركة العلمية الإسلامية.

وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، ومن ثم أجمعت على صحة كل ما فيهما من أقوال النبي ﷺ، ولا يجادل في هذه الحقيقة إلا منكر للسنة لا يعلم من أصول علمها إلا صورًا شائهة[1].

ولكن إجماع الأمة على صحتهما لا يعني إجماعها على كمالهما أو عصمة صاحبيهما، ولو كانا كاملين أو صاحباهما معصومين؛ لما كانت هذه الاستدراكات وغيرها عليهما، ولكن أعمال البشر جميعًا يكتنفها النقص مهما حاول صاحبها الوصول إلى درجة الكمال، وهذا هو حال الصحيحين، والبشر جميعًا غير معصومين إلا الأنبياء، وهذا هو حال البخاري ومسلم.

ومن ثم، فلا كمال إلا لله وحده، ولكتابه الكريم، ولا عصمة إلا لأنبيائه ورسله الكرام، وعدم الكمال للصحيحين لا ينقص من صحتهما شيئًا؛ لأن الكمال شيء والصحة شيء آخر.

يقول الشيخ الألباني عن الصحيحين: هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ـ باتفاق علماء المسلمين من المحدِّثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقًا بالغًا، لم يُوفَّق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفًا عامًا أن الحديث الذي أخرجه الشيخان أو أحدهما قد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وهو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف، أو لفظة، أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن"، لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله ﷻ أصلًا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يُتمَّ إلا كتابه"، ولا يمكن أن يدَّعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهُّم وتدبُّر مع نبذ التعصب، وفي حدود

---

١. الشبهات الثلاثون، د.عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٧٣: ٧٥ بتصرف.

القواعد العلمية الحديثية"[1].

مما سبق يتضح لنا أن علماء السنة حين يتكلمون على كتابي البخاري ومسلم (الصحيحين) فإنهم يصفونهما بالصحة، لا بالكمال، والفارق شاسع بينهما، فلا يُسمع لطعن ملتوٍ هدفه زعزعة الثقة بهما في الصحيحين، ونفهم من التفصيل السابق أيضًا أن الاستدراكات على الصحيحين لا تعد منقصة لهما بأي حال من الأحوال؛ لأنهما لم يشترطا جمع كل الصحيح فلو أنهما اشترطا جمع كل الصحيح ثم أخلا بذلك، واستدرك عليهما العلماء، لكان ذلك مدعاة للنقص، ولصار للطعن وجه يقويه، ولكن هذا لم يحدث، فصار القول بمثل هذا الكلام حملًا على الشيخين دون وجه حق.

الخلاصة:

- لم يدَّع أحد من الإمامين: البخاري ومسلم أنه قد قام بحصر الصحيح في كتابه، ولم يقل أحد منهما أن الصحيح وحده ما كان في صحيحه، بل صرَّح كل منهما بأنه قد ترك كثيرًا من الحديث الذي صح عن رسول الله ﷺ.
- إن المستدرك هو: كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه، وبما أن منهج كل من البخاري ومسلم كان انتقاء بعض الأحاديث من الصحيح دون حصر لكل الأحاديث؛ فلا يُعدُّ أي استدراك عليهما منقصة لهما.
- على الرغم من مكانة الصحيحين الكبيرة العالية عند كل الأمة الإسلامية عامة، والعلماء منهم خاصة إلا أن أحدًا منهم - على مر القرون - لم يدَّع الكمال للصحيحين، وإن شهد لهما بأنهما أصح كتب السنة.
- إن المكانة العالية التي تبوأها كل من الإمامين: البخاري ومسلم في الحديث وعلومه لا تعني بحال عصمتهما من الخطأ؛ فإن العصمة لأنبياء الله تعالى ورسله فحسب.
- لقد كتب الله ﷻ لصحيحي البخاري ومسلم الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، ولا يجادل في هذه الحقيقة الثابتة إلا منكر للسنة لا يعلم من أصول علمها شيئًا.
- إن علماء السنة حين يتكلمون على كتابي البخاري ومسلم (الصحيحين)، فإنهم يصفونهما بالصحة - كما شهدت بذلك كل الأمة الإسلامية، وأجمعت عليهما - لكن لا أحد يدَّعِي الكمال لكتابٍ غير كتاب الله ﷻ، فلا يجب علينا أن نسمع لطعن ملتوٍ هدفه زعزعة الثقة بما في الصحيحين.

---

١. مقدمة شرح العقيدة الطحاوية، الألباني، ص٢٢، ٢٣، نقلًا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص١٥٢ بتصرف،

الشبهة الرابعة عشرة

ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة(*) ®

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغرضين أن في الصحيحين كثيرًا من الأحاديث الخرافية، والإسرائيليات المحرَّفة، التي أقرَّ "البخاري" بصحتها، ونسبها إلى النبي ﷺ.

ويستدلون على ذلك بما ورد في صحيح البخاري من أخبار تؤكد نقل الصحابة ﷺ عن أهل الكتاب، منها: "أن عبد اللهَّ بن عمرو ظفر بالشام بحمل من كتب أهل الكتاب"، وكان يرويها للناس عن النبي ﷺ.

ومنها إنكار السيدة عائشة لحديث "رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء"، الذي رواه الشيخان عن عامر بن مسروق، كما يستدلون بمجموعة أخرى من الأحاديث، زاعمين أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها من مسلمة أهل الكتاب، أو تخصُّ شيئًا من ذكر الأديان السابقة.

ويتساءلون: إذا كان "كتابا البخاري ومسلم"، وهما الصحيحان كما يسمونها، يحملان هذه الروايات المحرَّفة من الإسرائيليات، فتُرى كيف يكون الأمر في غيرهما من كتب الأحاديث؟! ويهدفون من وراء ذلك إلى نزع الثقة عن الصحيحين، فضلًا عن كتب السنة عامة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أباح لنا الشرع رواية الإسرائيليات إذا وافقت شرعنا ولم تخالفه، وما جاء في الصحيحين من قبيل ذلك المباح.

٢) إن الرواية التي تذكر أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ظفر بحمل جَمَلٍ من كتب أهل الكتاب، وكان يحدِّث منهما عن النبي ﷺ ليست من الصحيح، ولكن ذكرها ابن حجر في أثناء شرحه لحديث أبي هريرة ﷺ، وأما زيادة جملة "يرويها عن النبي" فليست من الرواية.

٣) إن رواية السيدة عائشة رضي الله عنها التي في الصحيحين تنفي رؤية النبي ﷺ ربه، وعلى فرض أن في الصحيحين إثبات الرؤية، فإن هذه قضية اختلف فيها السلف والخلف، والراجح ثبوتها للنبي ﷺ، وقد نقلت كتب السنة الخلاف بمصداقية، وهي ليست مسئولة عن شيء بعد صدق النقل.

٤) إن الروايات التي استدلوا بها على أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها كانوا من مسلمة أهل الكتاب، أو لمجرد ذكرها لشيء يخص اليهود، روايات صادقة صحيحة، ولا مجال للطعن في هذه الروايات، طالما أن رواتها عدول ثقات.

التفصيل:

أولا. صحة ما جاء في الصحيحين من الإسرائيليات، إذا وافقت شرعنا:

في البداية يجب أن ننوه إلى دقة المنهج الذي توخاه

(*) السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي الصعيدي، مرجع سابق. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الأحاديث المعلة والمخالفة للشرع"** طالع: الشبهتين السادسة والسابعة، من هذا الجزء.

كل من الإمامين: البخاري ومسلم في صحيحيهما، فهما قد اشترطا الصحة في كل ما يرويانه، وليس أدل على ذلك من انتقائهما الأصح من الأحاديث، وأعلاها سندًا وأصحها متنًا، مما هو على شرطهما.

ومن ثم، فإن ما ورد في الصحيحين من إسرائيليات فهو صحيح لا شك فيه، وهو يوافق ما في الشريعة الإسلامية.

إن لفظ الإسرائيليات - كما هو ظاهر - جمع، مفرده إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تُروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو نبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام وإليه يُنسب اليهود، فيُقال: بنو إسرائيل.

ولفظ الإسرائيليات - وإن كان يدل على القصص الذي يُروى أصلًا عن مصادر يهودية - يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي، أو نصراني أو غيرهما، وإنما أُطلق لفظ الإسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب للثقافة الإسرائيلية، أو للفكر اليهودي على غيره؛ لأن غالب ما يُروى من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي[1].

أقسام الإسرائيليات:

١. ما علمنا صحته مما بأيدينا من القرآن والسنة، والقرآن هو الكتاب المهيمن، والشاهد على الكتب السماوية قبله، فما وافقه فهو حق وصدق، وما خالفه فهو باطل وكذب، قال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ (المائدة).

وهذا القسم صحيح، وفيما عندنا غنية عنه، ولكن يجوز ذكره وروايته للاستشهاد به، ولإقامة الحجة عليهم من كتبهم، وذلك مثل ما يتعلق بالبشارة به ﷺ وبرسالته، وأن التوحيد هو دين جميع الأنبياء، مما غفلوا عن تحريفه، أو حرَّفوه، ولكن بقي شعاع منه يدل على الحق.

وفي هذا القسم ورد قوله ﷺ: "بلِّغوا عني، ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[2].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"؛ أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان قد تقدم منه ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم، والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي قد وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية، والقواعد الدينية، خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور

---

١. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٣ بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار"[1].

٢. ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه، وذلك مثل: ما ذكروه في قصص الأنبياء؛ من أخبار تطعن في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كقصة يوسف، وداود، وسليمان عليهم السلام ومثل ما ذكروه في توراتهم: من أن الذبيح هو إسحاق لا إسماعيل، فهذا لا تجوز روايته وذكره إلا مقترنًا ببيان كذبه، وأنه مما حرَّفوه وبدَّلوه، قال ﷻ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ (المائدة: ٤١).

و هذا القسم ورد النهي من النبي ﷺ للصحابة عن روايته، والزجر عن أخذه عنهم، وسؤالهم عنه، قال الإمام مالك رحمه الله في حديث: "حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" كما ذكره ابن حجر ـ المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا[2]. ولعل هذا هو المراد من قول ابن عباس: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أُنزل على رسول الله ﷺ أحدَث، تقرءونه محضًا لم يُشَب، وقد حدَّثكم أن أهل الكتاب بدَّلوا كتاب الله وغيَّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمنًا قليلًا، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلًا يسألكم عن الذي أُنزل عليكم"[3].

٣. ما هو مسكوت عنه، لا من هذا، ولا من ذاك، فلا نؤمن به، ولانكذبه؛ لاحتمال أن يكون حقًّا فنكذبه، أو باطلًا فنصدقه، ويجوز حكايته لما تقدَّم من الإذن في الرواية عنهم، ولعل هذا القسم هو المراد بما رواه أبو هريرة حين قال: "كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ (البقرة: ١٣٦) الآية"[4].

ومع هذا، فالأولى عدم ذكره؛ حتى ولا نضيع الوقت في الاشتغال به[5].

وبهذا يتضح لنا أن من الإسرائيليات ما هو صحيح مقبول يوافق شريعة الإسلام، وهذا لا غبار عليه، وتجوز روايته؛ لأن لدينا ما يوافق صدقه ويثبته، ومن هذا القبيل ما ورد في الصحيحين، مثل أحاديث البشارة بالنبي ﷺ، وغيرها كثير مما يزعم المغرضون أنها من الإسرائيليات الباطلة المحرَّفة.

ومن الإسرائيليات ما جاء مخالفًا لما في شريعة الإسلام، وعلمنا كذبه مما لدينا من نصوص قرآنية أو نبوية، وذلك مردود غير مقبول، ولا يسمح بروايته، وهذا النوع لم يرد بحال من الأحوال في الصحيحين.

ومنها ـ أي الإسرائيليات ـ ما سكت عنه الشرع عنه وليس فيه ما يؤيده أو يعارضه، وهذا لا نكذِّبه ولا

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٧٥) بتصرف.
٢. المرجع السابق، (٦/ ٥٧٥).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، (١٣/ ٣٤٥)، رقم (٧٣٦٣).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، (٨/ ٢٠)، رقم (٤٤٨٥).
٥. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٠٣، ١٠٤ بتصرف.

نؤمن به، وتجوز حكايته، ومن هذا النوع ما رواه "ابن كثير" عند تفسيره لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (البقرة) وما بعدها إلى آخر القصة، في سورة البقرة عن السدي.

يقول د. محمد أبو شبهة "ولقد كان لجهابذة الحديث ونقاده جهد مشكور في الكشف عن هذه الإسرائيليات، وتمييز صحيحها من باطلها، وغثها من سمينها، وما من رواية من روايات كعب وغيره إلا ونقدوها نقدًا علميًّا نزيهًا، ولولا هذا الجهد الرائع من علماء المسلمين لكانت طامة على الإسلام والمسلمين، ولقد بلغ من تحوُّط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا: إن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يكون له حكم الرفع إذا لم يكن مرفوعًا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا، أما إذا كان معروفًا بالأخذ عنهم فلا؛ لجواز أن يكون من الإسرائيليات، وهو تحوُّط يدل على أصالة في النقد، وبعد نظر محمود من المحدثين"(1).

ومن هنا يتأكد خلو الصحيحين من الخرافات والإسرائيليات الباطلة التي لا أصل لها.

وأما ما جاء في الصحيحين مما ورد عند الأمم السابقة، فهو من النوع الأول من الإسرائيليات؛ أي: مما جاء في شريعة الإسلام، ووافق هذه الإسرائيليات، وصدقها.

ومن ثم، فلا ضير بحال من الأحوال أن تأتي مثل هذه الإسرائيليات في الصحيحين®.

ثانيًا. رواية عبد الله بن عمرو قد ذكرها ابن حجر في الشرح، ولم تأت في الصحيحين ولا في غيرهما:

إذا ثبت وعُلم مدى الثقة العظمى في الصحيحين، وما اشتملا عليه من الأحاديث والروايات؛ فما القول في الروايات التي يذكرها هؤلاء المغرضون على أنها إسرائيليات وخرافات؟

في حقيقة الأمر إذا رجعنا إلى هذه الأحاديث والروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعنون نجدها إما محرَّفة عن أصلها الصحيح في الصحيحين، وإما لفهم خاطئ من الطاعن، وإما أنها جاءت من الإسرائيليات المقبولة عن مسلمة أهل الكتاب، مما علمنا صحته مما بأيدينا، أو لمجرد أن في رواتها واحدًا من مسلمة أهل الكتاب.

ومن هذه الروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعنون، ما ورد ـ على حد زعمهم ـ في صحيح البخاري يقول: إن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب وكان يرويها للناس عن النبي ﷺ.

وللرد على ذلك نقول:

1. إنَّ هذه الرواية لم يذكرها "البخاري" في صحيحه، ولم يروها، وإنما هي قول من مجموعة أقوال كثيرة اختلقها المغرضون، ونسبوها إلى الإمام

1. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص81.

® في **"موقف الصحابة والعلماء من روايات أهل الكتاب"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة التاسعة عشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الثاني، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"الحكمة من إباحة الحديث عن بني إسرائيل"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من الجزء العاشر (السمعيات).

البخاري"، وزعموا أنها في صحيح البخاري، وهو أمرٌ غير صحيح.

٢. "إن هذه الرواية حينما وردت في "فتح الباري"، لم ترو فيها ـ عبارة "عن النبي"، بل الذي ورد في فتح الباري هو من قول ابن حجر عند شرحه لحديث أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[1].

ثم ذكر أن من وجوه زيادة مرويات أبي هريرة عن مرويات عبد الله بن عمرو رغم وجود هذا الحديث، فقال: "رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها، ويحدِّث منها، فتجنَّب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين"[2].

وهذا يبيِّن أن هذه الإضافة لم تُذكر في أي رواية لهذا الحديث، وإلا فأين هي عند البخاري؟!

وبهذا يتأكد لدينا أن المغرضين يريدون بوجه أو بآخر أن يوهموا القارئ أن أكثر الأحاديث النبوية إسرائيليات، جاءت من كتب اليهود والنصارى، وكانت تُروى عن النبي ﷺ، متقوِّلين على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما "أنه كان يروي ما عثر عليه من صحف أهل الكتاب على أساس أنها من أقوال النبي ﷺ، لكن الثابت أنه كان يرويها على أنها من أقوال أهل الكتاب، ولم يكن يرويها عن النبي ﷺ، والأصل بين أيدينا يؤكد ما ذكرناه، أما كلامهم فلا دليل عليه إلا تعنتهم أمام السنة وأهلها"[3]®.

ثالثًا. كتب السنة ليست مسئولة عن الرؤية، وإنما هي مسئولة عن صدق نقل ما قيل في مسألة الرؤية، ورواية عائشة المستدل بها ـ محرَّفة عن أصلها:

ومما يستدِّل به الطاعنون أيضًا لإثبات أن الصحيحين بهما إسرائيليات ما رواه الشيخان عن عامر بن مسروق: "أن عائشة ردَّت حديث رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء".

والرَّد على هذه الفرية يتمثل في أن الرواية محرَّفة عن أصلها، ومنسوبة إلى الشيخين؛ إذ إنه لا يوجد عند الشيخين "البخاري ومسلم" حديث رؤية النبي ﷺ لربه، فهذا اختلاق من أصحاب هذه الشبهة، فالذي رواه الشيخان هو حديث مسروق عن عائشة، وفيه: عن مسروق قال: "قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أمَّتاه، هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: لقد قَفَّ شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حدَّثكهن فقد كذب: من حدَّثك أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾ (الأنعام)، ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ (الشورى: ٥١)، ومن حدَّثك أنه يعلم ما في غدٍ فقد كذب، ثمَّ قرأت ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ (لقمان: ٣٤)، ومن حدَّثك أنه كتم

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٢٥٠).

٣. السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، مرجع سابق، ص٢٨٤.

® في **"نفي تحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أهل الكتاب"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

فقد كذب، ثم قرأت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (المائدة: ٦٧)، ولكن رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين"[١].

ومن خلال هذا النص للحديث الذي ذكره الشيخان في صحيحيهما بهذه الرواية، يتضح لنا أن عائشة لم تكذِّب رواية البخاري ومسلم، بل نفت تمام النفي رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء، وقد نقلا عنها الرواية سالفة الذكر ثم كيف تكذبها، ولم يكونا في عصرها؟!

إن الزاعم يريد أن يختلق وجود تناقض في روايات البخاري ومسلم؛ لهدم السنة النبوية بزعمه أن الشيخين قد رويا حديث رؤية النبي ﷺ الله ﷻ، وما هو كذلك، وإنما قولهم هذا محض افتراء لا يسمن ولا يغني من جوع[٢].

ومن هنا نرى أن البخاري ومسلمًا لم يرويا حديث رؤية النبي ﷺ ربه، وهذا يدحض ويرد على زعمهم هذا، وعلى فرض وجود رواية تنصُّ على رؤية النبي ﷺ ربه في الصحيحين، فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه قصة اختلف فيها السلف والخلف، كما يقول القاضي عياض: "فأنكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع في رواية مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رآه بعينه، ومثله عن أبي ذر وكعب رضي الله عنهما والحسن البصري رحمه الله وكان يحلف على ذلك، وحُكي مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل"[٣]. ويقول الإمام النووي: الراجح عند أكثر العلماء أن رسول الله ﷺ رأى ربه بعيني رأسه ليلة الاسراء؛ لحديث ابن عباس وغيره: "أتعجبون أن تكون الخُلَّة لإبراهيم، والكلام لموسى، والرؤية لمحمد ﷺ"[٤]، وقد راجعه ابن عمر في هذه المسألة، وراسله هل رأى محمد ﷺ ربه؟! فأخبره أنه رآه، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسماع من رسول الله ﷺ"، وهذا مما لا ينبغي أن يُتشكَّك فيه، ثم إن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله ﷺ، ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت على الاستنباط من الآيات[٥].

وعلى هذا يتأكد لنا أن هذه الادعاءات والافتراءات نابعة من اختلاق وجهل هؤلاء الطاعنين، دون فهم صحيح لما يقولونه.

رابعًا. الروايات التي ينكرها الطاعنون بحجة أنها من الإسرائيليات روايات صحيحة، رواتها مسلمون عدول ثقات:

إن المغرضين يعوِّلون لإثبات أن في الصحيحين إسرائيليات ـ على مجموعة من الأحاديث والروايات

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: حديث عائشة عن رؤية النبي ﷺ ربه، (٨/ ٤٧٢)، (٤٨٥٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟، (٢/ ٦٣٢)، رقم (٤٣٢).

٢. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص٢٨٦ بتصرف.

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦٣٤).

٤. صحيح: أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: التفسير، باب: سورة النجم، رقم (١١٥٣٩). وصححه الألباني في ظلال الجنة برقم (٤٤٢).

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦٣٩) بتصرف.

التي بها مجرد ذكر لما يخص اليهود، أو على الروايات التي كان رواتها من مسلمة أهل الكتاب، مثل: "كعب الأحبار"، و "وهب بن منبه"، و "عبد الله بن سلام".

ومن هذه الروايات حديث "البشارة بالنبي ﷺ"، وذكر أوصافه في التوراة، وحديث "الإسراء والمعراج"، ومراجعة موسى عليه السلام لنبينا محمد ﷺ، وحديث "لا تشدُّ الرِّحال..."، وحديث "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق... وهم بالشام"[1]، وغير ذلك كثير!

هذه جملة أحاديث يذكرها الطاعنون، ليس لهم فيها دليل إلا أنها تخص شيئًا عن اليهود بصورة أو بأخرى، وهذا استدلال في حد ذاته مبتعد عن الصواب، وهو تهافت يفتقد إلى الرجحان، فما المانع في أن يُذكر شيءٌ مما يخص الأمم السابقة في شرعنا وسنتنا؛ حيث إن هذا الدين جاء ناسخًا لما قبله من الأديان، ومهيمنًا عليها، وهو يذكر منها ما يوافق شرعنا، وما تصدقه النصوص التي بين أيدينا؟!

ومن ثم، فلا يجوز الطعن في الرواة الذين أسلموا وصلح إسلامهم، كما هو حال "كعب الأحبار"؛ إذ اتفق الجمهور على توثيقه، فهل يظل الرجل معذَّبًا مطعونًا فيه، لمجرد أنه كان يهوديًّا، وكذلك القول في "وهب بن منبه"، وإنما كان منهج هؤلاء القوم الذين لا منهج لهم "أن يعتبروا كل ما رُوي عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما مختلقًا مكذوبًا، وأن مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق، حتى ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروي ويصدقه"[2].

كما يستدلون أيضًا بحديث البشارة الذي رواه الإمام البخاري وفيه: "حدثنا محمد بن سنان حدثنا فُلَيْح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار قال: "لقيت عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة، قال: أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وحِرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سمَّيتك المتوكِّل، ليس بفظٍّ، ولا غليظ، ولا سخَّاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله؛ حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويَفتح بها أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا"[3].

ولقد اعتبر المغرضون أن هذا الحديث من الإسرائيليات لأمرين، الأوَّل منهما: أنه جاء من رواية أحد تلاميذ كعب الأحبار، وهو "عبد الله بن عمرو بن العاص"، والآخر: أنه يخصُّ شيئًا مما جاء في التوراة، يذكر أوصاف النبي ﷺ، متوهمين أن هذه الرواية بهذه المعايير تُعدُّ خرافة من الخرافات.

وبإلقاء نظرة سريعة على كلام الله ﷻ تتلاشى هذه الشبهة أمام الناظرين؛ إذ جاء القرآن الكريم بما جاء به هذا الحديث، مما يؤكد أن الحديث صحيح، وليس من الإسرائيليات كما يدَّعون.

فأين أصحاب هذه الشبهة من قول الله ﷻ: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا

١. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩٠.

٢. المرجع السابق، ص٨١.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: البيوع، باب: كراهية السخب في السوق، (٤/ ٤٠٢)، رقم (٢١٢٥).

﴿هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٥٧)﴾ (الأعراف)؟

إن هذا الحديث ما هو إلا تصديق لما ورد في القرآن الذي لا يتطرق إليه الشك، وسواء أكان هذا الحديث قد حمله عبد الله بن عمرو عن كعب، أم لم يحمله عنه، أو كان مما علمه عبد الله بن عمرو من كتبهم، فقد صدَّقه الكتاب المهيمن، فهو حق وصدق، والتصديق به واجب[1].

أما عن حديث "الإسراء والمعراج"، وما فيه من مراجعة موسى لنبينا محمد عليهما السلام في تخفيف الصلاة[2]، فنجيب قائلين:

١. إن الداعي الأول للطعن في هذا الحديث، أنه ذكر فضلًا لنبي الله موسى ﷺ في مراجعة النبي ﷺ ليلة المعراج؛ كي يخفف الله ﷻ على أمته الصلوات، وهل هذا برهان قاطع، أو حجة بينة لاعتبار هذا الحديث من الإسرائيليات؟!

إننا لو اعتبرنا هذا، لشككنا في مجموع الأحاديث التي جاءت في ذكر مناقب الرسل السابقين عليهم السلام، وما بالنا والقرآن الكريم قد ذكر تفصيلًا لقصص كثير من الأنبياء، ومن بينهم رسل بني إسرائيل، فهل هذه الأخرى نعتبرها إسرائيليات تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

٢. الأمر الآخر الذي يدفع عن الحديث هذا الافتراء، ما ذكره د. محمد أبو شهبة حين قال: "إن حديث الإسراء والمعراج لو كان مرويًّا عن كعب الأحبار، أو غيره من علماء بني إسرائيل لجاز في العقل أن يكون ذِكْر موسى ﷺ من دسِّهم، أما والحديث مروي عن بضع وعشرين صحابيًّا، ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب، فقد أصبح الاحتمال بعيدًا كل البعد، وإن لم يكن غير ممكن في منطق البحث الصحيح..."[3].

٣. ثم نقول ما الداعي إلى الريب في هذه الرواية، وما الضير في أن يعلم نبي الله موسى ﷺ من خلال تجربته مع بني إسرائيل، ومعالجته لهم، أن أمة محمد ﷺ لن تطيق هذا التكليف، فراجعه ليطلب التخفيف من ربه في هذا الأمر، كما أن هذه الرواية لا تشكك بصورة ما في كمال علم الله تعالى، فهو ﷻ يعلم ما كان، وما سيكون، وما هو كائن، وما لم يكن، لو كان كيف كان يكون، ويعلم أن نبيه محمدًا ﷺ سيسأله التخفيف، وأن الصلاة ستُخفَّف لأجل هذا، وذلك ما يثبته الحديث في قوله ﷻ على لسان نبيه ﷺ: "إنه لا يُبدَّل القول

١. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٨٤ بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة، (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ، (٢/ ٦٠٢، ٦٠٣)، رقم (٤٠٤).

٣. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٨٦.

لديَّ، كما فرضت عليك في أم الكتاب، كل حسنَة بعشر أمثالها، فهي خمسون في أم الكتاب، وهي خمس عليك..."[1].

أما عن حديث "لا تُشدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى"[2].

فيزعم المدَّعون أن هذا الحديث من الإسرائيليات، لمجرد أنه جاء فيه فضل المسجد الأقصى، وأن الأحاديث الصحيحة كانت في أوَّل الأمر في فضل المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى، وعلى ذلك فالحديث السابق ما هو إلا من الإسرائيليات الموضوعة - في ظنهم.

وهل ينكر أحد فضل المسجد الأقصى ومكانته في الإسلام؟! يكفي شاهدًا على فضله قول الله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ (الإسراء).

إن المسجد الأقصى هو قبلة الأنبياء السابقين ومهاجريهم، وثاني المساجد التي وُضعت في الأرض وشُرِّفت، بناه نبي الله يعقوب حفيد الخليل إبراهيم عليهما السلام وجدد بناءه سليمان ؑ وإليه توجه المسلمون في صلاتهم بعد الهجرة بضعة عشر شهرًا، وعلى هذا يثبت لدينا أن فضل بيت المقدس لم يثبت بالأحاديث الصحيحة فحسب، بل ثبت ثبوتًا قطعيًّا بالقرآن المتواتر الذي لا يتطرق إليه الشك، وعلى هذا فليس ثمَّة مجال للحدس والظن الذي لم يقم على أساس، ولا يستند إلى دليل في إنكار تفضيل بيت المقدس"[3].

ومن هذا القبيل أيضًا الحديث الذي رواه الشيخان، ونصه "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم؛ حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك"[4] وزاد البخاري من رواية معاذ: "وهم بالشام"[5].

أما إنكار هذا الحديث وجعله من الإسرائيليات، لمجرد أنه ذكر أفضلية لبلاد الشام عن غيرها؛ فالرد عليه من وجوه:

أولها: أن الطعن في هذه الرواية ليس باعتبارها من الإسرائيليات فحسب، بل باعتبار أنها من وضع اليهود؛ لأنها ذكرت أن هذه الطائفة تكون في الشام،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، (١٣/ ٤٨٦، ٤٨٧)، رقم (٧٥١٧).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (٣/ ٧٦)، رقم (١١٨٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (٥/ ٢١٤٧)، رقم (٣٣٢٤).

٣. انظر: دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٨٨.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب: والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهل العلم"، (١٣/ ٣٠٦)، رقم (٧٣١١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين لا يضرهم من خالفهم"، (٧/ ٢٩٩١)، رقم (٤٨٦٧).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: بقية أحاديث علامات النبوة، (٦/ ٧٣١)، رقم (٣٦٤١).

ولكن التساؤل القائم في هذه الحال يتمثل في الفائدة العائدة على اليهود من وضع هذا الحديث، فبلاد الشام ليست بلادهم، وإنما هي بلاد العرب قبل أن تكون بلادًا لهم، وهل يُعقل من اليهود - ولو على سبيل التزلُّف إلى بني أمية - أن يضعوا هذا الحديث الذي يدل على بقاء الإسلام وبقاء سلطانه، وبقاء هذه الطائفة الثابتة على الحق من الأمة المحمدية إلى يوم القيامة؟ كيف وهم يدَّعون أنهم شعب الله المختار - كذبًا وزورًا - وأنهم أحق الشعوب بالبقاء؟، فكيف يضعون أحاديث تُعلي بنيان أعدائهم وتقوِّض بيتهم من أساسه؟!

لا شك أن هذا محال عقلًا، وبه تُردُّ الشبهة من أساسها.

ثانيها: أن الرواية التي ذكر فيها البخاري "وهم بالشام" ليست مرفوعة إلى النبي ﷺ، وإنما هي من قول معاذ بن جبل ﷺ، ويتضح لنا من ذلك أنها من تأويل الصحابي.

ثالثها: أن أهل العلم مختلفون في أصحاب هذه الطائفة، فقد ذهب الإمام "البخاري" إلى أنهم "أهل العلم"، وذهب "علي بن المديني" إلى أنهم "أصحاب الحديث"[1].

ومن خلال هذه الصور التي عرضنا لها من الافتراءات والدعاوى التي ذكرها المغرضون لإثبات وجود إسرائيليات في الصحيحين، ومحاولة التشكيك في صحتها - يتأكد لدينا أنها افتراءات كاذبة، لا تقوم على دليل يساندها، أو حجة تقوِّمها، وإنما هي ناتجة عن فهم قاصر.

الخلاصة:

- لقد قسم العلماء الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام: منها ما وافق شريعة الإسلام، وهذا لا ضير في روايته، ومنها ما علمنا كذبه مما بين أيدينا من قرآن، وسنة صحيحة، وهذا لا تجوز روايته، ومنها ما هو مسكوت عنه، لا من هذا ولا من ذاك، فلا نؤمن به ولا نكذبه؛ وهذا أيضًا تركه أولى؛ حتى لا ننشغل به ونضيع فيه وقتًا.
- إن ما جاء من روايات إسرائيلية في الصحيحين كان موافقًا لشرعنا، وقد أباح لنا الإسلام التحدث به؛ لأنه وافق القرآن والسنة ولم يخالفهما، فكيف يدَّعون أنه خرافة لا أصل لها؟
- لقد ذكر ابن حجر في كتابه "فتح الباري": أن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، وهذا من جملة شرح ابن حجر لحديث أبي هريرة الذي يذكر فيه أنه ما كان أحد أكثر منه رواية للحديث من عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان يكتب ولا أكتب، ولم يذكر ابن حجر زيادة "وكان يرويها عن النبي ﷺ "، فكيف يطعنون في صحيح البخاري، وهذه الرواية ليست في صحيحه أصلًا، بل لم ترد في أيٍّ من كتب الحديث.
- إن رواية السيدة عائشة رضي الله عنها التي في الصحيحين تنفي رؤية النبي ﷺ ربه، فكيف يستدلون بها للطعن في الصحيحين؟! وعلى فرض أن في الصحيحين رواية تثبت رؤية النبي ﷺ ربه فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه مسألة خلافية، اختلف فيها

---

١. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٩١ بتصرف.

الصحابة، والتابعون، ومن جاء بعدهم، ولكن الراجح - كما يقول العلماء - هو ثبوت رؤية النبي ﷺ ربه ومن ثم، فنقلُ البخاري ومسلم لأقوال الصحابة في هذا بسند متصل لا يقدح في صحتها.

- إن حديث الإسراء والمعراج قد رواه أكثر من عشرين صحابيًّا ولا يوجد بينهم أحد من مسلمة أهل الكتاب؟ فكيف يستدلون به على أنه من الإسرائيليات؟!

- إن حديث "لا تُشدُّ الرحال" الذي في الصحيحين ليس فيه ما يدل بأي وجه من الوجوه على أنه من الإسرائيليات؛ وذلك لأن مكانة المسجد الأقصى معروفة في الإسلام، ويكفي للتدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ (الإسراء)، كما أن هذا المسجد هو أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومسرى النبي ﷺ؛ ومن ثم، فلا حجة لأحدٍ في رد هذا الحديث.

- إن حديث "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين" الذي رواه الشيخان، ليس فيه ما يدل على أنه من الإسرائيليات؛ إذ كيف يدس اليهود فضل أهل الشام مع كونهم أعداء لهم قديمًا وحديثًا؟ إن هذا يناقض ادِّعاءهم بأنهم كما يقولون: شعب الله المختار، كما أن زيادة البخاري "وهم بالشام" إنما هي من قول معاذ بن جبل، كما وضَّح ابن حجر رحمه الله.

الشبهة الخامسة عشرة

الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المتوهمين أن وجود أحاديث معلَّقة في صحيحي البخاري ومسلم يشكك في صحتهما؛ إذ إن الحديث المعلَّق - في ظنهم - يُعدُّ من أنواع الضعيف، وهو خارج عن قسم الصحيح، فلا يلزم العمل به لعدم اتصال سنده بحذف بعضه، أو بحذف كله. ويرمون من وراء ذلك إلى نزع الثقة من الصحيحين، وخرق ما أجمعت عليه الأمة من قبولها.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن وجود المعلقات في صحيح البخاري لا يطعن فيه، فقد ذكرها البخاري في تراجم الأبواب لا الأصول، فضلًا عن أن ما جاء معلقًا في صحيحه في موضع جاء موصولًا في موضع آخر في الصحيح، وما لم يأت موصولًا في الصحيح جاء موصولًا في كتب أخرى.

٢) إن ما جاء في صحيح مسلم من المعلقات جاء في الشواهد والمتابعات، وليس في الأصول، فضلًا عن قلة هذه الأحاديث المعلَّقة والتي حصرها العلماء في اثني عشر حديثًا، وقد وصلها الإمام مسلم في صحيحه، إلا حديثًا واحدًا وصله البخاري في صحيحه، وأبو داود والنسائي في سننيهما.

(*) أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، د. محمد محمود بكار، مرجع سابق.

التفصيل:

أولا. معلقات البخاري ليست في أصول الكتاب، كما أنها موصولة إما في الصحيح، وإما في غيره:

لا ريب أن من نافلة القول التنويه بمكانة صحيحي البخاري ومسلم؛ فليس خافيًا على ذي عينين مالهما من مكانة بين الكتب الحديثية، مع تلقي الأمة لهما بالقبول، ولِمَ لا وأحاديثهما في أعلى درجات الصحة؟! قال الشوكاني: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صحَّ من الإجماع على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدَّى بعدهما للتصحيح"[1].

وقد اجتمعت كلمة جمهور الناطقين بعلم الحديث على أن أول من صنَّف الصحيح المجرد، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فقد ألَّف كتابه في الصحيح المجرد؛ أي الأحاديث المتصلة فيه دون التعليق والتراجم، ثم الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وقد سبق الإمامين البخاري ومسلمًا الإمامُ مالكٌ في إخراج الصحيح في كتابه "الموطأ"، ولكن الإمام مالكًا لم يفرد الصحيح في كتابه، بل أدخل فيه المرسل، والمنقطع، والبلاغات، أما قول الإمام الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتابًا أكثر صوابًا من كتاب مالك"، وقوله: "ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك"، فذلك قبل وجود الصحيحين[2].

وإذا كان قد تقرَّر عند علماء الحديث ـ كما مر بنا ـ أن البخاري ومسلمًا لم يُدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة قد تلقت كتابيهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول وما هي الأحاديث المشكوك في صحتها فيهما؟

والجواب: أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حُذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر ـ وهو "المعلَّق"، وهو في البخاري كثير جدًّا، وفي مسلم موضع واحد في التيمم ـ فما كان منه بصيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم، كيُروى، ويُذكر، ويُحكى، ويُقال، ورُوي، وذُكر، وحُكي عن فلان كذا، فليس فيه حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، وليس بواهٍ لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح[3].

والمتأمل في الاسم الذي وضعه الإمام البخاري لجامعه يقف على ذلك، فجامعه كما سمَّاه مؤلفه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"[4].

ويظهر جليًّا من هذا الاسم هدف الإمام البخاري

---

١. تحفة الذاكرين، الشوكاني، مرجع سابق، ص٣.

٢. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٩٠ بتصرف.

٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١١٧، ١٢٠، ١٢١).

٤. في بعض النسخ من "صحيح البخاري" يُقال: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمر رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

رحمه الله وطريقته في تصنيف هذا الكتاب المبارك.

وقوله رحمه الله في التسمية "المسند" يشير إلى أن الأحاديث التي هي أصول الكتاب، والتي هي على شرطه، أحاديث مسندة؛ أي: المتصلة السند بينه وبين رسول الله ﷺ، فلا يُعترض عليه بوجود المعلَّقات، والموقوفات، والمقطوعات؛ لأنه إنما استأنس بها في تراجمه[1].

ولما كان الأمر على ما ذكرنا من أن البخاري لم يخرِّج في أصل الكتاب إلا ما اتصل سنده على شروطه التي شملت المعاصرة واللقاء ـ واتُّفق على أن هذا هو المحكوم بصحته، وأنه المقصود بقول البخاري: ما أدخلت في كتابي "الجامع إلا ما صح" ـ لم يكن لمدع وجه فيما ادَّعاه من أن الصحيحين بهما أحاديث ضعيفة لوجود المعلق؛ لأن المعلقات في الصحيحين لها حكم خاص ـ كما سنوضحه ـ فأما عن وجودها في صحيح البخاري، فهي ليست من أصل الكتاب، وإنما هي في تراجمه، ولها ما يسوِّغها، وسنوضح غرضها فيما يأتي، وأما مسلم فمعلقاته ـ كما سنوضح إن شاء الله ـ قد وصلها في موضع آخر من كتابه إلا موضعًا واحدًا، وهو ـ بفضل الله ومنِّه ـ موصول عند غيره.

إذًا، فالأحاديث الواردة في صحيح البخاري المسندة كلها صحيحة، بل في أعلى درجات الصحة، وهي التي في أصول الكتاب.

على أن هناك جزءًا من الأحاديث الواردة في الكتاب لم يذكر لها البخاري سندًا، وهي المعروفة بالأحاديث المعلَّقة، فما هو حكم المعلقات في صحيح البخاري؟

لقد أفاض الحديث عن هذه المسألة شيخ الإسلام الحافظ بن حجر العسقلاني، فقال:

والمراد بالتعليق: ما حُذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ " قال"، وتارة لا يجزم به كـ "يُذكر"، فأما المعلَّق من المرفوعات فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولًا.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلَّقًا، فالأول قد بيَّنا السبب فيه... أنه يورده معلَّقًا؛ حيث يضيق مخرج الحديث؛ إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل، والثاني ـ ما لا يوجد فيه إلا معلَّقًا ـ فإنه على صورتين، إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض.

فالصيغة الأولى: يُستفاد منها الصحة إلى من علَّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه مالا يلتحق، أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده، إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هذا مستوفي السياق، ولم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلبًا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعًا، أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل،

١. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، د. أحمد فريد، مرجع سابق، ص٧٥، ٧٦ بتصرف.

وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه، فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ قال: "وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان" الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى، منها في فضائل القرآن، وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان؛ فالظاهر أنه لم يسمعه منه.

وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها، فقال في التاريخ: قال إبراهيم بن موسى: حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثًا، ثم قال: حدثوني بهذا عن إبراهيم، ولكن ليس ذلك مطردًا في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يُحمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسًا عنهم؛ فقد صرَّح الخطيب وغيره بأن لفظ "قال" لا يُحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال...

وأما ما لا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحًا على شرط غيره، وقد يكون حسنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري ذلك؛ إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب، فنبَّه على ذلك الحديث بتسمية من حدَّث به، لا على جهة التحديث به عنه، قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة: "كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه" وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في صحيحه كما سيأتي بيانه.

ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: "الله أحق أن يُستحيا منه من الناس"، وهو حديث حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن كما سيأتي، ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع، لكنه منجبر بأمر آخر، قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: "قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب محمد ﷺ، فإسناده إلى طاوس صحيح، إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ، فأما ما اعترض به بعض المتأخرين بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم، وأنها لا تفيد الصحة إلى من علَّق عنه بأن المصنف أخرج حديثًا قال فيه: قال عبد الرحمن بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لا تفاضلوا بين الأنبياء..." الحديث، فإن أبا مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس بصحيح؛ لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة، لا عن أبي سلمة، ثم قوَّى ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولًا، فقال عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهى، فهذا اعتراض مردود، والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي، وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد

الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علَّقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين.

والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض، لا تُستفاد منها الصحة إلى من علَّق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبيِّنه، فأما ما هو صحيح، فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جدًّا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلَّق بالمعنى، كقوله في الطب: ويُذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرُّقي بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مرُّوا بحي فيهم لديغ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله"، فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرُّقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستُفيد ذلك من تقريره، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له.

فمثال الأول: أنه قال في الصلاة: ويُذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام: ويُذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد عن ابن عباس قال: "قالت امرأة للنبي ﷺ: إن أختي ماتت، وعليها صوم شهرين متتابعين..." الحديث، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافًا كثيرًا في إسناده، وقد تفرَّد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع: ويُذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: "إذا بعت فكِل، وإذا ابتعت فاكتل"، وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة - وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيَّب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع؛ فالحديث حسن لما عضَّده من ذلك.

ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، إلا أنه على وَفْق العمل قوله في الوصايا: ويُذكر عن النبي ﷺ "أنه قضى بالدَّين قبل الوصية"، وقد رواه الترمذي موصولًا من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن عليٍّ، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به.

ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جدًّا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقَّبه

المصنِّف بالتضعيف، بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه "لا يتطوع الإمام في مكانه" ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه، فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي اتفاق محققي المحدِّثين وغيرهم على اعتبارهما، وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف؛ لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تُطلق إلا فيما صحَّ، قال: وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم، واشتد إنكار البيهقي على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جدًّا من فاعله، إذ يقول في الصحيح: "يُذكر ويُروى" وفي الضعيف: "قال وروى"، وهذا قلب للمعاني وحَيْدٌ عن الصواب، قال: وقد اعتنى البخاري رحمه الله باعتبار هاتين الصيغتين، وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض، وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرنا، وهذا مشعر بتحرِّيه وورعه، وعلى هذا فيحمل قوله ما أدخلت في الجامع إلا ما صح؛ أي: مما سقت إسناده... وقد تبيَّن مما فصَّلنا به أقسام تعاليقه أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأن جميع ما فيه صحيح، باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يُرد مطلقًا إلا النادر، فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات: فإنه يجزم منها بما صحَّ عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرًا إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذٍ ينبغي أن يقال: جميع ما يُورد فيه إما أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلَّقة نعم، والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضًا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسَّر، ومنها مفسِّر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا، فإنه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل والله الموفق"[1].

ثم يقول بعد ذلك: "وقد بسطت ذلك جميعه في تصنيف كبير سمَّيته تغليق التعليق، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة، وآثاره الموقوفة، وذكرت من وصلها بأسانيدي إلى المكان المعلَّق؛ فجاء كتابًا حافلًا وجامعًا، لم يفرده أحد بالتصنيف"[2].

لقد اتضح من خلال هذا العرض لكلام الحافظ ابن حجر، والذي لا مزيد عليه حقًّا، أن ما ورد في البخاري من تعليق ليس موصولًا في مواضع أخرى من الكتاب مائة وستون حديثًا، وأن ما ورد فيها

1. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص١٩: ٢٢.
2. المرجع السابق، ص٢٢.

بصيغة التمريض منها ما هو على شرطه إلا أنه رواه بالمعنى معلَّقًا، ووصله في موضع آخر من كتابه كحديث الرُّقية بالفاتحة، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما هو على هذه الصيغة، منه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف إلا أن العمل به، كحديث: "أن النبي قضى بالدين قبل الوصية"، ومنه ما هو ضعيف لا جابر له، وهو قليل جدًّا وهذا يوضحه رحمه الله، ويبيِّن أنه لا يصح، كما فعل بعد أن ذكر حديث: "لا يتطوع الإمام في مكانه"، فقال بعده: لا يصح، وهذا يدل على تحري الإمام الحافظ البخاري رحمه الله وشدة ورعه.

قال ابن الصلاح: "ثم إن ما يتقاعد من ذلك على شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب، دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذي يشعر به اسمه الذي سمَّاه به، وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، وإلى الخصوص الذي بيَّناه يرجع مطلق قوله: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح"، وكذلك مطلق قول الحافظ أبي نصر الوايلي السجزي: "أجمع أهل العلم ـ الفقهاء وغيرهم ـ على أن رجلًا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما رُوي عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه ـ أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حِبالته"، وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله: "ولم نجد من الأئمة الماضين ﷺ من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين" يقصد البخاري ومسلمًا فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب، وموضوعه، ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها"[1].

ومن ثم، فهذا رد قاطع وبرهان ساطع على من ادَّعى أن في البخاري ضعيفًا لوجود المعلقات؛ وذلك لأن هذه المعلقات ليست في أصل الكتاب ومضمونه، ومتون الأبواب، وإنما هي في التراجم. كما أن المعلقات نفسها ليس بها حديث واهٍ، فما رواه البخاري في الصحيح مما عبر عنه بصيغة التمريض، والذي قلنا لا يُحكم بصحته ليس بواهٍ؛ أي: ساقط جدًّا؛ وذلك لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح؛ ولذا قال الإمام ابن الصلاح: "ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعرٌ بصحة أصله إشعارًا يُؤنس به ويُركن إليه"[2].

وقد ذكرنا أن ما جاء بصيغة التمريض مما هو ضعيف، نوعان: ضعيف جاء العمل على موافقته، كحديث: "قضاء النبي ﷺ بالدين قبل الوصية"، وضعيف لا ينجبر، وهذا يوضحه البخاري ويظهر ضعفه عقب روايته له، وهذا في البخاري قليل جدًّا.

وجدير بالذكر أن جميع ما في صحيح البخاري من المعلقات موصولة جميعها في كتب السنة الأخرى، وقد وصلها جميعًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في مؤلف أسماه تغليق التعليق، وبوصله يسقط ادعاء مثيري الشبهة، ولا يكون هناك وجه للاعتراض على القول بصحة معلقات البخاري ®.

---

١. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٢، ٢٣.

٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، مرجع سابق، ص١٢١.

® في **"دفاع ابن حجر عن صحيح البخاري"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من هذا الجزء.

ثانيًا. قلة المعلقات في صحيح مسلم، وهي في غير الأصول، بل في الشواهد والمتابعات:

إن المعلقات في صحيح مسلم لم يذكرها الإمام مسلم في كتابه إلا نادرًا، فهي قليلة فيه، وقد ذكر الحافظ أبو علي الجياني أن المعلق في صحيح مسلم وقع في أربعة عشر موضعًا، وقد أخذ هذا عنه أبو عبد الله المازري صاحب "الـمُعْلِم بشرح صحيح مسلم". ولكن الذي حقَّقه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، ونقله عنه النووي أن عدتها اثنا عشر موضعًا[1].

قال ابن الصلاح كما نقله عنه النووي: "وذكر الحافظ أبو علي الغساني الجياني أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعًا"، ثم ذكر هذه المواضع، وقال بعد أن أخرج منها موضعين بالتدقيق: "فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر"[2].

وليس لأحد وجه في أن يأخذ على مسلم هذا؛ لأن مسلمًا لم يذكر هذه المعلقات إلا في المتابعات، فهو يتابع على الحديث الموصول الذي يورده في المتن، قال ابن الصلاح رادًّا على من أخذ على مسلم هذه المعلقات: "وليس شيء من هذا ـ والحمد لله ـ مُخْرجًا لما وُجِد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكورًا على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفًا عند أهل الحديث"[3].

وهذا معلوم ثابت عندهم، التفريق بين الأصول، والمتابعات، والشواهد، فما كان في معرض المتابعة فالأمر فيه على المسامحة، ويغتفر في بابها ما لا يغتفر في الأصول[4].

فالمعلق إذًا في "صحيح مسلم" قليل نادر، وهو في مواضع محدودة، قد اهتم العلماء ببحثها وتحقيقها، فظهر لهم صحتها، واتصالها من جهات صحيحة.

ثم إن العلماء قد حددوا أماكنها، وغرض الإمام مسلم من ذلك، كبيان اختلاف السند، أو ذكر من تابع رواية الذي أسند من طريقه عليه، فهو يسوقه مساق الاستشهاد والمتابعة، بعد أن يورده موصولًا[5].

وليس في الاثني عشر حديثًا موضع لم يوصله في كتابه إلا حديثًا واحدًا، وهو الحديث الذي رواه في باب التيمم، حيث قال: وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: "أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلَّم عليه، فلم يردَّ رسول الله ﷺ عليه؛ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام"[6].

لكن هذا الحديث موصول عند غيره، وهو

١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٦٤، ٢٦٥ بتصرف.

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٢١، ١٢٠).

٣. المرجع السابق، (١/ ١٢١).

٤. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، مرجع سابق، ص٥١٣.

٥. المرجع السابق، ص٥٢١، ٥٢٢ بتصرف.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: التيمم، (٣/ ٩٢٤)، رقم (٨٠٠).

صحيح؛ فهو موصول عند البخاري من طريق يحي بن بُكير عن الليث بن سعد[1]، وموصول أيضًا عند الإمام أبي داود من طريق عبد الملك بن شعيب عن أبيه عن جده[2]، وموصول أيضًا عند الإمام النسائي من طريق الربيع بن سليمان عن شعيب عن أبيه[3].

وبهذا يتبيَّن لنا أن ما في الصحيحين من معلقات غير ملحق بالانقطاع القادح؛ لما عرف من عادتها وشرطها، وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة، فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت، بخلاف الانقطاع أو الإرسال الصادر من غيرهما، هذا كله من المعلَّق بلفظ الجزم، أما إذا لم يكن ذلك منهما بلفظ جازم مثبت له عمن ذكراه عنه على الصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولا: رُوي عن فلان، أو ذُكر عن فلان، أو في الباب عن فلان ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه، ولكن يُستأنس بإيرادهما له[4].

ومن ثم، فلا مطعن في معلقات مسلم ألبتة، ولا وجه ـ إذن ـ لمن ادَّعى أن فيه ضعيفًا، وعليه تثبت صحة ما أجمعت عليه الأمة من أنه ليس في البخاري ومسلم حديث واهٍ.

الخلاصة:

- إن المقصود بقول البخاري: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح" الأحاديث التي أخرجها في أصول الكتاب ومتنه، وهذا ظاهر من تسمية صحيحه بـ"الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، فما رواه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وهي التي في أصل الكتاب وموضوعه ومتنه، وليس فيها بحمد الله حديث منقطع.
- المعلقات الواردة في صحيح البخاري لم ترد إلا في تراجم الأبواب، ولذا فليس لأحد أن يطعن في صحيح البخاري(أصل الكتاب ومتنه).
- جميع الأحاديث التي رواها البخاري بصيغة الجزم، كقال وذكر ـ أحاديث صحيحة؛ لأنها تفيد الاتصال.
- ما رواه البخاري بصيغة التمريض، منه ما هو صحيح وليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، إلا أن العمل على موافقته: كحديث "قضاء رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية"، ومنه ما هو ضعيف لا ينجبر، وهو قليل جدًّا، وهذا يوضح البخاري ضعفه كأن يقول ولا يصح، وهذا يدل على تحرِّيه وشدة ورعه.
- ليس فيما رواه البخاري من المعلقات حديث واهٍ؛ أي: ساقط جدًّا؛ وذلك لإدخال البخاري إياها في كتابه الموسوم بالصحيح، وإيراده لها مشعر بصحة أصلها إشعارًا يُؤنس به ويُركن إليه.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوات الصلاة، (١/ ٥٢٥، ٥٢٦)، رقم (٣٣٧).

٢. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (١/ ٣٥٨)، رقم (٣٢٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٢٩).

٣. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (١/ ٤٨)، رقم (٣١٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٣١١).

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٢٢).

- لقد وصل الحافظ ابن حجر جميع معلقات البخاري، وأوضح أنها موصولة في كتب السنة الأخرى، وذلك في كتاب أسماه "تغليق التعليق"، ثم اختصره في كتاب أسماه " التشويق إلى وصول المبهم من التعليق".
- ما ذكره الإمام مسلم في صحيحه من المعلق هو اثنا عشر حديثًا، وهي موصولة في الكتاب نفسه إلا موضعًا واحدًا، وهو موصول عند البخاري وأبي داود والنسائي بأسانيد صحيحة، كما أن هذه المواضع في المتابعات، وليست في أصل الكتاب.

الشبهة السادسة عشرة

الطعن في سنن الترمذي لروايته عن غير الثقات(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض الواهمين في سنن الإمام الترمذي بدعوى أنه روى عن غير الثقات، وأورد ما رواه عنهم تحت ما سماه الحديث الحسن، ويستدلون على ذلك بما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبد الله عن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، قال: "إن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجازه النبي ﷺ"، قال الترمذي: "هذا حديث حسن" بالرغم من أن عاصم بن عبد الله وُصف بأنه ضعيف سَيِّء الحفظ.

وكذلك ما رواه من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة، قال: صلَّى بنا المغيرة بن شعبة ﷺ، فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس، فسبَّح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلَّم وسجد سجدتي السهو وسلَّم، وقال: هكذا صنع رسول الله ﷺ، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح على الرغم من أن سماع يزيد بن هارون كان عن المسعودي بعدما اختلط. ويتساءلون: كيف يروي الترمذي عن الضعفاء، وعمَّن سمع من مختلط بعد اختلاطه، ويُحسِّن أحاديثهم؟!

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن مصطلح الحديث الحسن لم يكن من اختراع الإمام الترمذي، فقد سبقه بعض أئمة الحديث كالإمام مالك، والبخاري، وعلي بن المديني وغيرهم، ولكن الإمام الترمذي أصَّل له في كتابه وعرَّفه، وجعله قسمًا بين الصحيح والضعيف، وقد قسَّمه العلماء بعد ذلك إلى الحسن لذاته، والحسن لغيره، وهذا يدل على اقتناعهم به كمصطلح، ورضاهم عنه.

٢) لقد كان للإمام الترمذي منهج معروف في التصحيح والتَّحسين؛ إذ يعتمد على المتابعات والشواهد، فيرتفع عنده الحديث من الضعيف إلى الحسن، ومن الحسن إلى الصحيح بهذه المتابعات وتلك الشواهد، وهو لم يقصد الرواية عن الضعفاء، وليس هذا من منهجه، وهذا ما حدث في الحديثين ـ موضوع الشبهة.

٣) لقد اعترف كثير من علماء الحديث وأئمته بمكانة جامع الإمام الترمذي؛ لتعدد فوائده وجمعه

(*) حوار لطيف حول مبحث الحسن، عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

لكل من روى عن النبي ﷺ، وهذا ينفي أي مطعن فيه.

التفصيل:

أولا. الإمام الترمذي وأثره في تأصيل مصطلح الحديث الحسن:

يعزو كثير من المتأخرين استعمال مصطلح "الحديث الحسن" بمعنى الحديث النازل عن درجة الصحيح - إلى الإمام الترمذي صاحب "الجامع"؛ والحق أن تقسيم الحديث المقبول إلى: صحيح، وحسن، لم يكن شائعًا قبل الإمام الترمذي، وكان بعض من تقدَّم قبله من أئمة الحديث يرون أن الحديث الحسن درجة من درجات الضعيف، وذلك عند الإمام أحمد وغيره، فيما كانوا يقدمونه على القياس، ولم يكن مرادهم الضعيف المردود، فلما جاء الترمذي أظهر الاصطلاح بجعل "الحسن" أحد قسمي المقبول، ولكن بالتحقيق وجُد أنه مسبوق إلى استعمال هذا المصطلح بالمعنى الذي قصد إليه، وقد سبقه به أئمة الحديث، لكنه لم يتحرَّر يومئذ بتعريف، وفضل الترمذي أنه هو أول من صاغ قانونه، وحرر تعريفه، فممن استعمله قبله أو من معاصريه من أئمة الحديث:

١. **الإمام مالك بن أنس:** وهو أقدم من عُرِف عنه ذكر "الحديث الحسن"، وذلك في تعليقه على ما رُوي له عن المستورد بن شداد القرشي قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يدْلُك أصابع رجليه بخنصره"[(١)].

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطهارة، باب: غسل الرِّجل، (١/ ١٧٣)، رقم (١٤٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٤٨).

فقال: "إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة"[(٢)]. وهذا الحديث لو تتبَّعته صِرت إلى أنه "حسن" بالمعنى الاصطلاحي، مع أن الاصطلاح لم يكن قد عُرِفَ بعد.

٢. **الإمام علي بن المديني:** ومما جاء عنه في ذلك في حديث عمار بن ياسر عن النبي ﷺ: "من كان ذا وجهين في الدنيا كان له لسانان من نار يوم القيامة"[(٣)]، قال ابن المديني: "إسناده حسن، ولا نحفظه عن عمار عن النبي ﷺ إلا من هذا الطريق"[(٤)].

٣. **الإمام البخاري:** قد نقل عنه الترمذي تحسينه لعدة أحاديث، وذلك في كتابي "الجامع" و"العلل الكبير" جميعها مما يتطابق مع تعريف الحديث الحسن بما تقدَّم، وعَني به البخاري درجةً في الثبوت، منها: حديث عثمان في تخليل اللحية في الوضوء[(٥)]، وحديث ابن عباس في تخليل الأصابع[(٦)]، وحديث أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها "ويل للأعقاب من

٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (١/ ٣١، ٣٢).

٣. حسن: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذي الوجهين، رقم (٥٧٥٦). وحسَّنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

٤. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢٩/ ٤٨٢).

٥. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية، (١/ ١٠٩)، رقم (٣١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣١).

٦. حسن صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل الأصابع، (١/ ١٢٤، ١٢٥)، رقم (٣٩). وقال عنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٩): حسن صحيح.

النار"[1] في الوضوء كذلك، وغيرها[2].

٤. **أبو حاتم الرازي**: حكم بالحديث الحسن على أحاديث كثير من الرجال، من ذلك، قوله في ترجمة "عمرو بن محمد" الراوي عن سعيد بن جبير: "هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن"[3].

من ثم، فالأشبه أن يكون ما اصطلحه الترمذي في عدِّ الحديث الحسن قسيمًا للصحيح في جملة الحديث المقبول، مما أخذه عن شيخه البخاري، وأخذه البخاري عن شيخه علي بن المديني.

ولا نعلم أحدًا من أئمة هذا الشأن عاب على الترمذي هذا الاصطلاح عند ظهوره منه، بل إن من جاء من بعده قد تواردوا على متابعة الترمذي في استعماله[4].

وقد استعمل الأئمة اسم "الحسن" على كل ما هو داخل في نطاق الحجة، وإن لم يكن في أعلى درجات القبول.

لذا فقد وصفوا الحديث الذي يتفرَّد به الرَّاوي الصدوق، والذي هو من أدنى درجات الثقات، حيث يكون حديثه سالـمًا من الشُّذوذ، سالـمًا من العلة، وصفوه بـ "الحسن"، على أساس أنه حديث صالح للحجة؛ أي: حديث يصلح لأن يُحتجَّ به وأن تُبنى عليه الأحكام، وهذا ما يُسميه المتأخرون بـ "الحسن لذاته".

بل لقد صرَّح الحافظ ابن حجر العسقلاني بأن مثل هذه الأحاديث التي وُصفت بكونها حِسَانًا، ولم يكن رواتها في أعلى درجات القبول، أيْ أن يكون بعض الرواة ممن يصدق عليهم أن ما تفرَّد به يصير حسنًا، قد وُجد من هذا أحاديث في "الصحيحين".

ولا شك أنه ما خرَّجها البخاري ومسلم في "الصحيحين" إلا لأنهما قد ترجَّح لديْهما أن هذه الأحاديث قد حفظها هؤلاء الرواة، وإن كانوا هم ليسوا في أعلى درجات الثقات، لكن ما ترجَّح لديهما أنهم حفظوها، وأنها سالمة من الشذوذ والعلة؛ لذا استجازا أن يُدخلوها في كتاب "الصحيح"، على أساس أن "الحسن" نوع من أنواع "الصحيح".

وقد أُطلق أيضًا "الحسن" على الحديث الضعيف الذي انضمت إليه قرينة، أو انضمت إليه رواية أو أكثر، فارتقى بها إلى مصاف الحجة، وهذا ما يسمِّيه المتأخرون "بالحسن لغيره"، وهو الذي وُجد في كلام الإمام الترمذي رحمه الله؛ حيث عرَّف الحسن واستعمله في كتابه الجامع.

وإنما وصف الأئمة هذا الحديث بـ "الحسن"؛ لأنهم استحسنوا فيه معنى ما، وهو أنه حديث صالح للحجة، قد وُجد فيه معنى يدعو العلماء إلى الاحتجاج به وإقامة الأحكام عليه، فهذا معنى يُستحسن الحديث من أجله، وهو معنى راجع إلى قبول الحديث، وإلى كونه داخلًا في مصاف الحجة، ومصاف

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في: "ويل للأعقاب من النار"، (١/ ١٢٦)، رقم (٤١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٤١).

٢. علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاضي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٣٤: ٣٦.

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٦/ ٢٦٢).

٤. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، (٢/ ٨١٩: ٨٢٢) بتصرف.

الأحاديث المقبولة[1].

تأصيل الترمذي رحمه الله لمصطلح الحديث الحسن:

علمنا مما سبق أن مصطلح الحديث الحسن كانت له بدايات عند بعض المحدِّثين، ولكن الفضل يرجع للإمام الترمذي في تأصيله لهذا المصطلح بتعريفه إياه تعريفًا دقيقًا، فقد عرَّف الترمذي الحديث الحسن بأنه: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويُروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن"[2].

وقد مَيَّزَ الإمام الترمذي الحديث الحسن عن الصحيح بشيئين هما:

١. أن يكون راويه قاصرًا عن درجة راوي الصحيح، بل وراوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متَّهم بالكذب؛ فيدخل فيه المستور والمجهول، ونحو ذلك، وراوي الصحيح لا بد وأن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفًا بالضبط، ولا يكفي كونه غير متَّهم، ولم يعدل الترمذي عن قوله "ثقات" وهي كلمة واحدة - إلى ما قاله إلا لإرادة قصور "رواته" عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء.

٢. مجيئه من غير وجه، على أن عبارة الترمذي فيما ذكره في العلل التي في آخر جامعه "وما ذكرنا في هذا الكتاب(حديث حسن)، فإنما أردنا به حسن إسناده" إلى آخر كلامه[3].

وقد قصد الترمذي بهذا قسمًا من الحديث الحسن، ويؤكد ذلك قول ابن الصلاح: "الحديث الحسن قسمان، أحدهما: الحديث الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث؛ أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسِّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر؛ حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا منكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزَّل"[4].

ويقول الإمام الذهبي: "والترمذي أول من خصَّ هذا النوع باسم الحسن، وذكر أنه يريد أن يسلم راويه من أن يكون متَّهمًا، وأن يسلم من الشذوذ، وأن يُروى نحوه من غير وجه"[5].

وقد انتُقد أيضًا؛ هذا بأنه غير جامع، فقد عرَّف الحسن لغيره، ولم يعرِّف الحسن لذاته، والتعريف لا بد أن يكون جامعًا.

وانتُقد الإمام لأنه يقول في كتابه هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والجواب أن شرط مجيئه من غير وجه يتحقَّق بمجيئه بلفظه أو معناه،

١. شرح لغة المحدث، طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص١٤٠، ١٤١ بتصرف.
٢. العلل الصغير، الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، (١/ ٧٥٨).
٣. تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١٥٥، ١٥٦) بتصرف.
٤. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٧، ٢٨.
٥. الموقظة في مصطلح الحديث، الذهبي، مرجع سابق، ص٢٧.

وعليه يُحمل قوله: لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ يعني بلفظه، فلا ينافي أن يكون معروفًا بمعناه من وجه آخر[1].

مصطلح الحديث الحسن عند المتأخرين:

أما الحديث الحسن عند المتأخرين فقد انقسم إلى: حسن لذاته، وحسن لغيره وهو ما ذكره الإمام الترمذي.

أما الحسن لذاته فهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون معلًّلا، وعلى القسم الثاني يتنزَّل كلام الخطابي"[2].

ويقول الحافظ ابن حجر: "فإن خفَّ الضبط؛ أي: قلَّ مع بقية الشروط المتقدمة في حدِّ الصحيح، فهو الحسن لذاته"[3].

أما الحسن لغيره "فهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه، وخرج باشتراط باقي الأوصاف الضعيفُ، وهذا القسم من الحسن مُشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض"[4].

وقد وافقه السيوطي في تدريب الراوي فيما حكاه عن النووي، فقال: "ثم إن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح"[5].

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الحديث الحسن نوعان هما:

١. **الحسن لذاته**: هو الذي اجتمعت فيه كل شروط الحديث الصحيح إلا أن راويه خفَّ ضبطه عن راوي الصحيح، لذلك هو من أدنى درجات الثقات إلا أنه دخل نطاق الثقة.

٢. **الحسن لغيره**: هو الذي لا يخلو إسناده من مستور، أو مغفل كثير الخطأ غير أنه لم يتعمَّد الكذب، ولا متَّهم به، وقد روى مثله من وجه آخر سواء بالمتابعة، أو الشواهد، فيخرج بذلك من الشذوذ والنكارة إلى الحسن.

ومما سبق يتبيَّن لنا أن الإمام الترمذي رحمه الله لم يكن أول من ذكر الحديث الحسن، ولكن ذُكر قبله عند بعض المحدِّثين، كالإمام مالك، والبخاري، وعلي بن المديني، والرازي، إلا أنه أصَّل لهذا النوع من الحديث، وذكر تعريفًا له، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى أن فرَّق العلماء بين الحسن لذاته الذي يقارب الصحيح، والحسن لغيره الذي يتقوَّى بمجموع طرقه من متابعات وشواهد.

فلماذا إذًا يتهمون الإمام الترمذي بأنه ضلَّل الأمة

---

١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٦، ٢٧٧ بتصرف.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٧، ٢٨ بتصرف.

٣. شرح نزهة النظر، محمد بن صالح العثيمين، مرجع سابق، ص١٠٦.

٤. المرجع السابق، ص١٠٧.

٥. تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١٦٠).

باختراعه لهذا المصطلح رغم أنه كان مسبوقًا إليه®.

ثانيًا. منهج الإمام الترمذي يقتضي تحسينه للحديثين موضوع الشبهة:

كان للإمام الترمذي منهج مغاير لمعظم كتب السنة في جمعه للأحاديث وحكمه عليها، فقد اتَّبع بعض العادات في جامعه منها: "أنه يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحَّ الطريق إليه، وأُخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أن الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعدّ جماعة، ومنهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه، وفي هذا الصنيع فوائد، منها: أن يطلع الناس على هذا الحديث غير المشهور، ومنها إظهار ما في سنده من علة، ومنها: بيان لما في هذا الحديث من زيادة أو شيء آخر.

ومنها: أنه يعقد الباب أولًا، ثم يروي حديثًا واحدًا أو أكثر، ثم إن كان فيه كلام يتكلم، ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان"(1).

ومنها: أنه قد يعقد بابًا ويورد فيه حديثًا اختُلف في رفعه ووقفه، ويكون في الباب حديث مرفوع صحيح لم يُختلف في رفعه ووقفه، فلا يورده فيه، بل يشير إليه، وكذلك يورد في باب حديثًا ضعيفًا، وفيه حديث صحيح، فلا يورد الحديث الصحيح فيه، بل يشير إليه بعد قوله: وفي الباب، فأما صنيعه الأول، فقيل في توجيهه: أنه أخرج المختلف فيه، واستشهد بما لم يختلف فيه؛ لأن الاستشهاد لا يحسن بالمختلف فيه، وأما صنيعه الثاني: فيلنبِّه على ذلك الحديث الضعيف، ويبيِّن ما فيه من الكلام، ويستشهد بالصحيح.

ومنها: أنه قد يحسِّن الحديث الضعيف الذي يكون ضعفه ظاهرًا؛ لجهالة بعض رواته أو لضعفهم، أو للانقطاع، أو لغير ذلك من وجوه الضعف، فأما تحسينه ما في إسناده مجهول، فيُحتمل أن الترمذي عرفه"(2).

ومن ثم، هذه بعض أسس المنهج عند الإمام الترمذي رحمه الله، يتبين لنا من خلالها أن الإمام الترمذي رحمه الله قد نوَّع من أسلوبه في إيراد الأحاديث في كل باب من أبواب كتابه إلى أسلوبين:

1. **رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها:**

وذلك بأن يروي الحديث في الباب بسنده، ثم يتبعه بحديث آخر بسنده أو أكثر، وهو إذا سلك هذا الأسلوب فإنه إما أن:

- يخرِّج في الباب حديثين صحيحين أو أكثر.
- وقد يصدِّر الباب بحديث صحيح أصل في الباب، ثم يروي حديثًا فيه ضعف، وفائدة تخريجه تقوية الصحيح؛ لتعدد مخرجه مما يفيد في الترجيح، كما أن الوجه الضعيف ينجبر.
- وكثيرًا ما يعكس الإمام الترمذي، فيقدِّم

® في **"تجويز العلماء العمل بالحديث الحسن وليس الضعيف"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تعدد طرق الحديث الضعيف لا تستلزم تحسينه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

1. مقدمة تحفة الأحوذي، المباركفوري، مرجع سابق، (2/ 305) بتصرف.

2. المرجع السابق، (2/ 308) بتصرف.

الحديث الضعيف، ثم يتبعه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح، ومقصده من ذلك بيان عِلّة الحديث المتقدم، ولتكون الأحاديث الصحيحة شاهدًا لمعنى الأول.

- وربما يُخرِّج حديثًا ضعيفًا، ثم يتبعه بضعيف مثله أيضًا، لكن الروايتين تتقويان ببعضهما، فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره؛ فلذلك يحكم الترمذي بأن الحديث حسن.

٢. **إشارة الترمذي إلى أحاديث الباب:**

وهي مما امتاز به كتاب الترمذي عن سائر كتب السنة؛ فإنه يقتصر في كثير من الأبواب على حديث أو حديثين اختصارًا، ثم يشير إلى الأحاديث المروية في الباب بذكر أسماء الصحابة الذين رووا أحاديث تتعلق بذلك الباب، وبذلك يستوعب الترمذي الأحاديث دون أن يسردها، ومقصده من قوله: وفي الباب عن فلان وفلان: أن هذه الأحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب، وهي شواهد للحديث المذكور، وقد يكون تعلقها بالحديث المذكور تعلقًا يسيرًا، وقوله أيضًا: وفي الباب عن فلان وفلان، لا يعني أن الأحاديث المشار إليها في رتبة الحديث المذكور، بل قد يكون بعضها ضعيفًا[1].

وعليه، فإذا طبَّقنا منهج الإمام الترمذي رحمه الله على الحديثين اللذين وردا في مضمون الشبهة نجد أن الحديث الأول قد حسَّنه الترمذي رغم أن في إسناده ضعفًا، وهو "عاصم بن عبد الله" الذي وصفه علماء الجرح والتعديل بأنه ضعيف لسوء حفظه.

يقول السيوطي: إذا رُوي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه، وصار الحديث حسنًا بذلك، كما رواه الترمذي، وحسَّنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، "أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، قال: فأجازه"[2]، قال الترمذي: وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حَدْرَد الأسلمي، حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح[3]، قال السيوطي: "فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه"[4].

فإذا تتبعنا منهج الترمذي وجدنا أنه ربما يصدِّر الباب بحديث ضعيف، ثم يتبعه بأحاديث صحيحة، فيرتقي الحديث من الضعف إلى الحسن، وهذا ما طبَّقه في تحسينه لهذا الحديث، فلماذا ينكرون عليه هذا المنهج

---

١. مناهج المحدثين، د. ياسر الشمالي، مكتبة الحامد، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م، ص١٩٢، ١٩٣ بتصرف.

٢. ضعيف: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: النكاح، باب: ما جاء في مهور النساء، (٤/ ٢١١)، رقم (١١٢٠). وضعَّفه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١١١٣).

٣. تحفة الأحوذي، المباركفوري، مرجع سابق، (٤/ ٢١١، ٢١٢).

٤. تدريب الراوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ١٧٦، ١٧٧) بتصرف.

في التصحيح والتضعيف؟!

ومن ثم، فإن تضعيف بعض العلماء لهذا الحديث الذي حسَّنه الترمذي لا يطعن بحال في مكانة الترمذي العالية في علم الحديث، وهذا بشهادة كبار المحدِّثين.

قال الإمام الذهبي في "السير": قال أبو سعد الإدريسي: كان أبو عيسى يُضرب به المثل في الحفظ.

وقال الحاكم: سمعت عمر بن علّك يقول: مات البخاري، فلم يخلف بخرسان مثل أبي عيسى (يعني الترمذي) في العلم والحفظ[1].

أما الحديث الآخر وهو الحديث الذي رواه الترمذي من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال: "صلَّى بنا المغيرة بن شعبة ﷺ فلما صلَّى ركعتين فلم يجلس فسبح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي السهو، وقال: هكذا صنع رسول الله ﷺ"[2].

قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"[3].

ومن المعلوم أن المسعودي صدوق، اختلط في آخر حياته، وقد سمع منه يزيد بن هارون بعدما اختلط، إلا أن الحديث له توابع وشواهد أخرى تقوِّيه، وإذا ما طبَّقنا منهج الإمام الترمذي على الحديث وجدناه قد تابعه بروايات أخرى عن المغيرة بن شعبة، فقال: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ[4]، وكذلك له شواهد أخرى عن بعض الصحابة، قال أيضًا: وفي الباب عن عقبة بن عامر، وسعد، وعبد الله ابن بُحَيْنَة"[5].

وحديث عبد الله بن بُحَيْنَة رواه الترمذي في باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام، وقال: "حديث حسن، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم"[6]، ثم تعقَّبه المباركفوري في التحفة قائلًا: "بل هو صحيح أخرجه الشيخان[7]"[8]. ويؤيد ما سبق قول ابن حجر: "وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلِّس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنًا لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع"[9].

ومما سبق يتبيَّن لنا أنه من خلال دراسة منهج الإمام الترمذي رحمه الله نستطيع أن نحكم على الحديثين بالحُسن أو الصحة؛ لأن لكل منهما ما يقويه ويصححه من المتابعات والشواهد التي تتبعته والتي رواها لنا الإمام الترمذي رحمه الله بالسند فقط أحيانًا، وبالسند والمتن أحيانًا أخرى، وهذا إنما يدل على مدى علمه

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٢٧٣).
٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في ينهض في الركعتين ناسيًا، (٢/ ٣٠١)، رقم (٣٦٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف الترمذي برقم (٣٦٥).
٣. تحفة الأحوذي، المباركفوري، مرجع سابق، (٢/ ٣٠١).
٤. المرجع السابق، (٢/ ٣٠٢).
٥. السابق، (٢/ ٢٩٩).
٦. السابق، (٢/ ٣٧٧).
٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأذان، باب: التشهد في الأولى، (٢/ ٣٦٢)، رقم (٨٣٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، (٣/ ١١٣٥)، رقم (١٢٤٧).
٨. مقدمة تحفة الأحوذي، المباركفوري، مرجع سابق، (٢/ ٣٧٧) بتصرف.
٩. شرح نزهة النظر، ابن عثيمين، مرجع سابق، ص٢٢٣.

بالعلل في كل حديث يرويه، وليس هذا من باب العيب في جامعه، ولكن من باب الدقة والكمال الذي وُصف به في كتابه.

ثالثًا. مكانة جامع الترمذي عند العلماء:

لجامع الترمذي مكانة سامية ومنزلة عالية عند العلماء. يقول الحافظ ابن الأثير في "جامع الأصول": كتاب الترمذي أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أحوال الحديث من الصحيح والسقيم، والغريب، وفيه جرح وتعديل.

وقال السيوطي في "قوت المغتذي": قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد: الذي عندي أن الأقرب إلى التحقيق، والأحرى على واضح الطريق أن يقال: إن كتاب الترمذي يضمن الحديث مصنفًا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه علم ثان، وعلل الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب علم ثالث، والأسماء والكنى رابع، والتعديل والتجريح خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ممن لم يدركه، ومن أسند عنه في كتابه سادس، وتعديد من روى ذلك الحديث سابع، هذه علومه المجملة، وأما التفصيلية فمتعدية، وبالجملة فمنفعته كثيرة وفوائده غزيرة.

وقال العلامة الشاه عبد العزيز في "بستان المحدثين" تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرة، وأحسنها هذا الجامع، بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من وجوه:

- من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار.
- من جهة ذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكل واحد من أهل المذاهب.
- من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن، والضعيف والغريب، والمعلل.
- من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، والفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال[1].

وبعد هذه المكانة الجليلة لهذا الكتاب العظيم، لا ينبغي لأحد من الناس أن يطعن في هذا الكتاب بحجج واهية لا تقوم على دليل.

الخلاصة:

- إن مصطلح الحديث الحسن قد عُرف قبل الإمام الترمذي رحمه الله عند بعض المحدثين، كالإمام مالك الذي رُوي أنه حكم على بعض هذه الأحاديث بقوله: "حديث حسن"، والإمام البخاري كما يروي عنه الترمذي في العلل، والإمام علي بن المديني الذي حسَّن بعض الأحاديث كما رُوي عنه.
- كان للإمام الترمذي رحمه الله دور مهم في تأصيل مصطلح الحديث الحسن، وذلك أنه عرَّف الحديث الحسن، وجعله رتبة بين الصحيح والضعيف؛ لذلك يعود الفضل إليه في كونه أول من أبرز هذا المصطلح وعرَّفه، وعمل على أساسه في كتابه الجامع.
- كان للعلماء بعد الإمام الترمذي دور في استخدام هذا المصطلح، بل وتطويره بعد ذلك، فقد قسَّموه إلى حسن لذاته، وهو القريب من الصحيح، أو

١. مقدمة تحفة الأحوذي، المباركفوري، (١/ ٢٨٣).

يعتبر أدنى رتبة من الصحيح، والحسن لغيره، وهو الذي يصح العمل به إذا رُوي من غير وجه سواء بمتابع أو شاهد.

- كان للإمام الترمذي منهج معروف في التحسين، والتضعيف، والتصحيح، وهذا المنهج اتبعه في جامعه عند تبويبه للكتاب، فقد كان يروي الحديث ثم يتبعه بالمتابعات، والشواهد بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة، أو بقوله: وقد رُوي هذا الحديث من وجه آخر، وهذه المتابعات، وتلك الشواهد تقوِّي الحديث عنده، وترفعه من الضعف إلى الحسن، ومن الحسن إلى الصحة.
- لقد حسَّن الترمذي حديث المرأة التي تزوجت على نعلين، وذلك بمجموعة من الشواهد الأخرى؛ تبعًا لمنهجه المعروف في الحكم على الحديث، وأما عن تضعيف بعض العلماء للحديث؛ فإن ذلك لا يُعد طعنًا في مكانة الترمذي المعروفة عند أهل العلم.
- إن حديث المغيرة بن شعبة قد حسَّنه الإمام الترمذي؛ لمجيئه من أكثر من وجه عن المغيرة ﷺ، وكذا لأن شواهد أخرى تقوِّيه، وترفعه إلى درجة الصحيح، وقد صححه الألباني رحمه الله.
- لقد أشاد أئمة الحديث بمكانة جامع الترمذي وقدره، حتى إن بعض العلماء فَضَّلَهُ على كثير من كتب الحديث؛ لعدة وجوه منها: حسن الترتيب، وعدم التكرار، وذكره آراء الفقهاء ووجوه استدلالاتهم على الحكم الفقهي، وذكره أنواع الحديث من صحيح، وحسن، وضعيف، وغريب، ومعلَّل، وذكره بيان أسماء الرواة، وألقابهم وكناهم، وذكره لتعديلهم وتجريحهم وغيرها من الفوائد الأخرى.

الشبهة السابعة عشرة

توهم وجود خلل في منهج كتاب "الترغيب والترهيب"(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتوهمين وجود خلل في منهج كتاب "الترغيب والترهيب" للإمام المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، ويتجلَّى ذلك فيما تناوله الكتاب من أحاديث ترغِّب في الزهد في الدنيا، وترهِّب من تبعة حبها والتنافس عليها، وتتكلَّم في فضل الفقراء والمساكين والمستضعفين، وترغب في حبهم ومجالستهم، ويقولون: إن الفقه الصحيح يقتضي منهجًا آخر ومسلكًا أرشد.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن كتاب الإمام المنذري رحمه الله مؤلَّف في فضل الزهد وفضل الفقر، وقد اشتملت مؤلفات السنة المختلفة ودواوينها على كتب وأبواب كثيرة في فضل الزهد، فليس كتاب الترغيب والترهيب للمنذري بدعًا في هذا الفن.

٢) لقد كان باعث الإمام المنذري رحمه الله من تأليفه لهذا الكتاب تمييز الزهد المحمود من غيره مما يُذم، ومحاربة الترف الزائد، وبيان مسلك الصحابة ﷺ

(*) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

في ذلك، ولا يُعدُّ مثل ذلك عيبًا يقدح في كتابه.

التفصيل:

أولا. كتاب "الترغيب والترهيب" للإمام المنذري ليس الوحيد في موضوعه، وإنما سبقه ولحقه كثير من المؤلفات:

إن كتب الزهد من الكتب المهمة في الدعوة، والمكتبة الإسلامية عامرة بالكتب والمؤلفات في هذا المجال، ففيها الآن ما يُقارب ثمانين كتابًا في الزهد معظمها أحاديث معزوّة، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف.

ولقد جمع أحد المشتغلين بالعلم، وهو محمد شريف أحاديث عديدة من بعض هذه الكتب في فهرس واحد سمّاه "موسوعة فهارس كتب الزهد"، وقد جمع فيه أحاديث وآثار عشرة كتب، ومن هذه الكتب:

١. **الزهد والرقائق:** لعبد الله بن المبارك(ت: ١٨١هـ)، وهو مرتب على الموضوعات.

٢. **الزهد:** للإمام وكيع بن الجراح بن مُلَيْح (ت: ١٩٧ هـ)، وهو أيضًا مرتب على الأبواب، يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها، وإسناده عال.

٣. **الزهد:** للإمام أسد بن موسى، الملقب بـ "أسد السنة" (ت: ٢١٢ هـ)، والكتاب مرتب على الأبواب، ويُورد فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ والآثار بأسانيدها.

٤. **الزهد:** للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).

٥. **الزهد:** للإمام هنّاد بن السَّري الكوفي الدارمي (ت: ٢٤٣ هـ)، والكتاب مرتب على الأبواب، يُورد المؤلِّفُ الحديثَ أو الأثر بالإسناد والمتن.

٦. **الزهد:** لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) صاحب "السنن" (أحد الكتب الستة) وهو مرتب على الشخصيات، يذكر الحديث أو الأثر فيه بإسناده[1].

٧. **الزهد:** للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (ت: ٢٨٧هـ)، وهو أيضًا مرتب على الأبواب، يُورد فيه المؤلِّفُ الحديثَ أو الأثر بالإسناد.

ويتضح من خلال ما سبق أن كل من ذكرناهم كانوا قبل الحافظ المنذري رحمه الله مما ينفي أنه أتى بما لم يأت به أسلافه.

وهكذا، فإن كتاب المنذري رحمه الله لم يكن الوحيد في هذا الميدان، ولكن سبقه كتب، وأتى بعده في هذا المجال كثير من المؤلفات التي صنَّفها أهل الحديث، وأهل الفقه، وهي تجلُّ عن الحصر.

ثانيًا. الباعث على تأليف "الترغيب والترهيب" للمنذري هو تمييز الزهد المحمود من غيره، ومحاربة الترف الزائد في عصره، وبيان مسلك الصحابة ﭫ في الزهد:

لقد أراد الإمام المنذري رحمه الله في كتابه "الترغيب والترهيب" أن يبيِّن طبيعة حياة السلف، وكيف كانت كفافًا؟ وقد كان في ذلك حَسن النية، ناصحًا للأمة.

إن الإمام المنذري رحمه الله حينما يورد أحاديث الترهيب من حب الدنيا والترغيب في الفقر، إنما يوضح النظرة الصحيحة للمسلم في الزهد في الدنيا، والتي تتلخص في أنه لا حرج أن يصيب من الدنيا ما شاء، لكن بشرطين هما:

---

١. طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٨١: ١٨٣ بتصرف.

١. أن تكون من طريق مشروع يقرُّه الإسلام ويرضى عنه.

٢. أن تكون الدنيا في يده لا في قلبه، بحيث إذا طلبت منه في أي وقت تنازل عنها ابتغاء مرضات الله دون أن يتعلَّق قلبه بها.

ويوضح هذا أن كثيرًا من السلف كانوا أثرياء، بيد أن الدنيا كانت بأيديهم، لا في قلوبهم، فلما دُعوا إلى التضحية والجهاد تنازلوا عنها وماضنُّوا بها.

فلقد كان مقصد الإمام المنذري رحمه الله محاربة الترف، وبيان مسلك الصحابة الكرام في ذلك، ويتضح هذا من خلال الوقوف على المعنى الحقيقي للزهد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "الزهد: هو خلاف الرغبة، فيقال فلان زاهد في كذا، وفلان راغب فيه، والرغبة هي من جنس الإرادة، فالزهد في الشيء انتفاء الإرادة له، إما مع وجود كراهته، وإما مع عدم الإرادة والكراهة، بحيث يكون لا مريدًا له، ولا كارهًا له، وكل من لم يرغب في الشيء ولا يريده فهو زاهد فيه"(١).

فهذا هو الزهد عند المنذري رحمه الله، وكذلك عند غيره من هؤلاء الأئمة الكرام.

ويقول ابن تيمية أيضًا: "الزهد هو الزهد عما لا ينفع، إما لانتفاء نفعه أو لكونه مرجوحًا؛ لأنه مُفوِّت لما هو أنفع منه، أو محصل لما يربو ضرره على نفعه، وأما المنافع الخالصة والراجحة فالزهد فيها حمق"(٢)، كذلك من المتزهدين أقوام يرون التوكل قطع الأسباب كلها، وهذا لا شك جهل عظيم؛ فالنبي ﷺ دخل الغار، وشاور الطبيب، ولبس الدرع، وحفر الخندق، ودخل مكة في جوار المطعم بن عدي، وقال لسعد: "إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"(٣).

فالوقوف على الأسباب مع نسيان المسبب غلط، والعمل على الأسباب مع تعلق القلب بالمسبب هو المشروع، وكل هذه الظلمات إنما تُقطع بمصباح العلم.

وقد قال ابن الجوزي في هذا المعنى: "ليس الزهد ترك المال وبذله على سبيل السخاء والقوة واستمالة القلوب فحسب، بل الزهد أن يترك الدنيا للعلم بحقارتها بالنسبة إلى نفاسة الآخرة"(٤)، وهذا باب واسع، والمقصود منه تميز الزهد الشرعي من غيره وهو الزهد المحمود، وتميز الرغبة الشرعية من غيرها، وهي الرغبة المحمودة؛ فإنه كثيرًا ما يشتبه الزهد بالكسل والعجز، والبطالة عن الأوامر الشرعية، وكثيرًا ما تشتبه الرغبة الشرعية بالحرص والطمع، والعمل الذي ضلَّ سعي صاحبه(٥).

وإذا أردنا أن نتعرف على المعنى الحقيقي للأحاديث

---

١. مجموع الفتاوى، أبو العباس ابن تيمية، مرجع سابق، (١٠/ ٦١٦).

٢. المرجع السابق، (١٠/ ٦١٥).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوصايا، باب: أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، (٥/ ٤٢٧، ٤٢٨)، رقم (٢٧٤٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الوصية، باب: الوصية بالثلث، (٦/ ٢٥٢٩)، رقم (٤١٣١).

٤. مختصر منهاج القاصدين، ابن قدامة المقدسي، دار المنار، القاهرة، د. ت، ص٢٩٦.

٥. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٠/ ٦١٥) بتصرف.

الواردة في الزهد، فلننظر إلى حال النبي ﷺ وأصحابه، ولننظر إلى أقوالهم، فعندئذ سنعلم أن هذه الأحاديث والآثار التي أوردها الإمام المنذري شيء هام جدًا ينبغي أن يُساق في مجال الدعوة إلى الله، وأنه من الفقه الصحيح الذي صنع أجيالًا عظيمة من الصحابة الزاهدين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم، ففتحوا البلاد وعمروا الدنيا؛ إذ ليس صلاح الدين يقتضي تغريب الدنيا وتركها.

وبهذا يتبيَّن أن الواجبات والمستحبات لا يصلح فيها زهد ولا ورع، وأما المحرمات والمكروهات فيصلح فيها الزهد والورع، وأما المباحات فيصلح فيها الزهد دون الورع، وهذا القدر ظاهر تعرفه بأدنى تأمل، والمنذري رحمه الله في تصنيفه لكتاب "الترغيب والترهيب" كان موفَّقًا كل التوفيق، ومثله النووي في "رياض الصالحين"، وغيرهما كثير، رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين[1].

ومما سبق يتبين أن منهج المنذري رحمه الله كان صحيحًا وموفقًا، إذ إنه وضح بالمثال والنص فضل الزهد عند النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولم يخالف منهجه وهدفه من تأليفه لكتابه، ولم يحدث أي خلل في منهجه لكتابه "الترغيب والترهيب".

الخلاصة:

- إن الحديث في "الزهد" هو مجال خصب ومهم قد خاض فيه الكثير من أهل السنة والحديث.
- الإمام المنذري رحمه الله لم يكن بدعًا في التأليف في مجال الزهد ومحاربة الترف، فقد كتب فيه غيره مثل: الإمام وكيع، وعبد الله بن المبارك، والنووي، وابن حنبل وغيرهم، ولقد وردت هذه الشواهد وتلك الآثار من طرق موثوق بها، فصح الاستدلال بها.
- أراد المنذري رحمه الله في كتابه "الترغيب والترهيب" أن يبين عيشة السلف، وكيف كانت كفافًا؟ وأراد أيضًا أن يوضح نظرة المسلم الصحيحة للزهد في الدنيا، وأن ليس معنى الزهد هو العزوف عن الدنيا بالكلية، وتخريبها وترك عمارتها لغير المسلمين.
- من خلال مدراسة ومطالعة حال النبي ﷺ، وأصحابه، والنظر إلى أقوالهم يتبيَّن ويتأكد لنا أن الآثار والأحاديث التي أوردها الإمام المنذري شيء هام جدًا، وأنه من الفقه الصحيح الذي صنع أجيالًا عظيمة من الصحابة والتابعين، ومن ثم يتبين دحض وبطلان هذه الشبهة.

---

١. جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص٣٨٢، ٣٨٣.

المصادر والمراجع

- إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الخوَّاص الشيخ العقاد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين، الشيخ: حافظ ثناء الله الزاهدي، مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد رقم (١٨٠).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، د. محمد محمود بكار، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.
- أضواء على حديث "خلق الله التربة"، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى مَنْ ذُكر في تهذيب الكمال، الإمام محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسينى الشافعي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.
- الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- الإمام القسطلاني وصحيح البخاري، عبد الرحيم عطية.
- الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبدالله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- تدوين السنة النبوية، د. محمد الزهراني، مكتبة الحديث، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مطبعة فضالة ـ المحمدية، المغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التنكيل بما في كتاب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني، تحقيق: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م.
- الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- حقبة من التاريخ، عثمان الخميس، مكتبة البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- حوار لطيف حول مبحث الحسن، عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- حياة الألباني، محمد إبراهيم الشيباني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد على قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- دفاع عن حديث فضائل أبي سفيان ﷺ، د. سعد المرصفي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ١٩٩٥م.
- دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، د. ت.
- الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الرد المفحم على من اعتدى على صحيح الإمام مسلم، ربيع بن هادى عمير المدخلي، دار المنهاج، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- السُّنَّة، د. عبد الله شحاتة، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠١م.
- السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، د. رءوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، مصر، د. ت.
- السنة المطهرة، د. سيد أحمد رمضان المسير، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، الشيخ محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبدالله عبدالعظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٩م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت.
- سنن الدارمي، عبد الله أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، البيهقي.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م،
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شبهات وأباطيل منكري السنة، أبو إسلام أحمد عبد الله، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- شرح الخريدة مع حاشية الصاوي، الدردير.
- شرح الزرقاني على الموطأ، عبد الباقي الزرقاني.
- شرح علل الحديث، مصطفى العدوي، مكتبة مكة، مصر، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح لغة المحدث، طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- شرح نزهة النظر، محمد بن صالح العثيمين، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني.
- ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاضي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- العلل الصغير، الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

- الفكر المنهجي عند المحدثين، همام عبد الرحيم سعيد.
- في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني.
- القول المسدد في الذَّب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط ٤، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم مصطفى آل بحبح، مكتبة ابن عباس، مصر، ٢٠٠٢م.
- كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩١٨م.
- لامع الدراري على جامع البخاري، الكاندهلوي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.
- مالك حياته وعصره، محمد أبو زهرة.
- مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد رقم (٣١) رجب إلى شوال، ١٤١١هـ.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مختصر الصواعق المرسلة، محمد بن الموصلي.
- مختصر منهاج القاصدين، ابن قدامة المقدسي، دار المنار، القاهرة، د. ت.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الفارسي الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦م.
- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- مقدمة الفتح الرباني، عبدالرحمن أحمد البنا.
- شرح العقيدة الطحاوية، الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، عبد العزيز ندى العتيبي الأثري، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- من جهود الأمة في حفظ السنة، أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- مناسبات تراجم البخاري، بدر الدين بن جماعة.
- مناهج المحدثين، د. ياسر الشمالي، مكتبة الحامد، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م.
- المنثورات وعيون المسائل المهمات، النووي.
- منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ربيع بن هادي عمير المدخلي، مجالس الهدى، الجزائر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الموطأ، الإمام مالك، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، جدة، ط٤، ١٤١٧هـ.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- الواضح في منهاج المحدثين، د. ياسر الشمالي، دار مكتبة الحامد، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
- الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن فلاتة، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.



موسوعة

بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الثالث: السنة النبوية

المجلد الثالث

ج ٦

شبهات

حول دواوين السنة